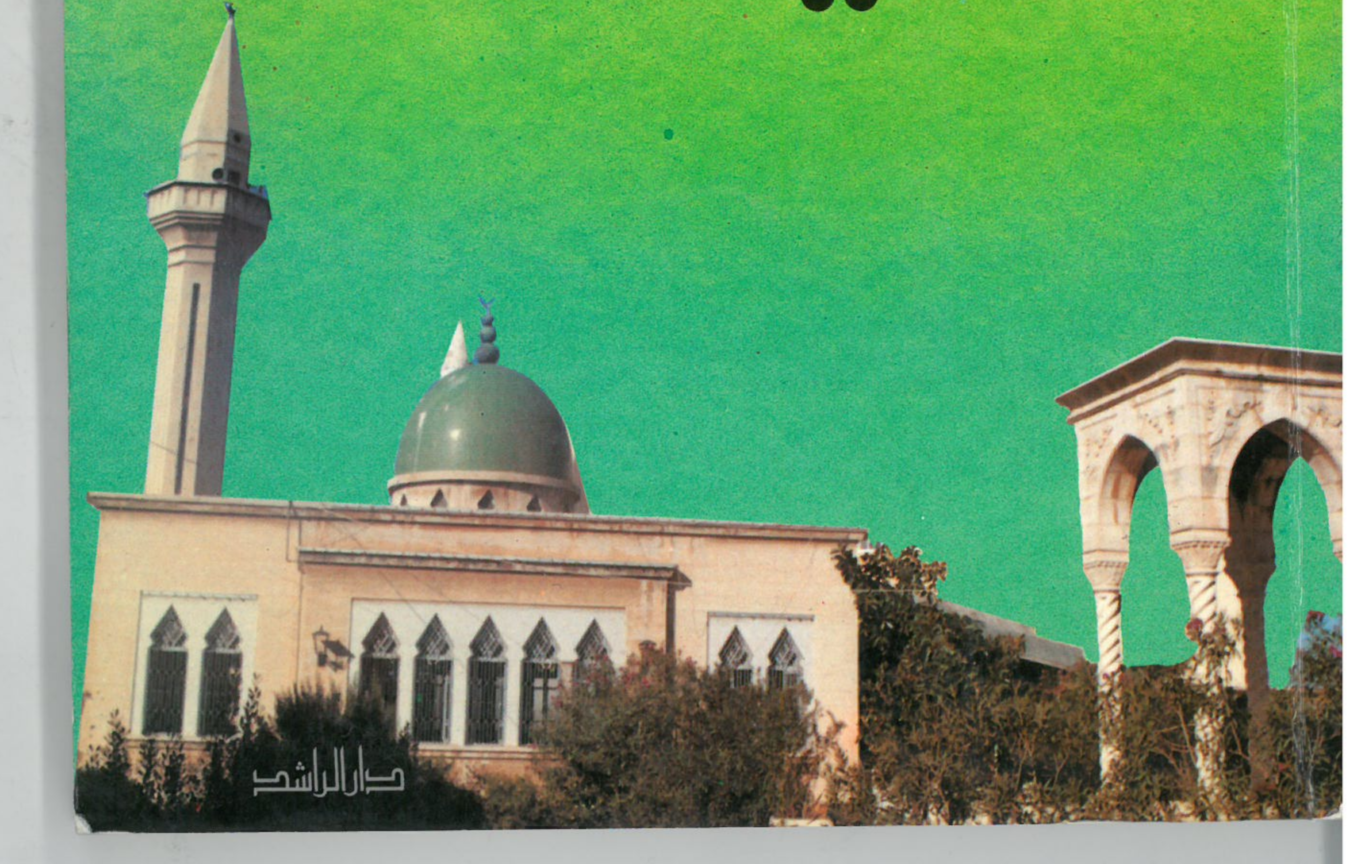
محمد السمّاك

المسلمون في لبنان



محمد السماك

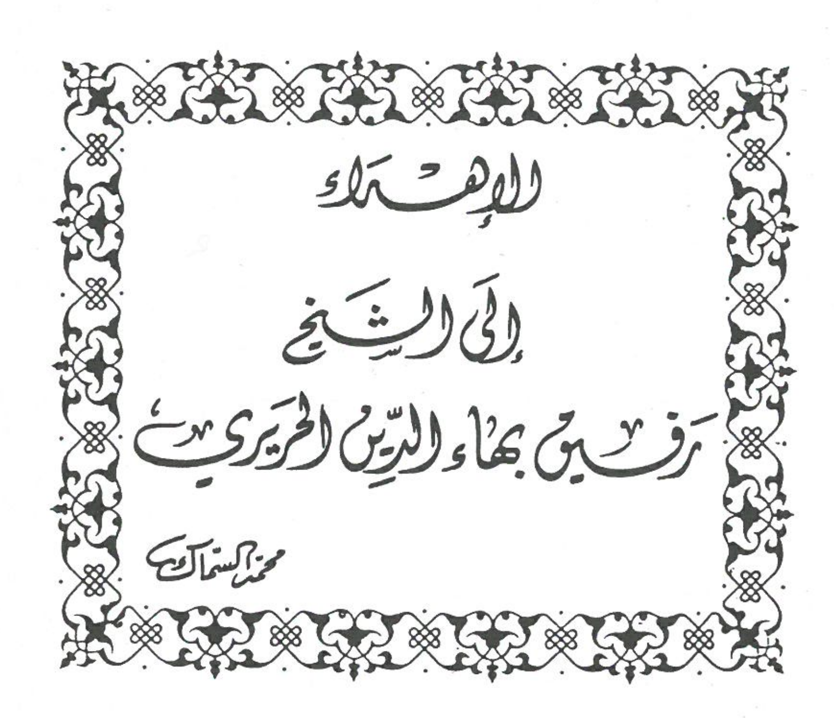
المسلمون
في لبنان

دار الراشد
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

الطبعة الأولى 1990

دار الراشد
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة
شارع السادات ـ تلفون: 803359 تلكس: 23784 ـ الراشد: LE .

بسم الله الرحمن الرحيم



المحتويات

المقدمة

يتضمن هذا الكتاب أربعة أبحاث متكاملة:

يتناول البحث الأول موضوع هوية لبنان الوطنية والقومية، الظروف السياسية لولادته في رحم الانتداب الفرنسي، والدور الذي كان مقرراً له. ثم المتغيرات التي طرأت على هذا الدور بعد قيام إسرائيل وبعد أن تبيّنت معالم مبادرتها لتقسيم الوطن العربي إلى سلسلة من الدويلات الطائفية والاثنية.

يعالج هذا البحث أيضاً العلاقة بين دور لبنان الاقليمي ومقوّمات نظامه السياسي، في ضوء المتغيّرات التي تطرأ سلباً أو إيجاباً على هذه العلاقة من خلال المداخلات الدولية أو الخلافات العربية ـ العربية.

يتعلق البحث الثاني بالبنية الاجتماعية للمسلمين في لبنان من خلال دور مؤسساتهم وجمعياتهم الأهلية. ويتناول دراسة التنافس غير المتكافىء مع المؤسسات والجمعيات الأهلية اللبنانية الأخرى حول تربية النشء اللبناني جيلاً بعد جيل على مفاهيم متباينة، ومبادىء مختلفة، وانعكاسات ذلك كله على مقومات الشخصية اللبنانية وبنيتها. هذه الدراسة التي تنطلق من خلفية تاريخية تعود إلى ما قبل الاستقلال، تتركز بصورة أساسية على مرحلة الحرب الداخلية وما أفرزته من مفاهيم اجتماعية وسياسية جديدة تترك بصماتها عميقة على البنية الأساسية للوطن.

البحث الثالث، يتناول جنوب لبنان، في ضوء مخططات إسرائيل التوسعية في أرضه ومياهه، منذ صدور وعد بلفور ١٩١٧ حتى اجتياح ١٩٧٨، ثم اجتياح ١٩٨٢. وتبرز الدراسة كيف تعثر المشروع العربي لتحويل روافد نهر الأردن في لبنان وكيف تقوم إسرائيل بالاستيلاء على هذه الروافد لريّ النقب والجليل الأعلى وغيرهما من مراكز تجمع المهاجرين اليهود الذين تستقدمهم من العالم، وخاصة من الاتحاد السوفياتي وبقية دول أوروبة الشرقية.

يتناول البحث الأخير، انعكاسات الخلافات العربية - العربية، بأبعادها الاقليمية والدولية على موازين القوى داخل لبنان وعلى رسم حدود المراحل المتعددة التي مرت بها الأزمة اللبنانية منذ انفجارها في نيسان - ابريل - من العام ١٩٧٥، حتى صدور وثيقة الطائف وانتخاب رئيس جديد للجمهورية في تشرين الثاني - نوفمبر - من العام ١٩٨٩.

ان كل بحث يلقي ضوءاً على واقع القضية اللبنانية من زاوية محددة. الا ان هذه الابحاث الأربعة تشكل معاً وحدة متكاملة لفهم واقع المسلمين في لبنان منذ نشأته حتى اليوم، مع التركيز بصفة أساسية على الصراع بين المصالح الداخلية والانتماء القومي، وتأثيرات المداخلات الخارجية في هذا الصراع.

يمكن تحديد هذه المداخلات الخارجية على النحو الآتي:

أولاً: الانتداب الفرنسي الذي لعب دوراً أساسياً بل الدور الأساسي ليس فقط في تكوين لبنان بحدوده الحالية، بل في تحديد هويته السياسية أيضاً، وبالتالي في إقامة هيكلية من المؤسسات التعليمية والاجتماعية تلتزم بهذه الهوية وبهذا الدور.

ثانياً: قيام الكيان الإسرائيلي في عام ١٩٤٨؛ ان صيغة التعايش بين مختلف الأديان والمذاهب في لبنان، تتناقض مع صيغة العنصرية الدينية التي تقوم عليها إسرائيل. ان الدفاع عن هذه الصيغة العنصرية يملي على الستراتيجية الإسرائيلية ضرب الوحدة في لبنان ليس كهدف في حد ذاته، إنما كمدخل لتمزيق الوطن العربي دينياً وأثنياً ومذهبياً. ويذكر رئيس الحكومة الاستقلالية الأولى المرحوم رياض الصلح ان مواقف رئيس الجمهورية بشارة الخوري وسلوكه السياسي تغيّرا بعد قيام إسرائيل، وان هذا التغيير انعكس سلباً على علاقاتهما منذ ذلك الوقت.

ثالثاً: الأحلاف السياسية والعسكرية، التي استهدفت تجميع الدول العربية في خندق المعسكر الغربي اثناء فترة احتدام الحرب الباردة في الخمسينات والستينات. منها حلف المعاهدة المركزية، ومبدأ أيزنهاور، وغيرهما. هذه

الأحلاف اضرمت نار الصراعات الداخلية في لبنان (أحداث ١٩٥٨) بين فريق يتمسك بانتمائه للأمة العربية، وفريق آخر يستقوي بالمعسكر الغربي ويجد فيه ملاذاً وضمانة.

رابعاً: أدى قيام **الوحدة المصرية - السورية** إلى إلهاب حماس فريق من اللبنانيين، وإلى مضاعفة مخاوف فريق آخر منهم. وبقدر ما اسهم قيام الوحدة في تصدع الاستقرار الداخلي الطائفي، فإن سقوطها السريع والكيفية التي سقطت معها، اسهما في تصدّع هذا الاستقرار مرة ثانية ولو بالاتجاه المعاكس. وفي الحالتين بدت صورة الهوية اللبنانية ممزقة، ومشطورة الولاءات.

خامساً: هزّ **التجمع الفلسطيني في لبنان** مع استقلاله الأمني والاعلامي والاقتصادي والسياسي الأسس التي تقوم عليها معادلة التوازن الهشة بين الطوائف في لبنان، فالتحالف مع الفلسطينيين، والتحالف ضدهم، كانت تمليها اعتبارات الانقسام العميق في بنية المجتمع اللبناني حول مفهوم الهوية الوطنية وبالتالي حول مفهوم الولاء للوطن.

سادساً: اتخذت **إسرائيل، بعد تثبيت اقدامها**، مبادرتين من لبنان تشكل كل منهما الوجه الآخر والمكمّل للأخرى. المبادرة الأولى هي محاولة الاجهاز على المقاومة الفلسطينية واستئصال وجودها من لبنان، والمبادرة الثانية هي الادعاء بحماية المسيحيين اللبنانيين. هدف إسرائيل من المحاولتين واحد. هو تغيير المعادلات السياسية في لبنان بحيث يقوم حكم جديد يعقد معها معاهدة صلح (اتفاقية ١٧ أيار - مايو - ١٩٨٣).

ان طرف الخيط الذي شعر رياض الصلح بحركته الأولى في العام ١٩٤٨، بدأ في العام ١٩٨٣ يشدّ لبنان في الاتجاه الاسرائيلي.

سابعاً: تزامن سقوط الشاه في إيران ونشوب **الثورة الإسلامية في العام ١٩٧٩** مع اشتداد الأزمة اللبنانية وبروز أبعادها الطائفية الحادة. التعاطف بين الحكم الجديد في إيران مع المسلمين الشيعة في لبنان سرعان ما تجسّد في مؤسسات سياسية وحزبية وأمنية واقتصادية؛ إذا كان المسلمون الشيعة وجدوا في ذلك

فرصة لتصحيح الخلل في ميزان القوى الذي عرّضهم في السابق إلى الحرمان والظلم، فإنه أضاف عنصراً جديداً، إلى مخاوف المسيحيين اللبنانيين من أن يؤدي هذا التغيير إلى قيام معادلات جديدة تتناقض مع مفهومهم لما يجب ان يكون عليه دور لبنان وهويته وبالتالي لما يجب ان تقوم عليه مقومات وجوده. ان قيام المحور الإيراني ـ الشيعي، ووصول متطوعين إيرانيين لدعم فصائل حزبية شيعية مسلحة، كان بمثابة تأجيج للمخاوف المسيحية، وهي مخاوف انطلقت من الشعار الذي يقول ان لبنان وسوريا شعب واحد في دولتين. ولقد ترعرت هذه المخاوف في ظل الهجرة الفلسطينية إلى لبنان، ونمت في كنف نواة الدولة التي أقامتها منظمة التحرير في لبنان في السبعينات.

هذه المخاوف وظّفتها إسرائيل لفتح ثغرات في جدار الوحدة الوطنية اللبنانية، تسلّلت عبرها إلى داخل التركيبة السياسية حتى وصلت إلى موقع صناعة القرار اللبناني.

استُعملت هذه المخاوف مطية في الصراعات العربية تارة، وفي الصراعات الدولية تارة أخرى، مما أدى إلى تطويل الأزمة، وإلى خروج قرار تسويتها من أيدي اللبنانيين، كما أدى إلى ربط هذا القرار في توقيته وفي مضمونه معاً بإرادات خارجية متعددة يستحيل أو يصعب توافقها على صيغة موحدة للحل.

ان امكانات لبنان المادية المحدودة جداً، أضعف من أن تموّل حرباً داخلية طوال خمسة عشر عاماً. لم يكن هدف التمويل الخارجي السخي الذي كان يتدفق على القوى اللبنانية، بالضرورة وفي كل الحالات تأييد فريق ضد فريق حتى الانتصار، ولكن كان هدف التمويل تثبيت أقدام القوى المتدخلة لتحسين مواقفها التفاوضية حول أمور وقضايا تتعدى لبنان جغرافياً وسياسياً.

رغم ان للأزمة اللبنانية أسباباً داخلية شائكة ومتعددة ومتأصلة في بنية النظام السياسي، الا ان ارتهان بعض القوى اللبنانية إلى قوى خارجية، وارتباط قراراتها بقرارات هذه القوى الخارجية، جعل من اللبنانيين ضحايا حرب لم يعد في مصلحة مموّليها فكّ ارتباطها بأزمة الشرق الأوسط وبالتسوية المنشودة لها، مجاناً. وكلما تعثر الاتفاق على الثمن أو تأخر تسديده، كان على لبنان أن

يتحمل العبء انفجارات سياسية وأمنية.

فبقدر ما كان لبنان مسرحاً لحروب الاخرين، وبقدرما كان اللبنانيون وقوداً لهذه الحروب، كذلك فإن شرارة الخلافات اللبنانية ـ اللبنانية أضرمت نار حروب الاخرين التي لم يكن لبنان سوى واحداً من المسارح التي جرت عليها.

وفي الحالتين أصبح ميزان القوى الداخلي ـ الذي تعرض لاهتزازات كثيرة منذ ولادة لبنان في العام ١٩٢٠ واستقلاله في العام ١٩٤٣ ـ رهناً بما ستسفر عنه مساعي التسوية الاقليمية من نتائج سلباً أو إيجاباً.

أهمية وثيقة الوفاق الوطني التي ولدت في مدينة الطائف على يد اللجنة العربية الثلاثية العليا (السعودية ـ المغرب ـ الجزائر) والتي انبثقت عن القمة العربية التي عقدت في الدار البيضاء، تكمن في أنها ـ ومن خلال التغطية الدولية لها ـ تفصل بين التسوية والحل في لبنان.

ان حلاً يحقق السيادة اللبنانية الكاملة على كل الأرض اللبنانية يتطلب انسحاب قوات العدو الإسرائيلي من الشريط الحدودي المحتل منذ العام ١٩٧٨ تطبيقاً لقرار مجلس الامن الدولي رقم ٤٢٥، كما يتطلب انتفاء حاجة لبنان إلى القوات العربية السورية ومن ثم خروجها منه. غير ان استمرار الصراع العربي ـ الإسرائيلي نتيجة لتعثر محاولات التسوية السياسية، واصطدامها بالشروط الإسرائيلية المتصلبة، وبالتعاطف الاميركي مع هذه الشروط، يجعل الانسحاب الاسرائيلي والخروج السوري متعذرين حتى اشعار آخر.

إذا كان الحل متأخراً، فإن عجز لبنان عن الانتظار (بعد أن تآكلت بنيته الاقتصادية والاجتماعية، وبعد أن ترهلت مؤسساته السياسية) يجعل التسوية أمراً ضرورياً وملحاً. هدف التسوية هو إنعاش الدولة اللبنانية بحيث تتمكن من البقاء ومن التعايش مع أزمة المنطقة إلى ان تحسم هذه الأزمة سلماً أو حرباً.

ان قرار وثيقة الطائف بما تتضمنه من مبادىء للوفاق الوطني.

وإعادة تشكيل المؤسسات الدستورية على أساس هذه الوثيقة، وإنشاء

«الصندوق الدولي لمساعدة لبنان»، من أجل ترميم بنيته التحتية المدمرة، ان كل ذلك يحقق تسوية داخلية تمكن لبنان ـ الدولة ـ من انتظار ما قد يحمله المستقبل القريب من متغيرات سلبية أو إيجابية لا بد ان تطال الوطن العربي كله.

م . س .

لبنان : مشكلة هوية

ولادة لبنان الحديث تمت في الأول من أيلول(سبتمبر)١٩٢٠ على يد الجنرال هنري غورو(*).

(*) ينص القرار (٣١٨) على ما يأتي:

«ان الجنرال غورو المندوب السامي للجمهورية الفرنساوية في سوريا وكيليكيا وقائد جيش الشرق العام، بعد الاطلاع على القرار الرئيسي المؤرخ في ٨ تشرين أول سنة ١٩١٨.

ولما كانت فرنسا بمجيئها إلى سوريا لا تبغي سوى ان تتيح لأهالي سوريا ولبنان أن يحققوا أمانيهم المشروعة في الحرية والحكم الذاتي.

ولما كان يجب لتنفيذ ذلك ان تعاد إلى لبنان وظائفه الطبيعية كما وضحها ممثلوه وطالب بها أهلوه وأنه يكون بوسع لبنان الذي انشىء هكذا ضمن حدوده الطبيعية أن يواصل بصفته دولة مستقلة وبمساعدة فرنسا الخطة التي وضعها بصورة تضمن مصالحه السياسية والاقتصادية فمن أجل تلك الأسباب، قد قرّر:

المادة الأولى: ينشأ تحت اسم لبنان الكبير قطر يحتوي على:

١ ـ مقاطعة لبنان الإدارية الحالية.

٢ ـ أقضية بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا كما جاء في القرار رقم ٢٢٩ بتاريخ ٣ آب.

٣ ـ أقسام ولاية بيروت الموضحة أدناه.

أ ـ سنجق صيدا ما عدا الجزء الذي منح لفلسطين بموجب الاتفاقات الدولية.

ب ـ سنجق بيروت.

ج ـ قسم سنجق طرابلس الذي يشمل قضاء عكار جنوبي النهر الكبير وقضاء طرابلس (مع مديريتي دنيا ومنيا) وجزء من قضاء حوش الأكراد الواقع جنوبي تخوم لبنان الكبير الشمالية كما هي موضحة في =

ومع ولادته حدد له دوره، ووضع له نظام يمكنه من اداء هذا الدور. بل إن تكوينه في رحم الانتداب الفرنسي سبق في ميكانيكيته السياسية فنّ تكوين اطفال الانابيب الذي يفاخر به الطب الحديث. ثم ان ولادته في قصر الصنوبر في بيروت ترافقت، بل كانت النتيجة الطبيعية لوأد الدولة العربية الاستقلالية الأولى.

ففي ٢٠ آذار(مارس)١٩٢٠ أعلن في دمشق استقلال هذه الدولة العربية من العراق وسوريا والأردن وفلسطين ولبنان. في ذلك الوقت كانت هذه المنطقة من العالم العربي تشهد صراعاً فرنسياً بريطانياً حول السيطرة والنفوذ، ولكن اعلان الدولة المستقلة عنها معاً، طوى صفحة صراعهما، ووحد جهودهما لضرب هذه الدولة في المهد.

معركة ميسلون في ضاحية دمشق كانت المعركة الفصل بين الدولة العربية المعلنة والقوات الفرنسية التي تولت مسؤولية القضاء عليها. والخسارة العسكرية العربية في ميسلون تجسدت سياسياً وبعد خمسة أسابيع فقط في قصر الصنوبر في

المادة الثانية من هذا القرار.

المادة الثانية: عينت حدود لبنان الكبير بما يأتي مع التحفظ بشأن تعديلات الحدود الجزئية التي تجري فيما بعد:

شمالاً ـ خط من مصب النهر الكبير يتبع النهر إلى ملتقاه بوادي خالد على ارتفاع جسر القمر.

شرقاً ـ خط يفصل وادي خالد ونهر العاصي (الاورونت) ويمر بقرى مزرعة (معيصرة) ارسانة (حربعانة) وحابت (هيت) وعبيج (ابش) وفيصل (فيصان) على ارتفاع قرى بريفا ومطربا. ويتبع هذا الخط حد قضاء بعلبك الشمالي متجهاً من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي ثم حدود أقضية بعلبك وحاصبيا وراشيا الشرقية.

جنوباً ـ الحدود الفلسطينية كما قرر في الاتفاقات الدولية.

غرباً ـ البحر المتوسط.

يوضع هذا القرار موضع العمل اعتباراً من أول أيلول سنة ١٩٢٠.

على الأمين العام ورئيس التفتيش الإداري أن يقوما كل بما يخصه بتنفيذ هذا القرار.

بيروت في ٣١ آب سنة ١٩٢٠

الامضاء
غورو

اعلان الجنرال غورو:

«أيها اللبنانيون،

«. . . منذ خمسة أسابيع أطلق جنود فرنسا العنان لآمالكم، فبددوا بقتالهم في صبيحة واحدة في ميسلون، فلول السلطة التي حاولت أن تستعبدكم. ان اولئك الجنود الفرنسيين هم عرابو استقلالكم، فلا تنسوا ان دم فرنسا الكريم أهرق من اجلكم. ولذلك اخترتم علمنا، وهو علم الحرية رمزاً لحريتكم بعد ان رسمتم عليه الأرزة شعار وطنكم اللبناني. . .».

من هنا يبدو بوضوح كيف ان تحديد دور لبنان سبق حتى ولادته. وكيف ان ولادته لم تتم اساساً الا من أجل القيام بهذا الدور، وهو الاستقلال ليس عن فرنسا المحتلة، انما عن سوريا وعن العمق العربي. وبالتالي تحويل هذه الدولة إلى نقطة ارتكاز للقوى التي لا تريد لدولة الوحدة العربية المستقلة (عن فرنسا وبريطانيا) أن تقوم.

تزامن تاريخ ولادة لبنان ١٩٢٠ مع حدثين آخرين يتكاملان معه. الحدث الأول هو صدور وعد بلفور في عام ١٩١٧ يمنح اليهود وطناً قومياً في فلسطين. اما الحدث الثاني فإنه يتمثل بسلخ لواء الاسكندرون عن الأمة العربية وضمه الى تركيا، وذلك في عام ١٩٢١ ،(٢٠تشرين الثاني اكتوبر) حيث عقدت معاهدة انقرة بين تركيا وفرنسا. إلا أنه كان على تركيا ان تدخل في مساومات دولية استمرت حتى عام ١٩٣٩ (٢٣ تموز يوليو) لاحتلال اللواء وضمه.

من خلال أبعاد هذه الاحداث الثلاثة وليس فقط من خلال تزامنها، يمكن ادراك الهدف المشترك من ورائها كلها. وهو اقامة شريط معاد للعمق العربي على طول الساحل الشرقي للبحر المتوسط.

تكرست عملية السلخ في الشمال، وأقيم الكيان الصهيوني في الجنوب، إلا أن لبنان لم يقم ابداً بالدور الذي كان مطلوباً منه في هذا الاطار. ويعود ذلك أساساً الى ان اللبنانيين وان اختلفت اديانهم ومذاهبهم، فإنهم في أصولهم شعب عربي واحد.

جرت محاولات عديدة قبل الاستقلال في عام ١٩٤٣ وبعده لربط حلقة لبنان

بحلقتي الجنوب والشمال، ولكن تلك المحاولات باءت بالفشل. ويعود الفضل في ذلك إلى أمور عديدة لعل من أهمها:

- الأصالة العربية للشعب اللبناني.
- صيغة العيش المشترك بين اللبنانيين.
- احترام العمق العربي لهذه الصيغة.

طوال الفترة الممتدة من عام ١٩٢٠ حتى عام ١٩٤٣، ومنذ ذلك الوقت حتى عام ١٩٧٥، وطوال سنوات المحنة من عام ١٩٧٥ حتى اليوم، كانت تتجاذب لبنان قوتان اساسيتان من الداخل ومن الخارج على حد سواء:

١ - كانت هناك قوة تحاول أن تجعل منه الجسر الذي يربط بعقيدته السياسية وبانتمائه الاستراتيجي، بين الكيان الصهيوني في الجنوب واللواء المسلوخ في الشمال.

٢ - وكانت هناك قوة معاكسة تحاول أن تجعل منه رأس رمح عربي لضرب حزام العداء وتعطيل دوره وفعاليته.

لعبت عدة عوامل في تأجيج هذا الصراع بين القوتين:

١ - موقع لبنان الجغرافي في شرق المتوسط.

٢ - طبيعة لبنان الجغرافية وارتفاع جباله المطلة على البحر من جهة وعلى الداخل العربي من جهة ثانية.

٣ - تعدد الأديان والمذاهب، ووجود أقنية اتصال وتواصل مع منابعها الفكرية خارج الحدود.

القوة الأولى حاولت ان تصطنع للبنان هوية قومية خاصة به تفصله عن الهوية القومية العربية، إلا أن هذه المحاولة فشلت.

اما القوة الثانية فإنها وإن لم تحاول أبداً إلغاء الكيان اللبناني وتذويبه في المجتمع العربي وصهره فيه بصورة كاملة الا انها سعت دائماً إلى تأكيد وتوثيق ارتباطه بالأمة العربية.

ترتب على الأمرين تكوّن شخصية لبنانية غير متماسكة وغير منسجمة تماماً،

فقامت بذلك الثغرة الأوسع التي تسللت وتتسلل منها القوى الاقليمية الدولية التي تتصارع في لبنان أو التي تتصارع عليه.

من أجل تمكين دولة ١٩٢٠ من القيام بالدور الخاص الذي حدد لها، كان لا بد من صياغة نظام خاص بها. فكانت الامتيازات التي لم يكن الهدف منها تفضيل طائفة على طائفة، بل تمكين فئة سياسية معينة من طائفة محددة من القيام بهذا الدور المطلوب.

منذ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٠، حتى تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣ كان هناك وبصورة مستمرة تناقض جوهري وأساسي في توجهات اللبنانيين: كان هناك فريق يعمل من أجل تثبيت شرعية الولادة التي تمت، وفريق آخر يعمل من أجل ميسلون ثانية يكون النصر فيها للدولة العربية التي اعلنت في دمشق في آذار (مارس) ١٩٢٠.

لكن قبول العالم العربي بالأمر الواقع الذي رسمه سايكس - بيكو ولو معدلاً، ومن ثم قيام الكيانات السياسية العربية الجديدة الأخرى لوى ذراع العروبيين في لبنان ونكّس راياتهم.

وجد هؤلاء أنفسهم أمام أمر دقيق ومحدّد. وهو أنه إذا كان يتعذر جعل لبنان جزءاً من مشروع قومي عربي واحد، فعلى الأقل يجب أن لا يكون لبنان أداة لطعن مثل هذا المشروع. فكان من هنا الشعار الذي قامت على أساسه حكومة الاستقلال الأولى برئاسة المرحوم رياض الصلح وهو ان لبنان لن يكون للاستعمار ممراً ولا مقراً. فقامت بذلك معادلة جديدة أدخلت تعديلاً أساسياً وجوهرياً على الدور الذي حدّد للبنان في أيلول سبتمبر ١٩٢٠. صحيح ان هذه المعادلة لم تتمكن من إعادة لبنان إلى السكة القومية، ولكنها بالتأكيد أخرجته من السكة الاستعمارية.

غير ان ذلك على أهميته لم يكن بلا ثمن. بل ان الثمن كان مرتفعاً جداً. وهو يتلخص في أمرين:

١ - التوافق على فكّ الارتباط العقدي بين لبنان والوحدة العربية.

٢ - التوافق على اعتماد نظام سياسي يقوم على ركيزة الطائفية وليس على ركيزة المواطنية.

وذلك لتمكين الطائفة التي اعتمد عليها الجنرال غورو لأداء الدور الذي حدد للبنان في عام ١٩٢٠، بالتمتع بالمكاسب من دون القيام بالضرورة بالدور المطلوب منها.

من أجل ذلك يمكن القول انه منذ عام ١٩٤٣ انتهى دور ١٩٢٠. ومن أجل ذلك يمكن القول أيضاً انه إذا كان لبنان ١٩٢٠ قد قام مستقلاً عن العرب، فإن لبنان ١٩٤٣ قام مستقلاً عن فرنسا.

كان أول تكريس عربي لهذا الأمر في عام ١٩٤٥ اثناء صياغة ميثاق جامعة الدول العربية وبيان الاسكندرية. ذلك ان النص على الاجماع شرطاً لتنفيذ المقررات، اتخذ استجابة لطلب لبنان. وكان اصرار لبنان على تثبيت هذا النص يستند إلى حسابات تقوم على الاحتفاظ بحق الامتناع عن تنفيذ أي قرار قد يتخذ بشأن اقامة وحدة عربية. واعتمد هذا الشرط فيما بعد في سائر المواثيق الجماعية العربية كالوحدة الاقتصادية التي امتنع لبنان عن الانضمام اليها، ومنظمة الثقافة والتعليم ـ الكسو، التي تنص على ان هدفها هو تحقيق وحدة الثقافة العربية.

بعد قيام اسرائيل في عام ١٩٤٨ حاولت الحركة الصهيونية توظيف دور لبنان في صراعها مع العالم العربي. ونشير هنا ـ مجرد اشارة ـ إلى الرسائل الشهيرة المتبادلة بين بن غوريون ـ شاريت ـ ساسون في عام ١٩٥٤ بشأن الدولة المسيحية. ولكن لا بد هنا من التأكيد على ان الوعي القومي وليس الوطني فقط لقيادات مسيحية متعددة ونافذة فشّل في ذلك الوقت المشروع الصهيوني. كما ان هذا الوعي كان فشل في مطلع العشرينات مشروعاً صهيونياً آخر بشراء جبل عامل، ونقل المسيحيين من العمق الداخلي وتوطينهم فيه مؤقتاً، حتى إذا قامت الدولة العبرية، تسترجع منهم هذه المنطقة من جديد.

مع الوقت أرسى العالم العربي قاعدة للتعامل مع لبنان على انه عربي بالوكالة، وديمقراطي عند الحاجة.

العروبة بالوكالة تعني أن له دوراً عربياً يحتم عليه حدوداً من الانسجام مع بقية الدول العربية الاخرى تتراوح بين لاءتين:

لا للوحدة العربية، ولا للتحالف مع أي قوة معادية للعالم العربي. وكأن العالم العربي وافق ضمناً على مقايضة امتناع لبنان عن الانضمام الى أي وحدة مقابل التزامه بالامتناع عن الانضمام الى أي حلف معاد للأمة العربية. هذا الاتفاق «غير المقدس» تعرض للامتحان في عام ١٩٥٦ عندما وافق لبنان على الانضمام الى مشروع أيزنهاور. ورغم ان ذلك تم تحت مظلة عربية (حلف بغداد) فإنه اعتبر خرقاً للاتفاق. فكانت احداث ١٩٥٨ في لبنان، (وثورة العراق)، وقام العهد الشهابي على قاعدة الالتزام بقواعد هذا الاتفاق طوال فترة المد الناصري.

مقابل ذلك، جرى في الداخل تكريس لقاعدة الديمقراطية المتعددة السقوف. بمعنى ان يواصل المسلمون قبول سقف منخفض لحقوقهم في المواطنية، مقابل استرضاء مشاعرهم القومية العربية. أي التضحية ببعض حقوقهم في الداخل مقابل المحافظة على صيانة انتماء لبنان الى الاسرة العربية الكبيرة.

كما ان المسيحيين (الموارنة بشكل خاص) وافقوا على استمرار التخلي عن الدور الذي كان مطلوباً منهم مقابل الاحتفاظ بهذه المكاسب الاستثنائية.

لقد وجدت قيادات الطائفية المارونية نفسها منذ الاستقلال حتى عام ١٩٧٥، بل حتى اليوم، محشورة بين أمرين:

من جهة أولى فإن فرنسا، واستطرادا الدول الغربية التي مكّنتها من الحصول على مكاسب استثنائية في النظام، كانت تمارس ضغوطاً على قيادات هذه الطائفة لحملها على اتخاذ مواقف معينة في اطار الدور الذي تعهدت القيام به مقابل هذه المكاسب. وغالباً ما كانت هذه المواقف المطلوبة جزءاً من عملية سياسية أشمل تستهدف الطموحات العربية، كما حدث مثلاً في عام ١٩٥٦، أو في عام ١٩٧٠.

ومن جهة ثانية فإن الدول العربية التي وافقت على معادلة المكاسب الاستثنائية لهذه الطائفة، كانت تمارس ضغوطاً معاكسة على قياداتها وذلك على أساس ان الموافقة العربية على هذه المكاسب، وبالتالي حرمان طوائف أخرى ـ اسلامية ومسيحية ـ من حقوق المواطنية الكاملة والمتساوية، كانت مشروطة بعدم اتخاذ أي موقف لبنانيّ معاد للأمة العربية، وبالتالي فإن نقض هذا الشرط يجعل الأمة العربية في حلّ من أي التزام باستمرار هذه المكاسب، كما حدث في عام ١٩٥٨ (عبد الناصر ـ فؤاد

شهاب).

عندما كانت القيادة المارونية تستجيب لضغط بعض الدول الاجنبية، كانت الدول العربية تطرح حقوق المسلمين والطوائف المسيحية الأخرى وتدعو الى وجوب تطبيق الديمقراطية والمساواة بين المواطنين.

عندما كانت القيادات المارونية تتجاوب مع العالم العربي، كانت الدول الاجنبية تعمد إلى التشهير بهذه القيادات المارونية (كما حدث مع الرئيسين فؤاد شهاب وسليمان فرنجية). أما الدول العربية فكانت تطوي صفحة المطالب بتطبيق الديمقراطية وبوجوب تعديل النظام السياسي تحقيقاً للعدالة والمساواة بين كل المواطنين اللبنانيين.

طوال سنوات الاستقلال السياسي للبنان من عام ١٩٤٣ حتى الآن، كانت العلاقة عكسية بين دور لبنان العربي والمطالب الوطنية والإسلامية بالاصلاح السياسي.

فكلما بعدت المسافة بين لبنان والدول العربية، كان ملف المطالب الاصلاحية يفتح بإصرار شديد. وكلما قصرت المسافة، كان الملف يغلق وبإصرار أشد.

فعندما كان الحكم في لبنان يجنح استجابة لاغراءات أو لضغوط خارجية، عن الخط العربي العام، كانت تبدأ في العالم العربي عملية التشكيك في شرعيته والطعن بديمقراطيته من خلال التذكير بالحقوق المهضومة للمسلمين. وكأن هذه الحقوق هي مجرد عصا يلوّح بها في وجه أي حكم لبناني يدير ظهره للتضامن العربي، أو يحاول خرق الاتفاق غير المقدس.

هذه الحقوق لا تثار إذا كان الحكم ملتزماً بقواعد الاتفاق، ولكن بمجرد الخروج عنه، يستحث اصحابها على التحرك والثورة. حتى اذا عاد الحكم الى رشده العربي وحتى إذا جدد التزامه بقواعد الانضباط مع المجموعة العربية، تطوى صفحة الحقوق ويؤجل البحث فيها.

أبدى المسلمون اللبنانيون في مناسبات عديدة سابقة تجاوباً مع هذه المعادلة على أساس ان الأولوية عندهم هي للشأن القومي على كل شأن آخر.

ولكن في كل مرة كانت تزداد فيها خيبة أمل المسلمين اللبنانيين من الوضع القومي، (خاصة بعد الغزو الإسرائيلي الأول ١٩٧٨ والثاني ١٩٨٢) كانت تزداد أيضاً لبننتهم ويشتد بالتالي تمسكهم بحقوقهم في المواطنية الكاملة مما يجعل حل المشكلة الداخلية وتحقيق التسوية أكثر صعوبة وأشد تعقيداً.

واصلت الصراعات الاقليمية (والتي تشكل القوى الدولية اطرافاً مباشرة فيها)، استغلال هذه المعادلة المركبة بين المكاسب والدور. وفي كل مرة تجد قوة دولية أو اقليمية ما، حاجة للضغط على العالم العربي عبر سوريا، أو على سوريا تحديداً، فإنها كانت تضغط على الحكم في لبنان للتجاوب معها سواء من خلال مواقف معلنة، أو حتى من خلال اجراءات عملية. وكانت حدود تجاوب الحكم مع هذه الضغوط تحدد بدورها درجة التحرك الداخلي ومدى الاضطراب السياسي الذي يترافق معه. حتى انه بات ممكناً القول ان لبنان في استقراره أو اضطرابه، هو البوصلة التي تحدّد اتجاه أحداث المنطقة ودرجة غليانها.

من هنا يمكن القول انه لا القيادة المارونية كانت حرة تماماً في اتخاذ مواقفها بمعزل عن الضغوط، ولا القيادة الاسلامية كانت حرّة في تحديد مطالبها من حيث المضمون أو حتى من حيث التوقيت.

فالقيادات اللبنانية كلها كانت ولم تزل أسيرة لعبة التوازنات الاقليمية والدولية وكانت مواقفها صدى لانعكاسات المدّ والجزر في صراعات هذه القوى من خلال تأثيرها فيها أو من خلال استقطابها لها.

ان الأزمة اليوم تدور حول محورين: عروبة لبنان، ونظام الحكم.

منذ ١٩٢٠ حتى انفجار الأزمة ١٩٧٥، كانت عروبة لبنان يضمنها تنازل المسلمين عن بعض حقوقهم. ولذلك كانت عروبة مقايضة، عروبة صفقة سياسية، قابلة للاهتزاز مع أي تغيرات تطرأ على موازين القوى في المنطقة.

هذه المرة يمكن بل يجب صيانة عروبة لبنان من خلال انهاء العروبة بالوكالة، والاعتراف بعروبة الأصالة للبنان، ومن ثم قيام نظام سياسي يكفل ديمومتها وصيانتها. النظام الجديد يجب أن يتوافق مع تعطيل الدور الذي قام لبنان من أجله

في عام ١٩٢٠. وان يرسي قاعدة للدور الذي يقوم به لبنان مثل كل دولة عربية أخرى، له ما لها وعليه ما عليها.

هنا لا بد من السؤال هل هذا ممكن؟

للإجابة عن هذا السؤال لا بد من الاشارة الى ان الدور الذي حدد للبنان في عام ١٩٢٠ تقوم به إسرائيل فعلاً منذ عام ١٩٤٨.

وهذا يعني انه إذا كانت لعبة الأمم في عام ١٩٢٠ قد أدت إلى توافق على قيام لبنان لأداء الدور الذي حدد له في ذلك الوقت، فإن هذا التوافق لم يعد له ما يبرره بعد أن اثبتت اسرائيل (مع الأسف الشديد) ليس فقط قدرتها على ان تشكل سداً بين عرب آسيا وعرب افريقيا، بل أثبتت قدرتها أيضاً على ان تقوم بما هو اخطر من ذلك، وهو الاختراق الافقي والعمودي العربي في محاولة لاقامة فسيفساء من الدول المذهبية والعنصرية، وفق ما بيّنته دراسة «استراتيجية اسرائيل في الثمانينات» التي نشرتها مجلة كيغونيم الصهيونية في عددها الصادر صيف ١٩٨٣.

ليس صحيحاً ان جوهر المشكلة في لبنان هو الانتماء الى الأسرة العربية. المشكلة تكمن في كيفية استمرار المكاسب والمحافظة على أكبر قدر منها رغم المتغيرات الديموغرافية الداخلية.

ان اشكالية الانتماء قد تكون مطروحة من أجل خلق المعادلة التي بدونها لا يمكن تبرير المطالب بالمكاسب والمحافظة عليها تحت شعار الضمانات.

ولكن الواقع هو انه كانت هناك دائماً مشكلة عربية في جبل لبنان وتحديداً منذ عهد معاوية في مطلع القرن السابع. واتخذت هذه المشكلة أبعادها التاريخية في عهود البيزنطيين، والصليبيين، والعثمانيين، والفرنسيين. وفي الوقت الراهن تتبلور هذه الأبعاد في ضوء انعكاسات اقامة الكيان الصهيوني في فلسطين ومخططاته التقسيمية

دينياً ومذهبياً وعنصرياً في المنطقة العربية كلها(*).

ومن أجل ذلك تطرح اليوم كما في مناسبات عديدة في السابق قضية المكاسب والضمانات، وكأنها ستار واق من هذه الاشعاعات الاسرائيلية، للمحافظة على وحدة لبنان وانتمائه العربي.

ومرة جديدة تطرح الحاجة الى مقايضة ما بين هذا المنطق المبرر، والمنطق الآخر الذي يقول انه يجب حسم موضوع انتماء لبنان للأمة العربية بحيث يكون هذا الانتماء ضماناً ذاتياً ليس فقط ضد الاشعاعات التقسيمية الاسرائيلية، بل ضد أي دور معاد للدول العربية الاخرى.

ان انتقال راية الجنرال غورو من لبنان ١٩٢٠ الى اسرائيل اليوم، تعني ان دور لبنان انتهى. وتعني انه حتى يبقى لبنان لا بد له من دور جديد، وبالتالي من نظام جديد يؤهله للقيام بهذا الدور الجديد.

وفي تصورنا ان الدور الجديد يكون بتعويم صيغة العيش المشترك في ظل مساواة في المواطنية، وتثبيت لعروبة الدولة. وهذا الدور يشكل في جوهره التحدي الحضاري لطبيعة الكيان الصهيوني القائم على العنصرية الدينية والعداء للأمة العربية.

ان اعتماد قواعد من هذا النوع لنظام جديد من شأنه أن:

١ - يحرّر القيادات المارونية من الضغوط وحتى من الابتزاز الخارجي.

٢ - يؤمن ضمانات في الحرية والعدالة والمساواة لجميع المواطنين من كل الأديان والمذاهب.

٣ - يحقق الذاتية العربية للبنان ويحرره من عقد النقص تجاه الدول العربية الأخرى، ويجعل بالتالي عروبته انتماءً أصيلاً وليس مجرد انتماء وظيفي.

(*) أبلغني الرئيس الراحل تقي الدين الصلح في مقابلة خاصة نقلاً عن الرئيس الراحل رياض الصلح، ان الرئيس الأسبق بشارة الخوري وتأثراً بقيام إسرائيل في العام ١٩٤٨ أعاد النظر في حساباته السياسية وانه منذ ذلك الوقت بدأ يتعامل مع (رياض الصلح) على أساس ذلك.

هل يستطيع لبنان أن يقوم بهذا الدور؟

نسارع للإجابة بأنه لا خيار أمام لبنان غير ذلك. لأنه به يكون ومن دونه لم يعد له مبرر للاستمرار. وفي يقيننا ان لبنان الدور الجديد، والنظام الجديد، لا بد أن يكون.

دور المؤسسات الإسلامية

في بلورة معالم الشخصية اللبنانية

من مبادىء علم الاجتماع ان الهدف من المنظمات والجمعيات المختلفة هو الاستجابة إلى حاجات الافراد العاطفية والروحية والثقافية والاقتصادية. ومن خلال عمل المنظمات يصبح بالإمكان إنجاز ما لا يستطيع أي فرد أن ينجزه منفرداً. ولذلك فإنها تعتبر ثمرة لتطور الحضارة الإنسانية، من بدائية منظمة العائلة والقبيلة حتى المنظمة الإنسانية الشاملة.

وإذا كان علم الاجتماع يؤكد بصورة عامة على الدور الأساسي الذي تقوم به الجمعيات الثقافية والتربوية والاجتماعية... في تكوين الرأي العام وفي بلورة افكاره ومفاهيمه واتجاهاته العامة، فإن واقع الجمعيات الإسلامية في لبنان يؤكد على جملة أمور أساسية متميزة أهمها:

أولاً: العلاقة المباشرة بين تاريخ لبنان وتاريخ هذه الجمعيات في مرحلة ما قبل الاستقلال.

ثانياً: العلاقة المباشرة بين سياسات الحكومات اللبنانية ودور هذه الجمعيات في مرحلة ما بعد الاستقلال.

ثالثاً: العلاقة المباشرة بين الانقسامات التي أفرزتها الحرب الأهلية (١٩٧٥ - ...) والآفاق المستقبلية لعمل هذه الجمعيات.

في أسباب النشوء:

أولاً: مرحلة ما قبل الاستقلال

كان لموقع لبنان ولطبيعته الجغرافية الأثر الكبير في تكوين الشخصية اللبنانية، فقد ساعدت وعورة الجبال وعمق وديانه، الحركات الدينية على الاحتماء فيه بعيداً عن يد السلطة المركزية التي كانت تختلف معها. ونتيجة لذلك تجمعت في لبنان مجموعات من الأقليات الدينية (الإسلامية والمسيحية) التي احتمت أولاً بطبيعته الجغرافية، ثم بصراعات القوى الدولية (من البيزنطيين والصليبيين فالعثمانيين فالاستعمار الأوروبي وأخيراً الاستعمار الاستيطاني اليهودي)، حتى أصبح الارتباط بهذه القوة أو تلك يشكل أحد أهم العيوب المتوارثة في بنية الشخصية اللبنانية. وانبثقت عن هذه الشخصية المركبة جمعيات أهلية تعبر عنها بطريقة أو بأخرى.

قامت عدة جمعيات ومؤسسات إبان العهد العثماني وفي عهد الانتداب الفرنسي، وتطور عملها تبعاً لتطور الوضع السياسي سلباً أو إيجاباً.

وتعتبر جمعية المقاصد الإسلامية، أم الجمعيات الإسلامية، ليس فقط من حيث الدور الذي تقوم به، في ميادين التربية والتعليم والصحة وميادين العمل الاجتماعي العديدة الأخرى، إنما من حيث تاريخ نشأتها أيضاً. فقد قامت هذه الجمعية في عام ١٨٧٨. وكان قد سبق ذلك في عام ١٨٣١ وصول أول بعثة يسوعية فرنسية، إلى لبنان تولت انشاء عدد من المدارس في عدد من القرى المسيحية في جبل لبنان. وكان هدف البعثة اليسوعية هو: «تكثيف المدارس في سوريا حتى يتمكن جميع الأطفال من القراءة والاستفادة من التعليم الديني والأخلاقي الذي تنشره بينهم»(١).

يقول بول موفلان أحد كبار اليسوعيين: «ان تعليم الناس لغتنا لا يعني مجرد ان تألف ألسنتهم وآذانهم الصوت الفرنسي، بل انه يعني فتح عقولهم وقلوبهم على الأفكار وعلى العواطف الفرنسية حتى نجعل منهم فرنسيين من زاوية ما...». «ان هذه السياسة تؤدي إلى فتح بلد بواسطة اللغة»(٢).

يذكر القنصل الفرنسي في بيروت في مذكرة وجهها بتاريخ ١٨ / ١٢ / ١٨٤١ الى سكرتير الدولة في وزارة الخارجية الفرنسية انه «حين ننشر في هذا البلد بواسطة اللغة الفرنسية التعليم والأخلاق والفنون المفيدة والزراعة، فإننا سوف نسيطر على الشعب. وسيكون لفرنسا هنا وفي كل وقت جيش متفان»(٣).

سبق انشاء جمعية المقاصد الإسلامية أيضاً، قيام الكلية الإنجيلية في بيروت (الجامعة الاميركية) في عام ١٨٦٠. في اطار تحرك البعثات التبشيرية الإنجيلية في الشرق الأوسط.

لقد جاء التحرك اليسوعي ـ الفرنسي، والإنجيلي الأميركي(٤)، في الوقت الذي بدأ انحسار المد العثماني ببعديه الديني، ومن ثم السياسي، والذي انتهى تحت ظروف الضغوط الدولية إلى التقوقع داخل القومية التركية.

ان هذا الانحسار من جهة، والمد التبشيري عن طريق التعليم من جهة ثانية، خلق حالة قلق وتخوف لدى المجتمع الإسلامي، فكان قيام جمعية المقاصد الإسلامية أولاً، ثم الجمعيات الإسلامية الأخرى ليس فقط استجابة لحاجة المسلمين إلى دور هذه الجمعيات في لبنان في التواصل الحضاري والانفتاح الثقافي، ولكن تجسيداً للمواجهة الذاتية لهذه المتغيرات، استهدفت بناء الشخصية الإسلامية(٥) على أساس:

أولاً: ان مصير الإسلام ليس مرتبطاً بالضرورة بمصير العثمانيين وأن الانحسار العثماني لا يجب أن يفهم على انه انحسار للإسلام.

ثانياً: ان الشخصية العربية لا تتناقض مع الإسلام بل تتكامل معها.

ثالثاً: ان التعليم ليس وقفاً على المؤسسات التبشيرية الأجنبية اليسوعية أو الانجيلية، ولكنه حق للمسلم أيضاً يمكن أن توفره له مؤسسات إسلامية وطنية.

منذ ذلك الوقت تتواصل حركة المتغيرات في المنطقة ولبنان، ويتواصل معها شعور الجمعيات الإسلامية بالحاجة الماسة إلى مواجهة هذه الحركة ذاتياً احياناً، وبالاستناد الى دعم مؤسسات عربية ودولية أحياناً أخرى. وقد تولدت لدى هذه الجمعيات مع الوقت قدرة على المحافظة على الذات وعلى العيش وسط عواصف من المتغيرات الحادة. وتجددت تجربة انشاء جمعية المقاصد فيما بعد عندما قامت جمعية الرعاية الاجتماعية (دار الأيتام الإسلامية) وجمعية الشابات المسلمات، وجمعية العناية بالطفل والأم، وجمعية الخدمات الاجتماعية، وجمعيات الكشافة الإسلامية والجراح وكذلك جمعية البر والإحسان وجمعية الخلايا الاجتماعية التي أنشأت مجموعة من الخلايا والمستوصفات والمساجد في بيروت

والمناطق اللبنانية الأخرى، والجمعية الخيرية العاملية، ومؤسسة الرئيس صائب سلام للتعليم العالي، والمؤسسة الإسلامية للثقافة والتعليم العالي في صيدا، والتي كانت النواة الأولى لمؤسسة الحريري اليوم، وهي المؤسسة التي تشكل ركناً أساسياً من أركان بناء الشخصية الإسلامية الوطنية في الوقت الحاضر، والتي فتحت أبواب الجامعات أمام أصحاب الكفاءات العلمية من أبناء عائلات الدخل المحدود من كل مناطق لبنان وطوائفه. ان هذه المؤسسات وغيرها، لم تقم فقط لسد الفراغ الناجم عن تقصير الدولة في العمل الاجتماعي والتربوي، ولكنها قامت كرد فعل لتحديات واجهتها كانت تشكل خطراً على الشخصية الإسلامية وعلى مقوماتها الفكرية والاجتماعية الأصيلة.

لعل المرحلة الانتقالية بين الانتداب الفرنسي على لبنان واعلان الاستقلال، هي التي شكلت أحد أهم المراحل التي عززت حاجة المسلمين الى مؤسسات خاصة بهم تتحمل مباشرة مسؤولية تربية النشء على أسس دينية وقومية وأخلاقية لم تكن تتوافر في المؤسسات الأخرى، بل ان بعض هذه المؤسسات الأخرى وضع لنفسه مناهج للتربية تتناقض وتتعاكس تماماً مع هذه التوجهات الإسلامية مما أدى فيما بعد إلى تعدد مقومات الشخصية اللبنانية نتيجة لتعدد برامج التعليم والتوجيه والتربية.

وضع هذا الواقع الجمعيات الإسلامية أمام مسؤوليات أساسية وصعبة، وهي العمل على المحافظة على الشخصية العربية للبنان ثقافة ولغة وانتماء. وفي الوقت نفسه وضع الجمعيات الأخرى التي تغذيها فرنسا أمام مسؤوليات التكيّف والتجاوب مع روح اعلان الجنرال غورو ونصه.

ثانياً: مرحلة ما بعد الاستقلال:

تواصلت هذه الحالة الشاذة وغير المتوازنة طوال الفترة الممتدة من عام ١٩٢٠ حتى عام ١٩٤٣، وكان التنافس فيها غير متكافىء بين جمعيات تستمد الدعم من فرنسا، إحدى القوى الكبرى في العالم، وجمعيات إسلامية لا تجد مصدراً تستمد الدعم منه سوى الإمكانات الذاتية المحدودة جداً للمسلمين اللبنانيين، ذلك أن معظم الدول العربية لم تكن قد استقلّت بعد. والدول التي كانت قائمة في تلك المرحلة كانت لاتزال تخضع إما للانتداب الفرنسي أو البريطاني أو الإيطالي، أما

الدول التي حصلت على استقلالها، فكانت لا تزال تحبو أعوامها الأولى. . .

بعد الاستقلال وقيام الجامعة العربية في عام ١٩٤٤ وانضمام لبنان إليها كعضو مؤسس، وقعت كارثة فلسطين في عام ١٩٤٨ (بعد خمس سنوات فقط على استقلال لبنان، وبعد سنتين على جلاء القوات الفرنسية عنه) مما أدى إلى تصدع جديد في العالم العربي حيث وقعت سلسلة من الانقلابات والاغتيالات السياسية. وكان قيام الكيان الإسرائيلي بمفهومه التوراتي، وبتطلعاته التوسعية، وبعلاقاته الاستراتيجية الدولية، مصدراً جديداً للتحدي المصيري للبنان وللدور الذي تقوم به المجموعة الإسلامية فيه بصفة خاصة.

والمؤشرات على ذلك كثيرة لعل أبرزها:

أولاً: أطماع إسرائيل في مياه لبنان. وهي أطماع أعربت عنها الحركة الصهيونية لأول مرة في مذكرة بعث بها حاييم وايزمن بتاريخ ٣٠ / ١٠ / ١٩٢٠ إلى وزير الخارجية البريطاني اللورد كوزون بعد خمسة أيام فقط من مؤتمر سان ريمو (٢٥ / ١٠ / ١٩٢٠) بإيطاليا والذي تفرع عن مؤتمر السلام في فرساي ١٩١٩ وخصص لبحث القضية الفلسطينية.

ثانياً: إذا كانت إسرائيل قد فشلت في ذلك الوقت في تعديل خريطة الوطن القومي اليهودي الذي حصلت على وعد بريطاني ـ وعد بلفور ـ بإقامته في فلسطين، فإنها حاولت فرض هذا التعديل بعد سنوات قليلة من قيامها، ليس باحتلال مباشر للجنوب اللبناني فقط، إنما بمحاولة نسف الكيان اللبناني من الأساس كما تكشف المذكرات المتبادلة في عام ١٩٥٤ بين بن غوريون وموشي شاريت رئيس الحكومة. ففي رسالته إلى شاريت قال بن غوريون: «ربما كان الوقت الحالي (٢٧ شباط ١٩٥٤) هو الظرف المناسب لخلق دولة مسيحية مجاورة لنا، ومن دون مبادرتنا ودعمنا القوي لا يمكن إخراج تلك الدولة إلى حيز الوجود. ويبدو لي أن هذا هو واجبنا الأساسي وعلى الأقل أحد الهموم الأساسية لسياستنا الخارجية. وهذا يعني أن علينا أن نحسن استثمار الجهد البشري وعامل الوقت والعمل بكل الطرق الممكنة لأحداث تغيير أساسي في لبنان. وفي سبيل الوصول إلى ما نبتغيه علينا فرض قيود على الحدود اللبنانية وتنظيمها، ويستحسن اختيار بعض اللبنانيين في الداخل والخارج

وتجنيدهم من أجل خلق الدولة المارونية، لست على معرفة بأناس يمكننا التنسيق معهم في لبنان، لكن هناك طرقاً عديدة يمكننا بواسطتها تحقيق المشروع المقترح».

منذ ذلك الوقت المبكر من عمر الاستقلال والدولة اللبنانية تتعرض لسلسلة من المؤامرات التي تستهدف تمزيق لبنان إلى سلسلة من الدويلات الدينية والمذهبية الصغيرة ليكون هذا التمزيق مدخلاً إلى تمزيق العالم العربي كله. وقد أكدت ذلك فيما بعد دراسة مفصلة عن «استراتيجية إسرائيل في الثمانينات»(٦) تحدثت عن تقسيم مصر والسودان والسعودية والعراق وسوريا، كما تحدثت عن تقسيم المغرب العربي وذلك استناداً إلى الأقليات الدينية (الأقباط ـ جنوب السودان ـ الأشوريون) وإلى الأقليات غير العربية (الأكراد ـ البربر) وكذلك استناداً إلى التنوع المذهبي السني ـ الشيعي ـ الدرزي ـ العلوي ـ . . . إلخ . . .

كانت هذه السلسلة من المؤامرات تتعرض إلى موجات من المد والجزر تبعاً لردّ فعل الدول العربية ولكيفية تعاملها مع حوادث التفجير التي كانت تتعرض لها وخاصة في لبنان.

أما على الصعيد الداخلي، فقد انتهى عقد الأربعينات بحركة عصيان سياسي ـ مدني ضد أول رئيس للجمهورية (الرئيس بشارة الخوري) بعد اتهامه بالفساد والاستغلال. وانتهى عقد الخمسينات بثورة أهلية (ثورة ١٩٥٨ ضد الرئيس كميل شمعون) كانت في شكل من الأشكال، انعكاساً داخلياً لصراعات اقليمية بين الناصرية ومشروع حلف بغداد ومن ثم مشروع أيزنهاور. وتميز عقد الستينات بمبادلة سياسية حاول الحكم في لبنان من خلالها مقايضة سياسته الخارجية بالتحكم في الوضع الداخلي ومصادرة الحريات السياسية العامة (الرئيس فؤاد شهاب). أما عقد السبعينات فقد واجه خطر الاصطدام المسلح مع المقاومة الفلسطينية (الرئيس شارل الحلو) التي استمدت شرعيتها المعنوية من هزيمة حزيران ١٩٦٧، فكان التوقيع في عام ١٩٦٩ على اتفاقية القاهرة التي منحت هذه المقاومة شرعية قانونية (ألغى مجلس النواب اللبناني هذه الاتفاقية في شهر أيار ١٩٨٧). ثم كان قصف الطيران العسكري اللبناني للمخيمات الفلسطينية في بيروت في عام ١٩٧٣ (الرئيس سليمان فرنجية) وفي منتصف السبعينات (١٩٧٥) انفجرت الحرب في لبنان والتي تواصلت (الرئيس

الياس سركيس والرئيس أمين الجميل) طوال عقدين من الزمن مع فترات قصيرة من الهدنة ووقف النار.

ومن هنا لم تقم أو ربما لم تتمكن الدولة اللبنانية من القيام أو لعلها لم تشأ القيام، في أي من عهودها الاستقلالية منذ عام ١٩٤٣ وحتى الآن، بمهمتها الأساسية وهي صهر اللبنانيين في بوتقة وطنية واحدة. فكان هذا الغياب، أو التغييب، عاملاً رئيسياً من العوامل التي أدت وما تزال إلى زيادة أهمية المؤسسات والجمعيات الأهلية. وإذا كانت هذه الجمعيات قد حلت في ميادين عديدة، وفي أوقات كثيرة محل الدولة، خاصة في الميادين التعليمية والتربوية والاجتماعية وحتى الاقتصادية، فإن ذلك أدى إلى تأصيل تناقضات جذرية في التكوين النفسي والتربوي وبالتالي الوطني للجيل الواحد من اللبنانيين. وقد رأينا كيف أن لبنان الدولة والوطن دفع غالياً جداً ثمن هذه التناقضات.

ثالثاً: مرحلة الحرب الداخلية:

(أ) المتغيرات الداخلية

من المثير للاهتمام تضاعف عدد الجمعيات الأهلية خلال فترة الحرب الداخلية وبروز جمعيات ومؤسسات تعدت في مهماتها محاولة ملء فراغ الدولة، إلى القيام مقامها، ولم يقتصر ذلك على النواحي الاجتماعية والتعليمية والصحية فقط، بل تعداه الى النواحي الاقتصادية والسياسية وحتى الأمنية. غير أن هذه الظاهرة التي اجتاحت تنظيمات معظم الطوائف، ارتطمت بجدار من المناعة الذاتية لدى المسلمين السنّة على وجه التحديد. فهم لم يكتفوا بعدم التجاوب معها، ولكنهم تحملوا اعباء التصدي لها على مساحة لبنان بكامله.

ان شعور المسلمين اللبنانيين بصورة عامة، والمسلمين السنّة على الأخص بأنهم جزء من عالم عربي كبير، حال دون وقوعهم أسرى عقدة الأقلية التي تحكمت في سائر المجموعات الأخرى التي يتألف منها الشعب اللبناني، والتي أملت عليها هذه العقدة الكثير من حيثيات سلوكها الاجتماعي واجتهادها السياسي وبالتالي مواقفها العامة.

لقد عززت الحرب في لبنان بما سببته من مجازر طائفية وفرز سكاني، من سيطرة

هذه العقدة وتحكمها، فقامت الميليشيات المسلحة والأحزاب السياسية المعسكرة، وتقوقعت الجمعيات على ذاتها الطائفية والمذهبية، وانغلقت على نفسها مناطقياً، مما أدى إلى المزيد من التباعد وإلى إغلاق بوابات الانفتاح والانصهار الوطنيين.

بالنسبة للمؤسسات الإسلامية السنية فقد بقيت في معظمها مفتوحة أمام الجميع، ومنفتحة على الجميع للأسباب الآتية:

أولاً: لم يتملك المسلمين شعور الأقلية، كان تواصلهم مع العمق العربي والإسلامي خزان ثقتهم بأنفسهم واطمئنانهم إلى مستقبلهم. فلم يضطروا إلى سلوك نهج بعض المجموعات الأخرى في التنظيم والتضامن المذهبيين، بل حافظوا على جسور صلاتهم وعلى أقنية تعاونهم مع الجميع دون أن تنتابهم عقد الخوف أو الدونية أو الاستعلاء أو اللاثقة.

ثانياً: ان مناطق تواجد المسلمين في لبنان بقيت مناطق مفتوحة ومنفتحة. فلم تنغلق على نفسها. ولم تغلق في وجه أي مجموعة. سواء في عكار أو البقاع، أو إقليم الخروب وخاصة في مدن بيروت وصيدا وطرابلس.

ان ما بدا انه تهافت بين قيادات بعض المذاهب والأديان على اقتطاع مناطق خاصة بها، قابله المسلمون، بالعمل من أجل اعادة الاعتبار إلى الوحدة الوطنية. وإذا كان العمل من أجل هذه الوحدة يقع في إطار التحركات التكتيكية لهذه الفئة أو تلك، فإنه بالنسبة للمسلمين، كان يقع في إطار الالتزام الاستراتيجي الذي تؤكده الممارسة اليومية والتربية الوطنية في البيت والمدرسة، والذي يعود الفضل فيه إلى الجمعيات والمؤسسات وإلى المدارس المنبثقة عنها والتي تصنع الرأي العام الإسلامي وتبلور توجهاته وقناعاته. ومن المؤشرات البارزة على ذلك، المراسيم الاشتراعية التي تعطي الطوائف الدينية صلاحيات واسعة في تنظيم شؤونها وإدارتها.

ان المادة الأولى من المرسوم الاشتراعي رقم ١٨ «تنص على أن المسلمين السنة مستقلون استقلالاً تاماً في شؤونهم الدينية وأوقافهم الخيرية، ويتولون تشريع أنظمتها وإدارتها بأنفسهم طبقاً لأحكام الشريعة الغراء والقوانين والأنظمة المستمدة منها بواسطة ممثلين عنهم من ذوي الكفاءة وأهل الرأي».

هذا المرسوم بما يتضمنه من نصوص (٥٣ مادة) ليس امتيازاً للمسلمين السنة دون غيرهم. بل ان هناك مراسيم اشتراعية مماثلة تمنح سائر الطوائف الدينية الأخرى الإسلامية والمسيحية حقوقاً مماثلة.

على أساس هذه المعادلة التنظيمية لشؤون الطوائف في لبنان، فإن دار الفتوى تشكل مع كل من رئاسة الحكومة وجمعية المقاصد الإسلامية، قاعدة مثلثة الزوايا تقوم عليها كل النشاطات التي ترعى شؤون المسلمين وتمثل طموحاتهم وآمالهم وتسهر على حقوقهم وتنظيم مجتمعهم.

ان استمرار هذه القاعدة يفرضه العمل بالنظام السياسي الطائفي، وهو نظام يعطي الأولوية للطوائف وليس للمواطنين. ويعمل على مراعاة حقوق الطوائف أكثر من اهتمامه برعاية حقوق المواطنين. وقد أدّى ذلك إلى أمرين أساسيين:

الأمر الأول: قيام بنية الوطن اللبناني على أساس «تعدد السقوف». فالسقف السياسي والإداري للمسلم السني هو غير السقف السياسي والإداري للماروني... أو للمسلم الشيعي... أو للأرثوذكسي.. إلخ.

الأمر الثاني: ان المواطن اللبناني في ظل نظام «متعدد السقوف الطائفية» يضطر بحكم الواقع إلى اللجوء إلى طائفته لبلوغ المنصب الذي يطمح إليه بصرف النظر عن كفاءاته، وبالتالي فإن المواطن من حيث يريد أو لا يريد، يصبح ممثلاً لطائفته في الموقع الذي يحتله في الدولة، وعبر هذا التمثيل يكون ممثلاً للدولة نفسها.

هذه المعادلة المعقدة تلقي أعباء على دور الجمعيات والمؤسسات الخاصة التي تعنى بصورة أساسية في تربية النشء واعداده علمياً وثقافياً واجتماعياً، على مبادىء الوحدة الوطنية والانفتاح القومي.

وفي غياب استراتيجية تربوية واحدة لوطن واحد (عبر الكتاب الموحد، والبرنامج التعليمي الموحد) فإن استمرار الواقع على ما هو عليه لا يمكن أن يؤدي إلى وحدة المجتمع في الوطن الواحد. بل انه مع مرور المزيد من الوقت تزداد مسافة التباعد ويزداد عمق الهوة جيلاً بعد جيل. ولعل الواقع المأساوي الذي واجهه لبنان منذ عام ١٩٧٥ حتى الآن يعود في عمقه إلى هذه الحقيقة المرّة والمؤلمة.

(ب) المتغيرات الاقليمية :

شهدت سنوات الحرب في لبنان متغيرات اقليمية الى جانب المتغيرات الداخلية، كانت لها انعكاساتها المباشرة على التوازن الطائفي والمذهبي الذي تقوم عليه تركيبة الكيان اللبناني. وبالتالي على دور الجمعيات والمؤسسات الإسلامية المختلفة. وأهم هذه المتغيرات هي :

١ ـ ان ارتباط مصر بمعاهدة الصلح المنفرد مع اسرائيل (١٩٧٩) ومقاطعة الدول العربية لها، قلص إلى حد كبير دور مصر في لبنان، وهو دور كان المسلمون يعتمدون عليه كركيزة من ركائز شعورهم بالتواصل الانتمائي إلى عالم عربي كبير. فمن بعثات الأزهر الشريف في عهد الملك فاروق، والتي تواصلت بعد ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢، إلى إنشاء جامعة بيروت العربية، إلى البعثات الدراسية في الجامعات المصرية، ان ذلك كله كان يقوّي عزيمة المسلمين اللبنانيين ويعزّز ثقتهم بانتمائهم القومي وهو شعور كانت الجمعيات الإسلامية ولم تزل تعمل على تغذيته وإنمائه وتأصيله.

٢ ـ ان سقوط نظام الشاه وقيام الجمهورية الإسلامية في إيران، ثم انفجار حرب حرب الخليج في أيلول سبتمبر ١٩٨٠ بين العراق وإيران أدى إلى توجه اهتمامات دول الخليج العربي إلى مضاعفات هذه المتغيرات. فاستقطبت الحرب هناك جهود واهتمامات الدول العربية الخليجية وحملتها على توظيف امكاناتها وصداقاتها الدولية لوقفها، مما خفف من التركيز على الأوضاع اللبنانية. حتى ان العراق نفسه وتحت وطأة هذه الحرب والتزاماتها، اضطر إلى وقف تمويل كلية الطب التي انشأتها جمعية المقاصد الإسلامية في بيروت. بل ان هذه الحرب حولت أو كادت تحول لبنان إلى خندق من خنادقها الامامية. ولولا وعي القيادات الإسلامية الوطنية وحرصها على وحدة المسلمين لكان لانعكاساتها آثار أشد سلبية وخطورة ممّا وقع فعلاً.

٣ ـ ان انفجار بؤر الصراعات الدامية في الصحراء الغربية، وفي جنوب السودان، وأوغادين، واليمن، وتشاد، وغيرها من المناطق العربية، أدى إلى استنزاف الكثير من القدرات والإمكانات والجهود العربية التي كان يمكن أن يوظف ولو جزء منها في دعم لبنان ومساعدته.

٤ ـ ان استفراد مصر بالتسوية مع إسرائيل، وانشغال العراق بالحرب مع إيران، ألقى على سوريا عبء العمل على اعادة التوازن الاستراتيجي إلى الصراع العربي ـ الصهيوني. ولأن امن سوريا من أمن لبنان، وأمن لبنان من أمن سوريا، ولأن سوريا هي جسر لبنان إلى عمقه الاستراتيجي العربي ورئته القومية، فقد كان طبيعياً أن يشارك لبنان عبء المسؤوليات المترتبة عليه بحكم موقعه الجغرافي، وانتمائه القومي. وقد ترتّب على هذه المشاركة مسؤوليات أثقلت كاهل لبنان الذي ينوء تحت ثقل همومه ومشاكله الداخلية.

٥ ـ ان الصراعات السياسية العربية ـ العربية، وخاصة بين سوريا والعراق، وبين «منظمة التحرير الفلسطينية» وسوريا، تركت بصماتها السلبية على لبنان، فكانت عبئاً على المسلمين خاصة في الوقت الذي كان المسلمون يحتاجون إلى الدعم والمساندة.

٦ ـ واجهت الجمعيات والمنظمات الإسلامية فترة طويلة من الإرباك نتيجة لعدة عوامل خارجة عن إرادتها، وخاصة بعد وفاة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ونتيجة للتنافس بين بعض القوى العربية على تبوء موقع التأثير العربي الذي خلا بوفاته. وأهم هذه العوامل هي :

أ ـ العامل الفلسطيني :

حاولت «منظمة التحرير الفلسطينية» طوال أكثر من عقد كامل (١٩٧٠ ـ ١٩٨٢) احتواء المسلمين في لبنان ومصادرة قرارهم، أو التأثير فيه، مما أدى إلى تعطيل وأحياناً إلى شلل بعض الجمعيات الإسلامية وإلى تعثر نشاطها. كما أدى إلى اصطدام بعض هذه الجمعيات التي تمردت على قرار الاحتواء، بالمنظمة. وبسبب حالة الارباك هذه، وجدت الجمعيات الإسلامية نفسها عاجزة عن مواصلة دورها بالاسلوب الذي يحقق أهدافها الوطنية.

وفي الوقت الذي كانت منظمة التحرير تقوم بعملية الاستيعاب هذه، كانت اسرائيل تقوم بالعملية ذاتها ولكن في مواقع أخرى من لبنان، ممّا أدى إلى انتقال الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي من الحدود إلى العمق اللبناني. وعلى شكل صراع

بين المسلمين والمسيحيين.

ب ـ العامل السوري:

قبل أن يصدر المندوب السامي الفرنسي الجنرال غورو في الثالث من آب اغسطس ١٩٢٠ قرار إلحاق كل من أقضية حاصبيا وراشيا والمعلقة وبعلبك بالأراضي اللبنانية. وقبل أن يصدر القرار رقم ٣١٨ القاضي بتحديد حدود دولة لبنان الكبير في ٣١ آب اغسطس من العام ذاته[٧]. وقبل أن يعلن ولادة لبنان الكبير في خطاب ألقاه في قصر الصنوبر في بيروت في الأول من أيلول سبتمبر ١٩٢٠.

قبل ذلك كله عقد المؤتمر السوري «الذي يمثل الأمة السورية العربية في مناطقها الثلاث الداخلية والساحلية والجنوبية (الفلسطينية) جلسته العامة في السابع من آذار مارس ١٩٢٠، وأعلن باجماع الرأي استقلال بلادنا السورية بحدودها الطبيعية، ومنها فلسطين استقلالاً تاماً لا شائبة فيه على الأساس النيابي، على أن تراعى أماني اللبنانيين الوطنية في كيفية إدارة مقاطعتهم في لبنان ضمن حدوده المعروفة قبل الحرب، بشرط أن يكون بمعزل عن كل تأثير أجنبي ورفض مزاعم الصهيونيين في جعل فلسطين وطن الهجرة لهم».

ورداً على ذلك أصدر مجلس إدارة لبنان مذكرة احتجاج رفعها إلى الجنرال غورو، وجاء فيها:

«لقد اطّلع هذا المجلس على قرار صادر من «المؤتمر السوري» بمناسبة تتويج سمو الأمير فيصل ملكاً على سوريا وجد فيه مساساً بحرية لبنان وحقوقه. ولما كان ليس للمؤتمر السوري ولا لسواه من الحكومات المجاورة صلاحية في البحث أو التدخل بأمور لبنان وإدارته فيحتج هذا المجلس بنيابته عن اللبنانيين على كل ما ورد في المنشور المذكور فيما يتعلق بجبل لبنان ويؤيد استقلاله المطلق بمساعدة فرنسا المعلن في ٢٠ أيار مايو ١٩١٩ من قبل راجياً رفع هذا الاحتجاج إلى المؤتمر العام المؤتمن على مصالح الأمم».

وفي موقف متكامل مع هذه المذكرة، أصدر حاكم لبنان الإداري ـ لابرو ـ بلاغاً يرفض مقررات المؤتمر السوري العام. وجاء في البلاغ (الذي صدر في بعبدا في

١٣ آذار مارس ١٩٢٠) ما يأتي:

«ان حاكم لبنان الإداري يبلغ جميع المراجع اللبنانية ان فرنسا لم تصادق على قرار المؤتمر السوري وأنه ليس على هذه المراجع ان تنفذ الأوامر والتعليمات الواردة من الشام، وكل معاملة رسمية ترد على هذا الشكل يجب تقديمها حالاً للحاكم الإداري من المراجع الواردة إليه».

وفي ضوء هذه الخلفية التاريخية يمكن تفهم المخاوف الصادرة من هنا، والتحفظات الصادرة من هناك والتي تتحكم في أسس العلاقات بين سوريا ولبنان منذ ولادة الدولتين.

فسوريا لم تكن مطمئنة إلى محاولة منظمة التحرير الفلسطينية الهيمنة على قرار المسلمين في لبنان. ولم تكن مرتاحة إلى تحوّل قوى مسيحية باتجاه اسرائيل بحثاً عن الدعم والتأييد. كانت سوريا قلقة جداً من الصراع الفلسطيني مع هذه القوى المسيحية، وكانت أشد قلقاً من جراء تحوّل هذا الصراع إلى صراع طائفي. ولا شك أنه مما زاد الطين بلة ان المنظمة رفعت شعار استقلالية القرار الفلسطيني وبكيفية بدا معها ان هدف رفع هذا الشعار هو عزل سوريا عن موقع التأثير إقليمياً من خلال تهميش دورها الفلسطيني.

الصراع الطائفي في لبنان ينعكس سلباً على سوريا التي لا تعرف الحزازات الطائفية ـ رغم تعدد الأديان والمذاهب فيها، وارتباط قوى محلية لبنانية بإسرائيل يشكل خطراً على أمنها الاستراتيجي نظراً للموقع الجغرافي الذي يحتله لبنان في الخاصرة السورية. وبقدر ما تحرص سوريا على عدم السماح لإسرائيل بالتغلغل في لبنان عبر تحالفات مع قوى طائفية محلية، فإنها تحرص أيضاً على عدم توفير المبرر لها ـ لاسرائيل ـ للتسلل والالتفاف حول خطوطها الدفاعية الأساسية.

وإذا كان القدر قد شاء أن يكون اللبنانيون والسوريون شعباً واحداً في دولتين، فإن سوريا لا تستطيع أن تحتمل أن تكون الدولة في لبنان على تناقض استراتيجي معها، أو أن تكون متحالفة مع قوة خارجية معادية لها حتى لو كانت هذه القوة دولة عربية أو حزباً عربياً.

وهذا ما حدث عندما وقع الخلاف بين سوريا ومنظمة التحرير، أو بين سوريا والعراق. أو بين سوريا ومصر، فالمنظمات الإسلامية التي لم تعِ هذه الحقائق البديهية في أسس العلاقات اللبنانية ـ السورية وجدت نفسها محشورة بين سوريا من جهة، والقوى العربية الأخرى المختلفة معها.

ج ـ العامل الليبي

حاول الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي اقامة نقاط ارتكاز لسياسته في لبنان، من خلال استحداث بعض الجمعيات ومن خلال احتواء بعضها الآخر. فأنشأت ليبيا معهد الانماء العربي في بيروت وموّلت بناء مركز عمر المختار في البقاع وقدمت مساعدة مالية للأوقاف الإسلامية، كما قدمت المساعدات للعديد من المنظمات والأحزاب اللبنانية والفلسطينية المتواجدة في لبنان. وكان طبيعياً أن يقع التصادم بين السياسة الوطنية التقليدية للجمعيات القائمة أساساً، وتلك المستحدثة بالدعم الليبي، مما أدى إلى قيام حالة من التعثر في أوساط المسلمين وجمعياتهم، أربك علاقات هذه الجمعيات مع ليبيا.

د ـ العامل السعودي:

استجابت المملكة العربية السعودية لنداءات الاستغاثة التي تلقتها من بعض الجمعيات الإسلامية، وخاصة من جمعية المقاصد الإسلامية ومن مؤسسة الخدمات الاجتماعية في بيروت، ومن جمعية التربية والتعليم الإسلامية في طرابلس وغيرها، كما استجابت لنداء مؤسسة الأوقاف الإسلامية، وقدمت عبر هذه المؤسسة خاصة المساعدات إلى عدد من الجمعيات المحلية. لقد انعشت تلك المساعدات هذه الجمعيات ومكنتها من القيام بالدور الذي نذرت نفسها له. الا ان ذلك شجع في الوقت نفسه على تكاثر غير صحي في عدد الجمعيات الصغيرة التي انتحلت صفة الخير. الأمر الذي أدى إلى قيام حالة من التنافس فيما بينها انعكست سلباً على سمعتها وعلى دورها.

ولعل أهم ما يميّز العامل السعودي ترفّعه عن الصراعات المحلية، ومبادراته التوفيقية التي كانت تلقى من الاحترام بقدر ما كانت تلقاه من التجاوب.

٧ ـ بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر في عام ١٩٧٠، ونشوب الخلافات بين

سوريا والعراق، حاولت «منظمة التحرير» ان تثبت أقدامها في لبنان لتطل منه كقوة سياسية وعسكرية وإعلامية مستقلة، فرفعت شعار استقلالية القرار الفلسطيني، وهو الشعار الذي أدى إلى وقوع سلسلة من الصدامات ليس فقط مع لبنان ولكن مع الدول العربية الأخرى وفي مقدمتها سوريا التي تعتبر ان القضية الفلسطينية هي قضية عربية، وأنها ليست ملكاً لأي طرف عربي بما فيه «منظمة التحرير».

ولقد أدى رفع هذا الشعار ومحاولة تطبيقه في لبنان إلى فتح الجبهة اللبنانية في وجه العمليات الفدائية المحدودة في وجه اسرائيل في الوقت الذي تفرض قيود صارمة على سائر الجبهات الأخرى، مما أدى بالنتيجة إلى استفراد لبنان بالعدوان منذ ما بعد حرب رمضان ١٩٧٣ حتى الآن، فكان الغزو الاسرائيلي في عام ١٩٧٨، ثم في عام ١٩٨٢، والذي دفع المسلمون في مناطق تواجدهم ثمنه غالياً جداً من الأرواح والممتلكات. ثم كانت سلسلة الاعتداءات الاسرائيلية على مدن وقرى الجنوب اللبناني.

ومن هنا خطأ الاعتقاد الذي روج له لبعض الوقت باعتبار الفدائيين الفلسطينيين في لبنان هم «الميليشيا الإسلامية أو السنية». ان خطأ هذا الاعتقاد مرده إلى عدة أمور هامة هي:

١ ـ ان بين فصائل المقاومة الفلسطينية منظمات يسارية متطرفة وقادة ومقاتلين غير مسلمين.

٢ ـ ان قيادة هذه الفصائل كانت قيادة فلسطينية ولم تكن لبنانية. وإن هدفها الاستراتيجي هو خدمة القضية الفلسطينية حتى ولو كان ذلك أحياناً على حساب لبنان.

ان أهداف المقاومة الفلسطينية لم تكن تلتقي بالضرورة مع أهداف المسلمين في لبنان الا من حيث التصدي للعدو الإسرائيلي وعملائه. المسلمون اللبنانيون كانوا يعملون من أجل تحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص. أما المقاومة الفلسطينية فكان همّها الأساسي هو أن يقوم في لبنان نظام يعطيها حرية الحركة السياسية والاعلامية والاقتصادية، وفوق ذلك كله، حرية الحركة العسكرية.

٤ ـ لم يستعمل المسلمون البندقية الفلسطينية لتعزيز أي موقف سياسي أو لدعم أي مطلب اصلاحي في النظام. فقد كانوا يرفعون دائماً شعار: العنف لا يحل مشكلة في لبنان.

٥ ـ أما المكاسب المحلية التي حققها المسلمون من تضامنهم مع المقاومة الفلسطينية فإنها في غالبيتها مجرد تعويضات قدمت لعائلات الضحايا التي سقطت في بيوتها أو في متاجرها من جراء عمليات الانتقام التي كانت تشنها القوات الاسرائيلية على مواقع القيادات الفلسطينية في بيروت وصيدا وطرابلس وغيرها من المدن اللبنانية التي احتضنت بالولاء القومي ـ وليس فقط بالتعاطف الإنساني ـ مخيمات اللاجئين الفلسطينيين.

لقد كانت الدولة اللبنانية تمتنع عن معالجة المصابين من اللبنانيين على نفقتها، كما كانت تمتنع عن مساعدة اللبنانيين على ترميم بيوتهم ومتاجرهم. ولم تكن تجرؤ أي مؤسسة أو جمعية أهلية على القيام بهذه المسؤولية الإنسانية والوطنية، اما لعدم قدرتها على تحمل أعبائها المادية، أو تحسباً من ردّات الفعل السلبية للدولة، فتولّت «منظمة التحرير» تلك المسؤولية من خلال المؤسسات الرعائية الاجتماعية والصحية التي أنشأتها في لبنان. وقد زالت جميعها بعد الغزو الاسرائيلي في عام ١٩٨٢[٨].

٦ ـ ان اسرائيل تفرض نفسها طرفاً معنياً بصورة مباشرة في توازن القوى الداخلية في لبنان. فقد طرحت نفسها حامية للمسيحيين قبل الغزو وبعده. وهي تحاول الآن أن تجعل من المتعاونين معها أكياس رمل بشرية للدفاع عن أمنها في «منطقة الشريط الحدودي المحتل» من جنوب لبنان. ان هذا التدخل الاسرائيلي في لبنان لا يستهدف حماية أي فريق لبناني، ولكنه يهدف بالتأكيد إلى حماية مصالح اسرائيل المعلنة حتى قبل قيامها في مياه وأراضي لبنان، كما يستهدف تحقيق مخططاتها المعروفة لإعادة النظر في خريطة المنطقة العربية كلها كضمان دائم للأمن الاستراتيجي الاسرائيلي. ومن شأن هذا الدور الاسرائيلي أن يصطدم في الدرجة الأولى مع الوطنيين عامة من كل الطوائف ومع المسلمين خاصة الذي يحملون لواء وحدة لبنان من جهة، والذين يعتبرون ان هذه الوحدة هي ركن من أركان سلامة الوطن العربي ووحدته من جهة ثانية.

الأعباء والمسؤوليات:

كان لهذه المتغيرات الاقليمية انعكاساتها السلبية والمباشرة على الوضع العام في لبنان وعلى وضع المسلمين وجمعياتهم بصورة خاصة. فقد وظفت اسرائيل الخلافات والصراعات العربية ـ العربية في سياسة استضعاف الوطن العربي واستفراد لبنان بالعدوان، للضغط عليه حتى وصل إلى مرحلة اتفاق السابع عشر من أيار ١٩٨٣.

ان تأخر انعقاد قمة عربية عدة سنوات بعد الغزو الإسرائيلي للبنان (بعد القمة التي عقدت في مدينة فاس بالمغرب في عام ١٩٨٢) يعكس هذا الواقع. وخلال هذه الفترة الطويلة شهد لبنان سلسلة من الاضطرابات التي جاءت في أساسها انعكاساً لصراعات اقليمية وبصورة خاصة للحرب العراقية ـ الإيرانية. فقد طرأ نتيجة لهذه الحرب تحوّل في التحالفات العربية، أفرز معادلات سياسية وأمنية جديدة في لبنان، تركت بدورها آثارها الواضحة على ميزان القوى بين أطرافه المتعددة.

تحمل لبنان ثقل الثورة الفلسطينية لعدة سنوات.

وتحمل لبنان عبء الصراعات العربية ـ العربية وهو الذي كان النقطة التي يلتقي فيها العرب أو يختلفون.

وتحمل لبنان كذلك محاولات إسرائيل تنفيذ مشروعها لتقسيم المنطقة العربية إلى سلسلة من الدويلات المذهبية والعنصرية المتناحرة.

وتحمل لبنان أيضاً خطر الاقتحام الاسرائيلي لتحويله ـ بعد مصر ـ إلى الدولة العربية الثانية التي توقع مع اسرائيل اتفاقية سلام.

وتحمل لبنان رد الفعل الاسرائيلي المترتب عن الانسحاب من سيناء تنفيذاً لمعاهدة الصلح المصرية ـ الاسرائيلية العام ١٩٧٩، فكان اجتياح لبنان بعد أسابيع قليلة من اتمام الانسحاب من سيناء العام ١٩٨٢.

حاولت اسرائيل ان تطوق سوريا عبر لبنان. وحاولت سوريا ان تجعل من لبنان شوكة ملتهبة في الخاصرة الاسرائيلية، وذلك من خلال تثبيت شرعية المقاومة الوطنية ضد الاحتلال ودعمها.

وسط كل هذه التداخلات السياسية والأمنية كان الرباط القومي الذي يتحكم في سلوك المسلمين اللبنانيين يدفعهم إلى الخنادق المتقدمة ضد الهجمة الاسرائيلية. مما عرضهم لأن يدفعوا من الأرواح والممتلكات أفدح الخسائر ولا سيما في بيروت التي تعرضت لقصف الطيران والحصار والاجتياح العسكري الاسرائيلي وللمجازر البشرية، كما لم تتعرض أي مدينة أخرى منذ الحرب العالمية الثانية[٩].

ولما انحسر الاجتياح تركت القوات الاسرائيلية المؤسسات الإسلامية من مدارس ومستشفيات ودور رعاية اجتماعية اثراً بعد عين. فتعمدت تدمير معظمها ونهب محتوياتها من أجهزة ومعدات دفع ثمنها بشق الأنفس[١٠]. ولعل تدمير تجمع كفرفالوس الجامعي ـ الطبي الذي أنشأه السيد رفيق الحريري إلى الجنوب الشرقي من مدينة صيدا هو أحد أبرز الأمثلة على ذلك[١١].

ان القصف الإسرائيلي التدميري المتعمد للمؤسسات الاجتماعية والإنسانية والخيرية الإسلامية، كان قصاصاً للمسلمين على مواقفهم القومية سواء لوقوفهم إلى جانب المقاومة الفلسطينية، أو لتضامنهم مع العالم العربي، أو لتفشيلهم مشاريع تجزئة لبنان وتفتيته. كما كان اجراء متعمداً لنسف الجسور التي تربط واقعهم بتطلعاتهم نحو مستقبل أفضل.

ان التضحية حتى بالحقوق، سمة أصيلة من سمات الشخصية الإسلامية في لبنان. فمن أجل المحافظة على وحدة لبنان ومن أجل انقاذ صيغة العيش المشترك، تنازل المسلمون عن بعض حقوقهم في المواطنية الكاملة، ولم يكن هذا فقط بإرادتهم وحدهم، وإنما برضى العالم العربي أيضاً[١٢]. بل ان الدول العربية نفسها حرصاً منها على وحدة لبنان وعلى تعايش أبنائه اعتمدت في ميثاق الجامعة العربية مبدأ الاجماع وليس الأكثرية أثناء التصويت على القرارات لطمأنة لبنان إلى أنه لن يفرض عليه أي قرار لا يوافق عليه.

ان هذه الخاصية لدى المسلمين اللبنانيين والمتأصلة في نفوسهم، لها جذور تاريخية عريقة، وهي سابقة على قيام لبنان الحديث نفسه. فعندما وقع أول عصيان مسلح في جبل لبنان ضد العامل العباسي صالح بن علي (٧٥٩ ـ ٧٦٠) جهز العامل جيشاً بقيادة شقيقه عبد الله لمقاتلة المسيحيين الذين رفضوا دفع الضرائب. غير ان

العصاة فتكوا بالجيش وقتلوا قائده، فانتقم منهم العامل بتدمير قراهم وإحراقها، مما حمل الإمام الأوزاعي (يقوم ضريحه على المدخل الجنوبي لبيروت) على اصدار فتوى بأنه «لا يجوز أن تؤخذ عامة بذنوب خاصة» وان حكم الله تعالى انه ﴿**لا تزر وازرة وزر أخرى**﴾.

ومنذ ذلك الوقت وهذه الفتوى الشرعية تحتل حيزاً كبيراً من ضمير المسلمين اللبنانيين وتملي عليهم سلوكهم الاجتماعي العام في وطن متعدد الأديان والمذاهب، حتى أصبحت ـ فتوى الإمام الأوزاعي ـ تشكل ركناً أساسياً من الأركان الثابتة في علاقتهم مع بقية اخوانهم في الوطن. من الطبيعي أن لا تكون تلك الفتوى نسيج وحدها في الفقه الإسلامي، فهي قد جاءت امتداداً وتواصلاً مع التشريع الذي شمل عدة ميادين وصدر في مناسبات مختلفة. فمن عهد عمر بن الخطاب[١٣] لوجهاء مدينة القدس الذي أعطاهم فيه «الأمان لأنفسهم وأموالهم وكنائسهم وصلبانهم. . . بأن لا يكرهون على دينهم ولا يضار أحد منهم» إلى عهد خالد بن الوليد إلى نصارى الحيرة[١٤] إلى عهد أبي عبيدة بن الجراح إلى القبائل العربية المسيحية في الشام[١٥] وغيرها من العهود والمواثيق التي يزخر بها التاريخ العربي والفقه التشريعي الإسلامي والتي لا تزال وستبقى نبراساً يستهدي به المسلمون في لبنان في تحديد علاقاتهم مع غيرهم من أبناء الوطن الواحد.

آفاق الغد:

جرت عدة محاولات لتسوية الأزمة اللبنانية عن طريق التوافق بين اللبنانيين. كانت هناك مشاركة عربية مباشرة في جميع تلك المحاولات، لا سيما منها المشاركة العربية ـ السورية، سواء التي جرت داخل لبنان، (في بيت الدين أو بكفيا) أو خارج لبنان، (في جنيف ولوزان ودمشق والطائف). وكان الحضور العربي أحد مصادر الاطمئنان لدى المسلمين اللبنانيين بصورة خاصة الذين يحرصون على أواصر الصلة بعمقهم العربي والذين يعتبرون ان قدرهم التاريخي هو مواصلة القيام بدور «حماة الثغور» منذ أن وطأت أقدامهم لأول مرة الشاطىء اللبناني قبل واثناء وبعد الحروب الصليبية.

ومما يساعد على بناء آمال حقيقية على الدور العربي الانقاذي هو التوجه الجديد للتطورات في العالم العربي، التي بدأت بصدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٥٩٨

بتاريخ ٢٠ / ٧ / ١٩٨٧ والذي ينص على وقف الحرب العراقية ـ الإيرانية، مروراً بفك الارتباط بين مشكلة الصحراء الغربية والعلاقات المغربية ـ الجزائرية، وتطبيع العلاقات السورية ـ المصرية، والمغربية ـ الليبية، وانتهاء بقرار مجلس جامعة الدول العربية العودة إلى المقر الدائم للجامعة في القاهرة.

ذلّلت هذه التطورات الإيجابية الصعوبات التي كانت تحول دون عقد قمة عربية لاتخاذ موقف موحّد من القضية اللبنانية. فكانت قمة الدار البيضاء في شهر حزيران (يونيو) ١٩٨٩، التي صاغت أسساً للوفاق الوطني عهد بتنفيذها إلى لجنة عربية ثلاثية عليا من الملك المغربي الحسن الثاني والملك السعودي فهد بن عبد العزيز والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد.

ولا شك في أن عالماً عربياً متضامناً هو أقدر على الصمود في وجه المؤامرة الاسرائيلية التي تستهدف تمزيق لبنان. ولا شك كذلك في أن توافق اللبنانيين على الحد الأدنى من الجوامع المشتركة يسهل الدور العربي المساعد لانقاذ لبنان والداعم لوحدته. وفي هذا الإطار تؤدي المؤسسات والجمعيات الإسلامية الدور الذي يعكس شخصيتها والذي لا يستطيع أحد غيرها أن يؤديه.

من هنا فإن الدور المستقبلي للجمعيات والمؤسسات الإسلامية ـ وغيرها ـ في لبنان يتوقف أساساً على صورة هذا المستقبل اللبناني التي تحددها آفاق عدة أهمها:

١ ـ إمكانية إعادة المصداقية إلى صيغة العيش المشترك بين مختلف اللبنانيين من الأديان والمذاهب المتعددة.

٢ ـ آفاق الصراع العربي الصهيوني ليس حول الحدود الآمنة والمعترف بها، إنما حول الدور الحضاري الذي يمثله كل من العالم العربي والحركة الصهيونية.

٣ ـ مدى تماسك المجتمع العربي الذي يزخر بمجموعات عدة من الأقليات القومية والطائفية في وجه المؤامرة التي تستهدف اعادة النظر في خريطة المنطقة على أساس منح الأقليات حقوق الاستقلال في دول خاصة بها[١٦].

٤ ـ حدود الصراع الدولي حول النفوذ في المنطقة التي تتزاحم فيها المصالح الاستراتيجية المتناقضة للقوى الدولية.

ان لبنان كان على مدى التاريخ البوصلة التي تشير إلى ما يعصف بالشرق الأوسط من تحركات ومن اهتزازات سياسية. ويبدو أنه سيبقى كذلك في المستقبل المنظور أيضاً. وستبقى الجمعيات الأهلية فيه صمام الأمان لما يمكن أن تفرزه مثل هذه الاهتزازات من أحداث ووقائع.

جنوب لبنان
في مواجهة المؤامرة الإسرائيلية

ان نظرة شاملة إلى الشرق العربي تبين أن أبرز المعالم المتحركة في الجغرافية السياسية للمنطقة هي الآتية:

١ ـ الحدود السياسية.

٢ ـ حدود وقف النار مع اسرائيل.

٣ ـ خطوط أنابيب النفط.

٤ ـ مجاري الأنهار.

وتبرز الارتباطات الوثيقة والمباشرة لهذه المعالم أكثر ما تبرز في لبنان وبالتحديد في جنوبه الذي يكافح من أجل التحرر من الاحتلال الاسرائيلي.

فقبل قيام اسرائيل في عام ١٩٤٨ حاولت المنظمة الصهيونية العالمية في مؤتمر الصلح الذي عقد في ڤرساي قرب باريس في عام ١٩١٩ اقناع فرنسا وبريطانيا باتفاق ينص على توسيع حدود الانتداب البريطاني على فلسطين شمالاً حتى تشمل كل ما يعرف اليوم بجنوب لبنان. كانت الحركة الصهيونية قد حصلت في عام ١٩١٧ على ما يعرف باسم وعد بلفور[١٧]، وهو الوعد البريطاني بمنح اليهود وطناً قومياً في فلسطين. ولذلك أرادت الحركة ان تشمل فلسطين كل المنطقة التي يجري فيها نهر الليطاني، حتى إذا قامت اسرائيل، تكون هذه المنطقة جزءاً منها.

في هذا الوقت المبكر من تاريخ التلهف الصهيوني على جنوب لبنان، بدأت

الحركة الصهيونية تلعب الورقة الأميركية: أولاً للضغط على فرنسا لقبول التعديلات التي تريدها الحركة على الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية المقترحة، وثانياً لتحويل وعد بلفور من وعد بريطاني إلى وعد تلتزم به الدول الكبرى.

فشلت الحركة الصهيونية في المهمة الأولى. ونجحت في المهمة الثانية. وساعد الحركة على تحقيق هذا النجاح، ان الرئيس الأميركي وودور ويلسون عيّن على رأس الوفد الأميركي إلى مؤتمر السلام في ڤرساي قاضياً يهودياً هو لويس برانديز. وفي مؤتمر سان ريمو بإيطاليا الذي تفرع من مؤتمر السلام وخصص لبحث القضية الفلسطينية، تم ادراج وعد بلفور في أساس معاهدة السلام مع تركيا. وأصبح تنفيذه بالتالي مسؤولية كل الأطراف الدولية الموقعة على المعاهدة.

لقد نشرت وزارة الخارجية البريطانية[١٨] الوثيقة رقم F 0371 / 5246 وهي عبارة عن رسالة وجهها حاييم وايزمن باسم الحركة الصهيونية إلى وزير الخارجية البريطانية اللورد كرزون وذلك بتاريخ ٣٠ / ١٠ / ١٩٢٠، أي بعد أسابيع قليلة من مؤتمر سان ريمو (الذي عقد في ٢٥ / ١٠ / ١٩٢٠).

يقول وايزمن في الرسالة الوثيقة:

«ان التسوية التي يقترحها الفرنسيون لا تحرم فلسطين من مياه الليطاني فحسب، ولكنها تحرمها أيضاً من منابع الأردن ومن الشواطىء الشرقية لبحر الجليل ومن وادي اليرموك شمال خط سايكس ـ بيكو. وانني على ثقة من أنكم تعرفون تمام المعرفة الكارثة التي ستلحق بالبلاد وبمشروع الوطن القومي فيما لو تمت الموافقة على التسوية الفرنسية المقترحة»... «انني واثق من أن سيادتكم تدركون حاجة فلسطين الملحّة إلى مياه الليطاني، وهذه الحاجة تبقى قائمة ولو ضمّ اليرموك والأردن إلى فلسطين. ان صيف فلسطين حار جداً، ومياه الأنهار والبحيرات تتبخر بسرعة في هذه الفترة. ومن ثم فإن مياه الليطاني ضرورية لريّ الجليل الأعلى. ولاستمرار الطاقة الكهربائية التي تحتاجها صناعاتنا حتى ولو كانت محدودة. اننا إذا أخذنا مياه الليطاني لن نحرم لبنان من حاجته من المياه، لأن أرضه غنية بها». «لعله من الصعب أن يتصور المرء أن فرنسا تدرك مقدار الضرر الاقتصادي الذي تلحقه بفلسطين عندما تقترح الحدود التي جاءت في مشروعها للتسوية، ذلك ان فلسطين لن تكون مستقلة

سياسياً إذا اقتطع منها الليطاني والأردن الأعلى واليرموك والشاطىء الشرقي للجليل. وإذا كانت فلسطين فقيرة فانها لن تنفع أيّاً من القوى الكبرى».

غير أن الحركة الصهيونية فشلت في تغيير الموقف الفرنسي. فقام لبنان الكبير في عام ١٩٢٠ بحدوده الدولية المعترف بها حتى اليوم.

جاءت رسالة وايزمن في مرحلة متأخرة من مباحثات بريطانية ـ فرنسية شاقة حول تخطيط حدود المناطق التي بسطت الدولتان سلطتهما عليها، بعد أن سلختهما عن الامبراطورية العثمانية المحتضرة.

هذه المباحثات بدأت في أيار مايو ١٩١٦ من خلال تبادل المذكرات بين وزير الخارجية البريطاني ادوارد غراي Sir Edward Grey، والسفير الفرنسي لدى الخارجية البريطانية بول كامبون Paul Cambon.

إلّا أن خطوط تقسيم الامبراطورية العثمانية رسمها مارك سايكس Sir Mark-Sykes عن بريطانيا وجورج بيكو Georges Picot عن فرنسا. وبموجب ذلك كانت حصة روسيا تشمل القسطنطينية والبوسفور، مع جزء إلى الشرق من الأناضول. وكانت حصة فرنسا تشمل كلاًّ من سوريا ولبنان مع منطقة الموصل في العراق وجزء من جنوب الأناضول. على أن تحصل بريطانيا على بقية العراق. أما فلسطين التي ادعت كل من فرنسا وبريطانيا حقها في السيطرة عليها، فقد تقرّر وضعها تحت إدارة دولية.

في عام ١٩١٨ أعيد النظر في هذا التخطيط، وشكل الحلفاء في ١٨ أيلول سبتمبر جهازاً «لإدارة أراضي العدو المحتلة». ومن خلال هذا الجهاز وافق رئيس الحكومة الفرنسية في ذلك الوقت جورج كليمنصو Georges Clemenceau مضطراً أو مكرها على أن تصبح فلسطين جزءاً من منطقة الاحتلال البريطاني. كانت الحركة الصهيونية في ذلك الوقت قد قطعت مراحل متقدمة في تثبيت قواعد تأثيرها وضغطها على الحكومة البريطانية. ولو أن كليمنصو لم يتنازل عن فلسطين لتغير بالتأكيد مصير هذا الجزء من الوطن العربي، ولتغير كل تاريخ الشرق الأوسط الحالي.

بعد اخضاع فلسطين للاحتلال البريطاني بدأت مشكلة رسم حدود فلسطين الشمالية مع لبنان، ذلك الجزء من سوريا الذي كان يخضع للاحتلال الفرنسي. كانت

الحركة الصهيونية تضغط على رئيس الحكومة البريطانية داڤيد لويد جورج David Leoyd Georges لتوسيع الحدود حتى جنوب صيدا، الا ان الحكومة الفرنسية وجدت انه بعد التنازل عن فلسطين فإن بريطانيا تمارس عملية قضم لحصتها في سوريا، فوقفت بحزم ضد توسيع حدود الانتداب البريطاني.

في ٣ شباط فبراير ١٩١٩ وضعت الحركة الصهيونية مذكرة، رفعتها إلى الحكومة البريطانية في نهاية الشهر نفسه، تطالب فيها بأن يمتد خط حدود فلسطين الشمالية من البحر المتوسط جنوب صيدا، ثم شرقاً عبر نهر الليطاني حتى جبل حرمون. وعندما نقلت بريطانيا هذه الرغبة إلى فرنسا، رفضتها الحكومة الفرنسية في ١٧ آذار مارس ١٩١٩.

مرة جديدة حاولت بريطانيا (تحت الشعار التوراتي الذي يحدد حدود صهيون من دان إلى بئر السبع) تمرير المطالب الصهيونية عبر مقترحات دوفيل Deauville P-roposals والتي تجعل من نهر الليطاني خط الحدود من المتوسط إلى بانياس هي دان التاريخية القديمة) ولكن فرنسا رفضت هذه الاقتراحات أيضاً في شباط فبراير ١٩٢٠ وأسقطتها. بعد ذلك جاءت مذكرة وايزمن إلى اللورد كيرزون Lord Gurzon في ٢٠ تشرين الأول اكتوبر ١٩٢٠ التي يقول فيها «حاولت أن أقنع المفوض السامي الفرنسي في بيروت الجنرال غورو Gouraud بأهمية مياه الليطاني لفلسطين فلم أستطع أن أثير اهتمامه».

لم تتوصل بريطانيا وفرنسا إلى التخطيط النهائي للحدود بين لبنان وفلسطين الا في ٢٣ كانون الأول ديسمبر ١٩٢٠، حيث وافقت بريطانيا على اقتراح فرنسي قدم لها في شهر حزيران من ذلك العام. أما فيما يتعلق بالمياه فقد تضمن الاتفاق نصاً يقول: (الفقرة الثامنة):

«تم تعيين لجنة خبراء من قبل دوائر سوريا وفلسطين لتدرس بصورة مشتركة وخلال ستة أشهر من توقيع الاتفاقية، استعمال امكانات الري وإنتاج الطاقة الكهربائية من مياه نهر الأردن الأعلى ونهر اليرموك وروافدهما، وذلك بعد تأمين حاجات المناطق الخاضعة للانتداب الفرنسي».

وبموجب هذه الفقرة تعهدت فرنسا بأن تمنح مندوبيها في اللجنة المشتركة حرية التصرف باستعمال الفائض من هذه المياه لصالح فلسطين. وفي شباط ١٩٢٢ أنهت

اللجنة المشتركة أعمالها. وصدقت عليه أولاً الحكومة الفرنسية. ثم الحكومة البريطانية في السابع من آذار مارس ١٩٢٣ . . .

مياه الليطاني هي الهدف

لم تستسلم الحركة الصهيونية للاتفاقية الفرنسية ـ البريطانية. وإذا كانت الحركة قد أحنت رأسها لتخطيط الحدود، فقد واصلت مساعيها لتحقيق صيغة أخرى تضمن بموجبها تدفق مياه لبنان إلى فلسطين. وهكذا أعدت الحركة دراسة في عام ١٩٣٦ عن احتياجات جنوب لبنان من الكهرباء، وإمكانية توفير الطاقة اللازمة من مياه الليطاني من خلال تحويلها إلى فلسطين، وحوّلت الدراسة إلى الجامعة الأميركية في بيروت.

في عام ١٩٤٣ قامت شركتان يهودية (تعاونية مياه فلسطين) ولبنانية (شركة ألفرد نقاش للهندسة) باعداد دراسة مشتركة خلصت إلى الادعاء بأن لبنان يمكن أن يستفيد من سبع مياه نهر الليطاني. وأنه يمكن تحويل بقية المياه (ستة أسباع) إلى فلسطين مقابل تزويد لبنان بالكهرباء التي يمكن توليدها من انحدار المياه إلى وادي الأردن[١٩].

هذه المشاريع توقف التداول فيها بعد قيام حرب ١٩٤٨ التي انتهت بقيام اسرائيل (كان عدد القوات العربية مجتمعة في تلك الحرب يبلغ ٦٧ ألف رجل، أما عدد القوات الإسرائيلية فكان يبلغ ٢٠ ألف رجل) والتوقيع على اتفاقيات للهدنة معها. وبموجب اتفاقية الهدنة اللبنانية ـ الاسرائيلية التي وقعت في آذار مارس ١٩٤٩، انسحبت القوات الإسرائيلية من مناطق لبنانية كانت تحتلها تقع بمحاذاة نهر الليطاني.

هذا الانسحاب كان موقع نقاش حاد ـ جرى في الكنيست ـ البرلمان الإسرائيلي ـ (بعد خمسة عشر عاماً ـ جلسة ٨ آذار مارس ١٩٦٤) بين بن غوريون رئيس الحكومة في ذلك الوقت وايغال الون وزير العمل. فقد ادعى بن غوريون «أنه لو كان موشي دايان رئيساً للأركان في عام ١٩٤٨ لاحتلت اسرائيل أراضي أوسع». فردّ الون بحدة: «ان بن غوريون هو الذي أعطى الأوامر للجيش الإسرائيلي بوقف القتال والانسحاب على كل الجبهات من نهر الليطاني في الشمال حتى سيناء في الجنوب

الغربي». ورغم هذا النقاش جاء في إطار التنافس بين الأحزاب الإسرائيلية على السلطة، فإنه يعكس مدى الشعور بخيبة الأمل من إضاعة فرصة احتلال حوض نهر الليطاني وفرض تعديل الحدود بالقوة العسكرية.

في عام ١٩٤٤ أعدت الحركة الصهيونية خطة لنقل مياه نهر الليطاني إلى بحيرة في شمال فلسطين، تضخّ منها المياه إلى صحراء النقب. وضع الخطة لحساب وزارة الزراعة الأميركية المهندس الزراعي والتر كلاي لودرميلك Walter Clay Lowdermilk[٢٠]. كان تحويل مياه الليطاني يقع في إطار خطة أشمل وضعها لودرميلك تتناول مياه أنهار الأردن واليرموك وبانياس والحاصباني، ودان، والزرقاء، لريّ وادي الأردن وشمال الجليل، وشمال فلسطين.

في عام ١٩٥٣ وبعد القصف السوري من الجولان لمشروع جرّ مياه بحيرة طبريّة إلى النقب، عرضت ادارة الرئيس الأميركي أيزنهاور مشروعاً يعرف باسم مشروع اريك جونستونEric Jonston، وهو يقوم على مبدأ الاستثمار المشترك بين العرب واسرائيل للثروة المائية. أما عملية الاستثمار في حدّ ذاتها فتقوم على قاعدة عدم تحويل المياه من أي منطقة الا بعد أن تتأمن لهذه المنطقة حاجاتها الضرورية من المياه. وتركز المشروع على مناطق الجليل وجنوب لبنان وغرب سوريا.

إلّا أن سوريا والأردن رفضتا المشروع أولاً لرفضهما مبدأ المشاركة، ثم لأنه يعطي كلاً منهما حصة من المياه أقل مما يستحق. ورفضتها اسرائيل كذلك بحجة انها ترفض أي مشاركة لأي سيادة خارجية على مياهها(؟). وفي العام التالي ١٩٥٤، وضعت اسرائيل خطة معاكسة تعرف باسم الخبير كوتون جون John S. Cotton وهي تقوم أساساً على تحويل نصف كمية مياه الليطاني إلى إسرائيل عند نقطة تقع قرب مرجعيون.

غير أن تنفيذ هذا المشروع سلمياً كان يتطلب موافقة الحكومة اللبنانية على مقايضة نصف مياه نهر الليطاني، بطاقة كهربائية تقدمها اسرائيل تستخدم لإنارة الجنوب. ولكن الدول العربية قررت في ١١تشرين الأول اكتوبر١٩٥٥ معارضة أي اتفاق مع اسرائيل. وهكذا انسحبت اسرائيل مرتين من الليطاني، في العامين ١٩٤٩ و ١٩٥٥. المرة الأولى عسكرياً، والثانية دبلوماسياً. وكان أملها تسهيل عقد اتفاق

شامل يسمح لها في آخر الأمر تحقيق الهدف الأساسي للحركة الصهيونية، وهو الاعتراف بحق اسرائيل في تأمين ممر لمياه الليطاني إلى أراضيها. ولكن استراتيجية اسرائيل أخفقت في المرتين. في عام ١٩٤٩، اكتشفت اسرائيل ان لبنان لن يعقد سلاماً منفرداً معها (ثم تأكدت من ذلك في عام ١٩٨٢). وفي عام ١٩٥٥ اكتشفت أنه يتعذر عقد اتفاق مع دول الجامعة العربية يكون مدخلاً لاتفاق اسرائيلي ـ لبناني حول الليطاني.

ان محاولة اسرائيل فرض أمر واقع جديد يمكنها من السيطرة على المياه كان أحد العوامل الرئيسة في اشتراكها في عام ١٩٥٦ مع بريطانيا وفرنسا في العدوان على مصر. ففي شباط فبراير ١٩٥٦ أقرت اسرائيل مشروع ريّ صحراء النقب. وفي تشرين الثاني نوفمبر ١٩٥٨ بدأت تنفيذ المشروع بجرّ المياه من بحيرة طبريا.

الردّ العربي على ذلك تمثّل في مشروع تبنته الجامعة العربية في ٣٠ كانون الثاني ١٩٦١ يقضي بتحويل مجاري رافدي نهر الأردن (الحاصباني في لبنان وبانياس في سوريا) وبموجب هذا المشروع كان على لبنان أن يحول الجزء الأكبر من مياه الحاصباني غرباً إلى الليطاني، والباقي ـ شرقاً إلى نهر بانياس في سوريا، على أن يتم وصل بانياس بنهر اليرموك (أحد روافد نهر الأردن) بواسطة قناة في كوكبا. وبذلك تنخفض كمية المياه المتدفقة إلى بحيرة طبريا.

ولو تم تنفيذ هذا المشروع العربي لارتفعت نسبة الملوحة في بحيرة طبريا.. ولأدى النقص في المياه إلى تعذر اقامة بحيرة كينرت Kinnert في النقب.. وبالتالي لسدّت أبواب الهجرة أمام مئات الألوف من المهاجرين اليهود..

ولكن محاولة التنفيذ الجدي تأخرت حتى عام ١٩٦٤ عندما أقرت الجامعة العربية على مستوى القمة هذا المشروع العربي. وبالفعل بدأ العمل في شق قناة التحويل، واتخذت الترتيبات لتغيير مجرى مياه الحاصباني باتجاه الحدود السورية..

وفجأة وصل إلى بيروت انذار اسرائيلي حملته سفارة الولايات المتحدة. فاضطر لبنان إلى وقف العمل في تموز يوليو ١٩٦٥.. معتذراً عن قبول حماسة عسكرية عربية لمواصلة التنفيذ. غير ان سوريا واصلت من جهتها اكمال المشروع، مما أدى إلى سلسلة من الاشتباكات المسلحة مع اسرائيل، وهي الاشتباكات التي أدت إلى نشوب

حرب حزيران يونيو ١٩٦٧ .

على الرغم من ان لبنان لم يشارك في تلك الحرب، فإن اسرائيل اعتبرت مجرد موافقته على المشروع العربي لتحويل روافد نهر الأردن سبباً كافياً لجرّه إلى هذه الحرب «لتصحيح الحدود معه» على حدّ ادعاء موشى دايان. مع ذلك فقد كان على اسرائيل ان تنتظر حتى عام ١٩٧٨ لتحتل جنوب لبنان، ثم كان عليها أن تنتظر حتى عام ١٩٨٢ لتباشر عملياً في تنفيذ مشروع كوتون Cotton غير عابئة ولا مكترثة بمهمة قوات الأمم المتحدة المكلفة بحفظ السيادة والحقوق اللبنانية في الجنوب.

اختارت اسرائيل منطقة القرعون حيث يتجمع أكثر من ٧٠٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً، لشقّ مائة كيلومتر من القنوات والأنفاق التي تنقل مياه الليطاني إلى إسرائيل، ويتطلب تنفيذ هذا المخطط سيطرة عملية على الجزء الجنوبي من سهل البقاع ومعظم جنوب لبنان في المنطقة الواقعة جنوب نهر الزهراني. ولذلك عمدت اسرائيل فور احتلالها منطقة سد القرعون في عام ١٩٨٢ الى الاستيلاء على كافة الوثائق والخرائط الهندسية المتعلقة بالسد، ومجرى النهر، ومنسوب المياه على مدار السنة لاعتمادها في تنفيذ مشروع التحويل الذي باشرت تنفيذه تحت مظلة الاحتلال حتى تعود وتفرضه كأمر واقع فيما بعد، كثمن لانسحابها الكامل من الأراضي اللبنانية.

في شهر كانون الثاني يناير ١٩٨٣، أكدت الفرقة النروجية التابعة لقوات الأمم المتحدةUNIFIL ان جرارات عسكرية اسرائيلية حفرت خندقاً عميقاً تحت بلدة دير ميماس، جاء ذلك بعد أن أكد وزير العلوم الإسرائيلي السابق يوفال نيمان NEEMAN، وهو من حركة تحياه المتطرفة، ان الدراسات السيسموغرافية التي جرت حول مجرى الليطاني حددت المكان الأفضل والأقرب لإقامة نفق التحويل إلى إسرائيل. وان هذا المكان يبعد ثلاثة أميال عن الحدود. . . وهو دير ميماس!!.

ولقد وردت معلومات لوزارة الداخلية اللبنانية(٢١) مفادها أن فرع الهندسة التابع لوزارة الدفاع الإسرائيلية والذي يشرف عليه الكولونيل، قام بشق نفق طوله ٣ كلم من الحدود الإسرائيلية اللبنانية قرب بلدة كفركلا إلى بلدة دير ميماس وبالتحديد عند وادي دير ميماس وهي أقرب منطقة لنهر الليطاني من الأراضي الإسرائيلية.

ويستوعب هذا النفق مياه نهر الليطاني بكاملها مما يوحي بأن الضجة التي أثيرت حول الوزاني هي فقط للتمويه وصرف الأنظار عن هذا النفق الأساسي.

أكدت هذه المعلومات أيضاً ان القوات الإسرائيلية قامت بتسييج قسم من الأملاك العامة والخاصة حتى نبع الوزاني، وركزت أعمدة حديدية إلى جانب الطريق التي كانت قد شقتها وأقامت جسراً فوق النهر المذكور يصل بين ضفتيه، وشقت طريقها على طول ضفته الجنوبية بحدود ١٢ كلم يبدأ من الحدّ الغربي لنبع الوزاني ويمتد غرباً حتى بلدة الغجر السورية. وقامت بتزفيت هذه الطريق ووضع الأسلاك الشائكة حولها ومنعت السكان من الوصول إليها، كما وأنها منعت صيادي الأسماك من الصيد في نهر الوزاني. ان أعمدة الشريط الشائك المركزة داخل الحدود اللبنانية هي بعمق يتراوح بين ٣ و٥ كلم وبطول كلم واحد وتبلغ مساحة المنطقة المسيّجة حوالي خمسة آلاف دونم.

ومّما يقوي شكوك ومخاوف لبنان بأن اسرائيل تقوم بعملية تحويل المياه الأدلة التالية:

١ ـ منذ صيف (تموز يوليو ١٩٨٤) بدأت إسرائيل منع دوريات قوات الطوارىء في الجنوب من الوصول إلى منطقة الاشغال، وأعلن الناطق باسم قوات الطوارىء في بيروت بتاريخ ١٥ / ٨ / ١٩٨٤ كما ورد في وكالات الانباء ان اسرائيل اقامت سياجات على قسمين من نهر الحاصباني.

٢ ـ أكدت وكالة الصحافة الفرنسية بالتاريخ نفسه ان شركة «تاحال» الحكومية الإسرائيلية المختصة بشؤون الهندسة المائية في إسرائيل «قررت استغلال الجزء غير المستخدم من خط انابيب النفط الذي يمر عبر مرتفعات الجولان على امتداد خمسين كيلومتراً في نقل المياه».

٣ ـ منعت اسرائيل عودة أبناء القرى والمزارع إلى قراهم وبلداتهم في المنطقة المذكورة مع انهم يعيشون في مناطق أخرى واقعة تحت الاحتلال.

لا يزال سكان مستعمرة المنارة ـ المطلة ـ الاسرائيلية يدعون انهم يملكون أراضي في لبنان. وبالتالي فإنه عندما تخرج مخططات تحويل مياه الليطاني إلى العلن،

فإن اسرائيل سوف تطالب بهذه الأراضي(؟) لتقيم عليها البحيرة الاصطناعية أو الخزانات أو غيرها من منشآت الريّ.

٤ ـ وصل شبكة مياه القرى اللبنانية الحدودية بشبكة مياه إسرائيل:

أتمت إسرائيل عام ١٩٨٣ وصل شبكة مياه قرى المنطقة الحدودية بشبكة مياه الجليل في فلسطين المحتلة. ومعلوم ان الشبكة اللبنانية تتغذى أصلاً من مياه مشروع الليطاني.

وكان رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص قد حدد في مذكرة وجهها إلى الأمين العام للجامعة العربية بتاريخ الأول من نيسان (ابريل) ١٩٩٠، المراحل التي قطعها المخطط الإسرائيلي للاستيلاء على مياه الجنوب اللبناني.

جاء في المذكرة:

١ ـ مياه نهر الليطاني:

أدى احتلال اسرائيل لجزء من جنوب لبنان إلى وضع يدها على جزء من هذا النهر حيث تسيطر على حوالى ٣٠ كلم من مجراه، وهذه المسافة تتدرج من منسوب ٦٧٠ متراً إلى منسوب ٥٤٠ متراً.

لم نلاحظ أية أعمال ضخ أو إنشاءات لجر المياه على طول القسم المحتل منه، ولكن مخططات إسرائيل لجهة الاستيطان، وخاصة بعد تدفق المهاجرين السوفيات إلى إسرائيل، وحاجتها إلى المياه لتطوير أقنية الري ومياه الشفة، سوف تدفعها إلى بدء تنفيذ المشاريع الجاهزة للحفر أو الجر أو الضخ للمياه اللبنانية، الأمر الذي يشكل خطراً كبيراً على ثروتنا المائية.

٢ ـ مياه نهر الوزاني:

في عام ١٩٨٦ سيجت إسرائيل عدة هكتارات من الأراضي اللبنانية، شمال منطقة المطلة، قرب نبع الوزاني، وطردت المزارعين اللبنانيين من هذه المنطقة، وبدأت بمد أقنية من هذا النبع باتجاه الشمال الشرقي، بحجة ري قرى العرقوب، الواقعة ضمن ما أسمته إسرائيل «الحزام الأمني».

وفي عام ١٩٨٩ أقدمت إسرائيل على مد أنابيب مياه بقياس ٦ أنش من نبع العين المتفرع من «نهر الجوز» وهو أحد روافد الحاصباني إلى بعض قرى منطقة حاصبيا المحتلة.

ومن المعلوم ان نهري الحاصباني والوزاني يصبان في بحيرة الحولة التي جففتها إسرائيل وحولتها إلى أرض زراعية، ومدت فيها أقنية الري، وهي بالتالي تستغل مياه الوزاني والحاصباني بصورة كاملة وبمعدل ١٤٠ مليون متر مكعب في السنة.

وإذا حققت إسرائيل هدفها، فإنها سوف تضخّ من مياه الليطاني ما مجموعه ٣،٥ مليار قدم مكعب من المياه سنوياً، وهي كمية كافية للاجهاز على أي مشروع لبناني من أجل ريّ الجنوب وارواء أهله وأرضه.

وتجدر الإشارة إلى ان مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في القاهرة عام ١٩٦٤، شكل هيئة استثمار مياه نهر الأردن وروافده، ومنها الحاصباني والوزاني، هدفها تأمين استثمار هذه الروافد وانشاء السدود في الأراضي العربية، ولصالح الاقتصاد العربي. وظل هذا المشروع العربي يتعثر حتى كانت نكبة عام ١٩٦٧ التي أدت إلى احتلال إسرائيل مواقع المشروع والاستيلاء على آلياته.

ان مطامع إسرائيل في هذا النهر قديمة، وأوضح دليل عليها المشروع المضاد الذي قدمته لجونستون عام ١٩٥٤. والمسمى بمشروع «كوتون» الذي طالبت فيه بتحويل ٤٠٠ مليون متر مكعب، أي ما يعادل ٥٥ في المائة من مياه الليطاني، تاركة للبنان، صاحب النهر، من منبعه إلى مصبه ٤٥ في المائة فقط.

ان احتلال اسرائيل لمنطقة ما يسمى الحزام الأمني، متحدية بذلك القرارات الدولية التي تطلب منها الانسحاب فوراً، يؤكد ان مطامع اسرائيل القديمة مازالت قائمة حتى اليوم.

في العاشر من آذار (مارس) ١٩٩٠، وجهت الحكومة اللبنانية مذكرة إلى الأمانة العامة للجامعة العربية لخصت فيها وضع المياه في الجنوب اللبناني بما يأتي:

١ ـ نبع الوزاني:

عام ١٩٨٦ احاطت إسرائيل بسياج عدة هكتارات من الأرض حول النبع،

بعد ان طردت المزارعين اللبنانيين، وبدأت بمد اقنية من نبع الوزاني باتجاه الشمال، بحجة ريّ قرى العرقوب الواقعة داخل ما تسميه منطقة «الحزام الأمني».

٢ ـ نهر الحاصباني والوزاني:

من المعلوم ان هذين النهرين يصبان في بحيرة الحولة التي جففتها إسرائيل، وحولتها إلى أرض زراعية، ومدت أقنية للري، وهي تستغل حالياً مياه الوزاني والحاصباني بصورة كاملة، وبمعدل ١٤٥ مليون متر مكعب سنوياً.

وتجدر الإشارة إلى ان مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في القاهرة عام ١٩٦٤، شكل هيئة استثمار مياه نهر الأردن وروافده، ومنها الحاصباني والوزاني، هدفها تأمين استثمار هذه الروافد وانشاء السدود في الأراضي العربية، ولصالح الاقتصاد العربي. وظل هذا المشروع العربي يتعثر حتى كانت نكبة عام ١٩٦٧ التي أدت إلى احتلال اسرائيل مواقع المشروع والإستيلاء على آلياته.

٣ ـ نهر الليطاني:

إن مطامع إسرائيل في هذا النهر قديمة، وأوضح دليل عليها المشروع المضاد الذي قدمته لجونستون عام ١٩٥٤، والمسمى بمشروع «كوتون» الذي طالبت فيه بتحويل ٤٠٠ مليون متر مكعب، أي ما يعادل ٥٥ فيالمائة من مياه الليطاني، تاركة للبنان، صاحب النهر، من منبعه إلى مصبه ٤٥ في المائة فقط.

ان احتلال إسرائيل لمنطقة ما يسمى الحزام الأمني، متحدية بذلك القرارات الدولية التي تطلب منها الانسحاب فوراً، يأكد ان مطامع إسرائيل القديمة مازالت قائمة حتى اليوم.

كما ان سيطرتها على هذه المنطقة جعلتها تضع يدها على ٣٠ كلم من مجرى هذا النهر وهذه المسافة تتدرج من منسوب (علو) ٦٧٠ متراً إلى منسوب ٥٤٠ متراً.

بيد انه لم تلاحظ أية أعمال ضخ أو إنشاءات لجر المياه على طول القسم المحتل

من هذا النهر. ولكن مخططات إسرائيل الاستيطانية، وخاصة بعد تدفق المهاجرين السوفيات إلى إسرائيل، وحاجتها إلى تطوير أقنية الري ومياه الشفة، تثير المخاوف، إذ قد يدفعها ذلك إلى البدء بتنفيذ مشاريعها وأطماعها بعذا النهر، الأمر الذي يشكل خطراً على ثروتنا المائية.

٤ ـ وصل شبكة مياه القرى اللبنانية الحدودية بشبكة مياه إسرائيل:

أتمت إسرائيل عام ١٩٨٣ وصل شبكة مياه قرى المنطقة الحدودية بشبكة مياه الجليل في فلسطين المحتلة. ومعلوم ان الشبكة اللبنانية تتغذى أصلاً من مياه مشروع الليطاني.

وكان رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص قد حدد في مذكرة وجهها إلى الأمين العام للجامعة العربية بتاريخ الأول من نيسان (ابريل) ١٩٩٠، المراحل التي قطعها المخطط الإسرائيلي للإستيلاء على مياه الجنوب اللبناني.

جاء في المذكرة:

١ ـ مياه نهر الليطاني:

أدى احتلال إسرائيل لجزء من جنوب لبنان إلى وضع يدها على جزء من هذا النهر حيث تسيطر على حوالي ٣٠ كلم من مجراه، وهذه المسافة تتدرج من منسوب ٦٧٠ متراً إلى منسوب ٥٤٠ متراً.

لم نلاحظ أية أعمال ضخ أو إنشاءات لجر المياه على طول القسم المحتل منه، ولكن مخططات إسرائيل لجهة الاستيطان، وخاصة بعد تدفق المهاجرين السوفيات إلى إسرائيل، وحاجتها إلى المياه لتطوير أقنية الري ومياه الشفة، سوف تدفعها إلى بدء تنفيذ المشاريع الجاهزة للحفر أو الجر أو الضخ للمياه اللبنانية، الأمر الذي يشكل خطراً كبيراً على ثروتنا المائية.

لم تكن مشاريع تحويل مجاري المياه التي قامت بها اسرائيل، ولم يكن كذلك تصديها العسكري العنيف لمشاريع التحويل التي وضعتها الدول العربية، الطريقة الوحيدة التي اعتمدتها اسرائيل للسيطرة على جنوب لبنان. فمنذ مطلع العشرينات من هذا القرن، وفي الثلاثينات منه، حاولت الحركة الصهيونية عن طريق الييتشف (YISHUO) The Jewish Community in Palestine. ضرب الوحدة الوطنية في جنوب لبنان بين المسلمين والمسيحيين باثارة فتنة طائفية تمكنها من تحقيق ما عجزت عنه الحركة الصهيونية بالتعاون مع القوى الدولية.

ولم يعد سراً ان من المشاريع التي تم تداولها في ذلك الوقت[٢٢] مبادرة الحركة الصهيونية إلى تمويل شراء مساحات واسعة من جبل عامل، ومن ثم دعوة اعداد من المغتربين اللبنانيين المسيحيين إلى الاستيطان في هذه المناطق التي تقع في حوض الليطاني، والتي تمتد جنوباً حتى الحدود الدولية مع فلسطين. ولكن الزعامات المسيحية الوطنية وبالتعاون مع الفاتيكان، أدركت منذ ذلك الوقت ان تطلع الحركة الصهيونية للتعامل مع المسيحيين في لبنان هو تطلع تكتيكي، وانه فور قيام الكيان الصهيوني، وبدء تدفق المهاجرين اليهود، فإن أول من يضطر إلى دفع الثمن ومغادرة جنوب لبنان هم سكانه المسيحيون الذين يعيشون في أراض تملكها الييتشف. ولذلك سقط المشروع في حينه. ولكن مطامع اسرائيل في جنوب لبنان لم تسقط. وأداة الدخول إلى الجنوب من خلال الفتنة الطائفية فيه لم تتراجع. فالمؤامرة التي فشلت الييتشف في تحقيقها في مطلع الثلاثينات، تبنتها الحكومة الاسرائيلية في عام ١٩٥٤ في عهد دافيد بن غوريون. ففي جلسة مجلس الوزراء الإسرائيلي في ٢٦ شباط ١٩٥٤ جرى بحث مخطط تقسيم لبنان وتصغير مساحته بجعلها دولة مسيحية.

ويروي موشي شاريت رئيس الحكومة الاسرائيلية الأسبق، انه في جلسة مجلس الوزراء التي عقدت في ١٦ أيار مايو ١٩٥٤ قال موشي دايان «انه من الضروري أن نجد ضابطاً، حتى ولو كان بسيطاً برتبة «ماجور» نربح تعاطفه، أو نشتريه بالمال، كي نحمله على انشاء هذه الدولة المارونية. عندئذ يدخل الجيش الإسرائيلي ليحتل المساحة اللازمة من الأرض، ويقيم نظاماً مسيحياً متحالفاً مع اسرائيل. وفي هذه

الحالة تضم اسرائيل الجنوب اللبناني حتى الليطاني، ويسير كل شيء على ما يرام»[٢٣].

ولقد أثبتت الوقائع ان اسرائيل تعاملت مع الرائد سعد حداد حتى وفاته، ثم مع العقيد انطوان لحد على هذا الأساس!!. إلا أن الوعي الوطني اللبناني أضاع على اسرائيل تلك الفرصة أيضاً. ومنذ عام ١٩٧٦، تغذّي اسرائيل الفتنة، وتحرض عليها حتى لا تضيع منها الفرصة مرة جديدة.

استغلت اسرائيل أسوأ استغلال الخلل الذي طرأ على معادلة المقاومة الفلسطينية في أعقاب الغزو في عام ١٩٨٢، فعمدت إلى استغلال التغيير الذي طرأ على الديموغرافية اللبنانية باثارة المخاوف، وافتعال الفتن، واشعال المؤامرات، لتتمكن من تنفيذ مخططاتها المعلنة.

وإذا كان الوعي الوطني تعثر احياناً، ووقع في مطبّات المكائد الاسرائيلية، احياناً أخرى، فان ارتفاع الجنوبيين من كل الطوائف والأديان إلى مستوى الادراك الحقيقي لحقيقة هذه الأهداف الاسرائيلية، يشكل السدّ الحقيقي في وجه المؤامرة. من أجل ذلك تحرص اسرائيل على استعمال كل امكاناتها وأدواتها على أمل أن تخلق وضعاً يؤدي إلى فرز سكاني ـ طائفي بين شمال الليطاني، وجنوبه، يكون المرحلة الأولى من مراحل ابتلاعها للجنوب.

كان لا بدّ من التوقف أمام هذه المطامع الاسرائيلية في لبنان أرضاً ومياهاً، لتأكيد حقيقة أساسية. وهي أن تحقيق هذه المطامع من شأنه أن ينتزع لقمة الخبز من فمّ اللبناني الجنوبي والبقاعي، بمعزل عن طائفته، أو حزبه، أو دينه. فإنما الجنوب والبقاع باستثمار ثرواته المائية في الري والزراعة، هو انماء لكل الجنوب والبقاع، وبالتالي لكل أبناء المنطقتين من كل الأديان والمذاهب. وحرمان الجنوب والبقاع من هذه الثروة الحياتية الأساسية، هو حرمان للجميع دون استثناء، الأمر الذي يضع كل الشعب اللبناني في خندق واحد ضد الاحتلال ليس فقط محافظة على السيادة ولكن ضد الأطماع التاريخية لإسرائيل في أرض لبنان ومياهه. فالقوات الاسرائيلية المحتلة في انتهاكها لحقوق الإنسان في الأراضي اللبنانية المحتلة لم تميز بين قرية وقرية. أو بين لبناني وآخر.

كان جنوب لبنان يختنق تحت عبء الممارسات القمعية للاحتلال الاسرائيلي، وكان سكانه يعانون من قهر الدبابات والمدافع والبنادق الاسرائيلية المصوبة بصورة مستمرة نحوهم. لقد ارتبكت دورة الحياة في مناطقهم التي تحولت إلى أجزاء مشلولة من الوطن. مقطعة الأوصال، فمن اقتحام المدن والقرى يومياً ومحاصرة ومداهمة المنازل والمؤسسات الخاصة والرسمية إلى اعتقال وتوقيف الناس عشوائياً من شبان وشيوخ ونساء ورجال دين وأطفال متخذين البعض منهم رهائن، إلى قطع الطرق بين القرى الآمنة واقفال متاجرها ومنع التجول فيها، إلى إتلاف المزروعات وجرف البساتين وإجبار الأهالي على حصاد المواسم قبل نضوجها، وتقدر مساحة البساتين التي احرقتها عمداً القوات الإسرائيلية بأكثر من خمسة عشر ألف دونم، كل هذه الاعمال حرّمتها الأعراف والمواثيق الدولية وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وأنظمة لاهاي لعامي ١٨٩٩ و١٩٠٧ وميثاق الأمم المتحدة وشرعة حقوق الإنسان. ولم تكن هذه الممارسات هدفاً في حد ذاته، ولكنها كانت أداة لمحاولة سلخ الجنوب والبقاع الغربي وقضاء راشيا وعزلها نهائياً عن بقية أجزاء الوطن[٢٤].

وكانت قوات الاحتلال تتعرض لموظفي الدولة اللبنانية وللرسميين والعسكريين. وكانت تمنع عناصر قوى الأمن الداخلي من حمل أسلحتهم الفردية أثناء قيامهم بمهامهم الرسمية واعتقلت عدداً من جنود الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي على نقاط العبور وعصبت أعينهم. وغالباً ما كانت هذه القوات تعتقل ذوي المطلوبين وتحتفظ بهم كرهائن إلى أن يسلم أولادهم أنفسهم لسلطات الاحتلال، وفي هذا مخالفة صريحة للمادة ٣٤ من اتفاقية جنيف الرابعة.

كما لجأت السلطات المحتلة إلى إجراءات انتقامية ضد المعتقلين (بعشرات الآلاف) كتعذيبهم جسدياً، وإخضاعهم لشتى أنواع التعذيب النفسي، خلافاً لما نصت عليه المادتان ٢٧ و٣٢ من اتفاقية جنيف والمادة ٤٦ من أنظمة لاهاي لعام ١٩٠٧.

من هنا فإن تحرير الجنوب هو في الدّرجة الأولى مسؤولية لبنانية وطنية شاملة، ذلك ان افقار الجنوب بحرمانه من ثروته المائية الطبيعية، هو تفقير لكل لبنان وعبث خطير بالتوازن الديموغرافي والاجتماعي الذي يقوم عليه الوطن.

... ومسؤولية عربية

إلّا ان تحرير الجنوب والبقاع الغربي وراشيا، مسؤولية عربية أيضاً، ليس فقط من باب التضامن العربي على أساس ميثاق الجامعة أو معاهدة الدفاع المشترك، إنما انطلاقاً من قاعدة الأمن الجماعي العربي في الدرجةالأولى.

ونشير هنا تحديداً إلى الأمور التالية:

الأمر الأول: انه في إطار المصلحة العربية الواحدة أنشأت القمة العربية في ١٢ كاون الثاني يناير ١٩٦٤ ـ في القاهرة ـ هيئة فنية لتحويل روافد نهر الأردن برئاسة الأمين العام الأسبق (عبد الخالق حسونة) ضمّت ممثلين عن كل من لبنان والأردن وسوريا ومصر. وفتح اعتماد خاص بالجامعة لحساب الهيئة، قدره ستة ملايين وربع المليون جنيه استرليني لتمويل المشروعات المعجلة، وخمسة وستون مليون جنيه استرليني لتنفيذ المشروعات اللاحقة.

وقد حسبت الدول العربية موضوعياً لاحتمال التصدي الاسرائيلي لهذه المشاريع، فقررت القمة العربية نفسها تعزيز القدرات العسكرية العربية الدفاعية لكل من لبنان وسوريا والأردن والعراق، وقدرت نفقات ذلك بحوالى ١٥٤ مليون جنيه استرليني.

في أيلول سبتمبر ١٩٦٤ قرّرت القمة العربية المباشرة بالتنفيذ فوراً، كما قرّرت حشد القوات العربية لحماية مشاريع التحويل. وتعهدت كل الدول العربية بأن تضع قواتها في حالة تأهب لردّ أي عدوان اسرائيلي.

وفي أواخر أيلول سبتمبر من العام نفسه، بدأت أعمال التحويل في لبنان على نهر الوزاني (٦٠ مليون متر مكعب في السنة)، فقام الطيران الاسرائيلي بقصف مواقع العمل. ودمّر المنشآت والأجهزة التي استقدمت. وتوقف منذ ذلك الوقت المشروع العربي... وتوقف دعمه حتى الآن[٢٥].

ان جرّ مياه لبنان (وسوريا والأردن) الى العمق الإسرائيلي في صحراء النقب يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمشاريع الاستيطان التي تقوم بها اسرائيل في الأراضي العربية المحتلة. فالمهاجرون اليهود الذين يستقدمون من كل زوايا العالم، لا يمكن ان

يستوطنوا ما لم تؤمن لهم المياه. وإذا كان العالم العربي ضد الاستيطان التوسعي الإسرائيلي، فلا بد أن يحافظ على ثرواته المائية من أن تجرها اسرائيل إليها، وهذا وجه من وجوه المسؤولية العربية في تحرير الجنوب، والبقاع أرضاً ومياهاً.

الأمر الثاني: هو أن تحويل المخيمات الفلسطينية في لبنان (١٦ مخيماً) من مخيمات للاجئين إلى معسكرات للفدائيين، تم تحت مظلة عربية كرستها اتفاقية القاهرة اللبنانية مع منظمة التحرير في عام ١٩٦٩. وقد استغلت اسرائيل الوجود الفلسطيني المسلّح لضرب العمق اللبناني، ولاحتلال الجنوب أولاً في عام ١٩٧٨، ثم لاحتلال حتى العاصمة بيروت في عام ١٩٨٢، أكثر مما وظفت الدول العربية المقاومة الفلسطينية لضرب العمق الإسرائيلي ولتحريك العصيان ضد الاحتلال في الضفة الغربية وغزة والجولان.

واستفردت اسرائيل الجبهة المفتوحة مع لبنان، لتثير مخاوف طوائفه بعضها مع بعض، ومن ثم لتمعن في تمزيق وحدته الوطنية، ولتوظف هذا التمزيق في خدمة مخططها البعيد المدى بإقامة سلسلة من الدويلات الطائفية والدينية والقومية المتناحرة في الشرق الأوسط، بحيث تكون اسرائيل هي أقواها على الاطلاق، مما يمكنها من تحقيق هدفها الاستراتيجي بالسيطرة على كل المنطقة.

ولقد تمكن لبنان في تصدّيه للاحتلال من أن يحقق هدفين مهمين بالنسبة للعالم العربي:

الهدف الأول: هو أن المقاومة الوطنية اللبنانية بما قدمته من تضحيات كبيرة، وبما تميزت به من جرأة وشجاعة، استطاعت أن تحطم هالة «الجندي الاسرائيلي الذي لا يقهر» والتي نجح الاعلام الصهيوني إلى حين في زرعها في العالم العربي منذ عام ١٩٦٧، وكأنها حقيقة ثابتة.

فالخسائر البشرية التي مني بها الإسرائيليون في لبنان، والتي تزيد على ٦٢٠ قتيلاً حسب اعترافات اسرائيل نفسها، أقلقت الكيان الاسرائيلي، وأثارت الهلع في قلوب العسكريين الاسرائيليين على نحو لم يستطع الاعلام الدولي، وحتى الاعلام الاسرائيلي نفسه تجاهله.

ان بسالة الجندي المصري في اختراق خط بارليف، وبسالة الجندي السوري في اختراق تحصينات جبل الشيخ في حرب رمضان ١٩٧٣ تتكامل مع بسالة المقاومة الوطنية اللبنانية في اقتحام المعسكرات الاسرائيلية، وتدمير تلك الهالة المصطنعة التي حاولت اسرائيل من خلالها ضرب المعنويات العربية وتدجين كل مقاومة وطنية داخل الأرض المحتلة.

ولقد رأينا بالفعل أهمية التأثير المباشر للمقاومة اللبنانية في الجنوب على الروح المعنوية لعرب الأرض المحتلة في الضفة الغربية الذين انتفضوا من جديد في مقاومة الاحتلال والتصدي له.

ولم يعد سراً الان ان هناك ترابطاً وثيقاً بين سياسة اسرائيل في الضفة الغربية وغزة ومرتفعات الجولان، وغزو لبنان في صيف ١٩٨٢. لقد أكد على ذلك المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن[٢٦]، فقد جاء في التقرير أن قرار اسرائيل غزو لبنان «ينبع من فشل سياسة حكومة الليكود في الضفة الغربية» وان «نجاح العملية الاسرائيلية في لبنان ضروري لتحقيق أهداف الحكومة الاسرائيلية في الضفة الغربية بالتحديد». وان حرب ١٩٨٢ (أي غزو لبنان) هي في نظر أعضاء الليكود أنفسهم «حرب من أجل يهودا والسامرة، أو على الأقل المرحلة الأولى من هذه الحرب».

وأكد على هذا الترابط أيضاً وزير الخارجية الأميركي الأسبق الدكتور هنري كيسنجر[٢٧] الذي قال: «طالما ان الهدف هو شكل السيادة الاسرائيلية على الضفة الغربية بكاملها، فإنه لا يمكن لمفاوضات الحكم الذاتي أن تصل إلى نتيجة مقبولة من جميع الأطراف. فمن دون لبنان، كنا سنصل إلى النقطة التي قد تحمل الولايات المتحدة اما على تحديد مفهومها الخاص للحكم الذاتي، ومن ثم تدفع بهذا المفهوم إلى الأمام، أو إلى نسف المفاوضات. ولكن لبنان (الغزو الاسرائيلي للبنان) جعل الآن اشتراك دول عربية أخرى في العملية أمراً ممكناً. وبالتالي جعل الاشتراك في العملية أكثر شمولاً مما كان عليه الأمر من قبل».

لقد كانت هذه هي حسابات الغزو. وهي كما هو واضح تتعدى لبنان، وجنوبه، لتتناول قضية الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية والاجهاز الكامل على

المطالب العربية بالحقوق الفلسطينية في تقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة على التراب الفلسطيني.

أما الهدف الثاني: الذي حققه لبنان، فهو حمل اسرائيل على الانسحاب من أراضيه دون أي مكاسب سياسية أو عسكرية يتمتع بها العدو المحتل، خاصة بعد أسقاط مشروع اتفاق ١٧ أيار مايو ١٩٨٣.

ان جلاء القوات الاسرائيلية لا يكون الا بواحد من أمرين: اما بمفاوضات تخرج منها اسرائيل بسلّة مليئة بالمكاسب تبرّر الانسحاب... أو بمقاومة للاحتلال تحمل هذه القوات على الانسحاب قسراً تجنباً للمزيد من الخسائر.

ولقد علمتنا التجارب السياسية الطويلة ان التنازل القليل يفتح شهية اسرائيل للمطالبة بالكثير.. وعلمتنا تجارب المقاومة الوطنية اللبنانية ان التصدي للعدوان، مهما كان ثمنه مرتفعاً، فإنه يبقى أقل كلفة من تقديم التنازلات إلى طاولة المفاوضات. ذلك أنه بالمقاومة لا تتحرر الأرض فقط، إنما تحفظ الوحدة الوطنية التي هي العمود الفقري للبنان، والقاعدة الثابتة التي يقوم عليها كيانه، ومستقبله.

كذلك علّمتنا هذه التجارب منذ عام ١٩٢٠، وقيام لبنان الكبير بحدوده الحالية، ان وحدة لبنان هي الخندق الأمامي للدفاع عن العالم العربي من مخطط التجزئة والتقسيم الذي تعمل اسرائيل على تحقيقه. وبالتالي فإن الدفاع العربي عن هذه الوحدة الوطنية اللبنانية هو دفاع عن السلامة والاستقرار والوحدة في العالم العربي كله من المحيط إلى الخليج. ولقد تأكدت هذه المسؤولية في الاتجاهين اللبناني والعربي معاً.

فمن جهة أولى أعلن لبنان وعلى لسان رئيسه فى القمة العربية التى عقدت في تونس في ٢٠ تشرين الثاني نوفمبر ١٩٧٩ «ان قضية الجنوب ليست لبنانية فقط. ان لها امتداداً في الجذور والفروع يجعل منها قضية عربية تعني الدول الشقيقة كلها، ولا يجوز بالتالي أن يظل فيها لبنان مستفرداً يحمل وحده اعباءها وأوزارها ويقاسي آثارها وذيولها فيدفع وحده الثمن قتلاً وتهجيراً واضطهاداً وتنكيلاً وتتحمل مدنه وقراه ضريبة القضية المشتركة حرقاً وتدميراً كما لا يجوز ولا يمكن أن يقبل عقل أو يرضى ضمير، بأن تستباح الحقوق والكرامات في بلد آمن وتتوالى المظالم ضد شعب مسالم،

على مرأى ومسمع من أمم العالم أجمع، على مقربة من قوات طوارىء دولية وحتى عبر هذه القوات بالذات»[٢٨].

فمن جهة اتخذت القمة العربية نفسها قراراً نص على «رفض كل المحاولات تحت أي صورة وبأي شكل، الرامية إلى بسط الهيمنة الصهيونية على الجنوب اللبناني»، وأكدت القمة على «تأييد الحكومة اللبنانية في نشر الجيش في الجنوب وذلك للقيام بمسؤولياته الوطنية» وأهابت بكل الأطراف أن تسهل هذه المهمة.

ومع تأكيد القمة العربية على ضرورة تنفيذ مقررات الرياض والقاهرة وبيت الدين، ومع تأكيدها أيضاً على سلامة لبنان وسيادته ووحدة أراضيه، ومع تأكيدها على «المسؤولية العربية المشتركة في اعادة اعمار لبنان لا سيما جنوبه» (خصصت القمة بالفعل مبلغ ملياري دولار للاعمار والانماء يوزع على السنوات الخمس ١٩٨٠ - ١٩٨٤) اتخذت القمة قراراً بدعم الحكومة اللبنانية في جميع المجالات الدولية وذلك لممارسة أقصى الضغوط على العدو الاسرائيلي من أجل وقف عدوانه على جنوب لبنان ومن أجل تحقيق الانسحاب الاسرائيلي منه. كما أكدت القمة على «ضرورة التنفيذ الكامل لمقررات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بجنوب لبنان وتمكين القوات الدولية من تنفيذ مهامها».

... ومسؤولية دولية

ولأن العالم العربي كان ولا يزال، نقطة ساخنة للتجاذب، وللتجاذب المضاد بين القوى الدولية المتصارعة، فإن دفاعه عن نفسه، انطلاقاً من الدفاع عن لبنان، وبالتحديد عن جنوبه المحتل، يقع في إطار حسابات الصراع الدولي بوجهيها، التصادمي، والتسووي.

لقد أدركت الأمم المتحدة أهمية دورها في جنوب لبنان عندما بادرت في ١٩ آذار مارس ١٩٧٨ - أي بعد أربعة أيام من الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان (رداً على عملية فدائية فلسطينية أدت إلى مقتل ١١ اسرائيلياً وجرح ٣٢ آخرين)، إلى اتخاذ القرار رقم ٤٢٥ الذي نص على تشكيل قوات الأمم المتحدة - UNIFIL -.

لقد اعترضت اسرائيل على انتشار هذه القوات جنوباً حتى الحدود الدولية.

وطالب رئيس الأركان الإسرائيلي الجنرال مردخاي غور بمنع القوات الدولية من تجاوز خط نهر الليطاني[٢٩]. ووجدت هذه القوات (سبعة آلاف رجل) نفسها في مهمة تختلف تماماً عن كل المهمات التي قامت وتقوم بها الأمم المتحدة. وخاصة قوات الطوارىء الدولية في سيناء (١٩٥٦ ـ ١٩٥٧)، (١٩٧٣ ـ ١٩٧٩)، وقوات المراقبين الدوليين في مرتفعات الجولان (١٩٧٤ حتى اليوم)، ذلك ان القوات الدولية في جنوب لبنان كانت تنفذ مهمة في منطقة لم تكن الدولة اللبنانية تعتبر نفسها طرفاً في الصراع المتفجر فيها. حيث ان الصراع كان محصوراً بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وهما طرفان لا يعترف أحدهما بالآخر. ويرفضان مضمون قرار مجلس الأمن. كذلك وجدت هذه القوات نفسها تتعامل مع قوى غير رسمية، الا أنها مرتبطة بشبكة سياسية اقليمية ودولية. ففريق سعد حداد ثم انطوان لحد مرتبط بإسرائيل، وإسرائيل مرتبطة بالولايات المتحدة. وفريق منظمة التحرير كان مرتبطاً بسوريا. وسوريا مرتبطة بمعاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفياتي.

لقد نصّ القرار ٤٢٥ على أن تقوم القوات الدولية بمساعدة لبنان على اجلاء القوات الاسرائيلية المحتلة واستعادة الشرعية والسيادة على كامل الأرض اللبنانية حتى الحدود الدولية المعترف بها. ولم يكن ذلك ما تريده اسرائيل. الا ان الولايات المتحدة اضطرت إلى الموافقة على القرار، خوفاً من تعثر مسيرة كمب دايفيد، فقد كان صعباً للغاية ان تحقق المسيرة أية تقدم في ظل تأييد الاحتلال الاسرائيلي. ولعل ذلك يفسر عدم ممارسة الولايات المتحدة فيما بعد أي ضغط حقيقي على اسرائيل لحملها على الانسحاب من لبنان، وعلى إعادة السيادة اللبنانية إلى كل الجنوب اللبناني، بعد أن اطمأنت إلى تحوّل كمب دايفيد إلى معاهدة سلام ثنائية بين مصر واسرائيل في عام ١٩٧٩.

ومع ذلك أعاد مجلس الأمن الدولي تأكيد احترامه والتزامه للقرار ٤٢٥ في القرارات التي اتخذت فيما بعد أثناء الغزو الاسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢، وخاصة القرارات ٥٠٨ و٥٠٩ و٥١٦ و٥٢٠، والتي تؤكد جميعها على «الحاجة إلى الاحترام الصارم لوحدة أراضي وسيادة لبنان واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دولياً».

من هنا المسؤولية الدولية في جنوب لبنان. وهي مسؤولية يفرضها عاملان اضافيان:

العامل الأول: أمني ـ سياسي. يتمثل في خطورة انعكاسات ما يحدث في جنوب لبنان على منطقة الشرق الأوسط بكاملها، وبالتالي على السلام العالمي. وقد أكد على هذا العامل قرار مجلس الأمن، رقم ٥٠٨ الذي أبدى فيه مجلس الأمن «قلقه العميق من تدهور الوضع في منطقة الحدود اللبنانية ـ الاسرائيلية والوضع الراهن في لبنان ونتائج ذلك على السلام والأمن في المنطقة».

أما **العامل الثاني:** فهو عامل أخلاقي ـ إنساني. ذلك ان لبنان هو نموذج حيّ للتعايش الحضاري بين أديان ومذاهب متعددة. بينما تشكل اسرائيل نموذجاً للكيان الديني العنصري الذي سبق للجمعية العامة للأمم المتحدة ان أدانته كمظهر من مظاهر التمييز العنصري الذي يتناقض مع ميثاق المنظمة الدولية وشرعة حقوق الإنسان.

فالمسؤولية الدولية في مساعدة لبنان وانقاذه هي مسؤولية جوهرها الدفاع عن المبادىء الأخلاقية والإنسانية التي تتطلع المنظمة الدولية إلى أن يقوم المجتمع الدولي على أساسها. لقد عانى لبنان كثيراً وطوال سنوات محنته من عملية تدويل الصراع المحلي فوق ساحته. فكان التدخل الخارجي الذي اتخذ مظاهر متعددة (الاستعانة بقوات سورية ـ ثم بقوات الردع العربية ـ وقوات الأمم المتحدة ـ وبقوات دولية متعددة الجنسيات ـ ثم قيام الاحتلال الاسرائيلي) نتيجة حسابات صراعات اقليمية ودولية حادة. ولقد حان الوقت الذي يتحتم فيه أن يتعامل المجتمع الدولي مع قضية تحرير الجنوب اللبناني والبقاع وراشيا بعقلية جديدة، تضع حدّاً للاستنزاف في لبنان، وتخرجه من دوامة المقايضات على حساب ما يمثله أو ما يطمح في أن يمثله من نموذج حيّ للتعايش الأخوي كنقيض للعنصرية الدينية والمذهبية المنغلقة على نفسها.

ان من المسلمات التاريخية الثابتة التي لا تقبل أي جدل أو تأويل، ان أطماع اسرائيل في لبنان تسبق اقامة الكيان الاسرائيلي في فلسطين. وبالتالي فهي تسبق اللجوء الفلسطيني الى لبنان وكل ما ترتب عنه من عمليات فدائية اتخذتها اسرائيل مبرراً وغطاء للغزو أولاً في عام ١٩٧٨ ثم في عام ١٩٨٢. والعنف الذي لجأت

القوات الاسرائيلية المحتلة إليه في تعاملها مع أصحاب الأرض من اللبنانيين الجنوبيين، يعود في أصوله العميقة إلى فشل كل المحاولات التي قامت بها المنظمة الصهيونية منذ عام ١٩٢٠ حتى عام ١٩٤٨، وتلك التي قامت بها اسرائيل بعد ذلك منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم بفرض أمر واقع جديد في الجنوب اللبناني يسهّل عليها ابتلاع حبة العقد في الكيان اللبناني نفسه.

من هنا انقاذ الجنوب هو في الحسابات الأخيرة انقاذ لكل لبنان. وهو انقاذ العالم العربي من خطر التوسع الاسرائيلي. ثم انه انقاذ للمجتمع الإنساني من غطرسة العنصرية الاسرائيلية وانفلاشها على حساب ما يمثله لبنان وطناً للعيش المشترك لكل الأديان والمذاهب.

التباينات اللبنانية

ليس المجتمع اللبناني قطعة من المرمر. انه لوحة من الفسيفساء، فعلى صغر مساحة لبنان الجغرافية، وقلة عدد سكانه، هناك تباين حضري بين الريف والمدينة.

وهناك تباين اجتماعي بين الذين يملكون والذين لا يملكون من أبناء الريف ومن أبناء المدينة معاً. وهناك تباين ديني ومذهبي. وهذه التباينات تحمل بذور الصراع. وكما يقول الباحث الاجتماعي الأميركي لويس كوسر Lewis Coser[٣٠] فإن الصراع يمكن النظر إليه على أنه عامل جامع بين أطراف لم يكن يجمعها من قبل عامل آخر.

وفي التحليل الاجتماعي هناك أنواع من التباينات التي يمكن أن ينسج منها مجتمع متآلف، كأن يكون الذين يملكون ليسوا كلهم من طائفة واحدة، وأن يكون الذين لا يملكون ليسوا كلهم من أبناء الريف كما هو واقع لبنان. ولكن عندما تكون هناك ارادة لتقطيع هذا المجتمع ولتمزيقه، فإنه يكفي اختيار واحد من التباينات القائمة، وابرازها ومن ثم تعميقها وتوسيعها. أي تحويل التباينات الموحدة إلى صراع ممزق[٣١].

برز - أو أبرز - التباين الديني كعنصر أساسي لتفجير المجتمع اللبناني، واستعمل العنف أداة لذلك. والعنف في الصراعات، كما هو ثابت لعلماء الاجتماع يسهم في تأجيج الخلافات، عن طريق زيادة أواصر الارتباط من جهة أولى بين

أطراف كل فريق من فرقاء الصراع، وبالتالي زيادة الشقة بين مختلف الفرقاء من جهة ثانية «فبما أن كل فرد يشكل حلقة عنف في السلسلة الكبيرة فإن ممارسة العنف توحد كل أفراد الجماعات»[٣٢].

منذ استقلال لبنان في عام ١٩٤٣، كان تنوع الجذور الثقافية التي تربط لبنان بحضارات أجنبية مختلفة مصدر قوة وحيوية له في الشؤون الداخلية. وكانت وحدته الوطنية صمام الأمان تجاه تطورات الأحداث التي كانت تعصف بالمنطقة. ولكن تصدع هذه الوحدة الوطنية، أطاح بصمام الأمان، وبذلك أصبحت مواقع القوة والحيوية لديه مصدراً للمشاكل والاضطرابات.

لقد كان من الصعب على حكومات لبنان المتعاقبة منذ عام ١٩٧٠ حتى الآن أن تقرر أو أن تتبع سياسة خارجية تتمشى مع مصالحها الوطنية. فارتباط العديد من فئات وطوائف الشعب اللبناني ارتباطاً عاطفياً عميقاً ببلدان أخرى، تتناقض مصالحها أحياناً مع مصالح لبنان، وتتناقض أحياناً أخرى مع مصالح بعضها بعضاً، جعل من المتعذر أن تكون للبنان سياسة وطنية موحدة. صحيح أن الشعب اللبناني كان هدفاً لمؤامرة خارجية استهدفت تمزيقه وتفتيته لأسباب لا تمت بصلة، ولا تعود بفائدة على أي فئة من فئاته. إلا أن الصحيح أيضاً أن الشعب اللبناني كان يفتقر إلى التربية الوطنية الموحدة بالمفهوم الذي حدده وليم فولبرايت رئيس لجنة الشؤون الخارجية السابق في مجلس الشيوخ الأميركي[٣٣]، عندما قال:

«هناك وسيلة إنسانية لمنع شعب من أن تكون له آراء خاطئة، وتكمن تلك الوسيلة في تزويد كامل الشعب بالمعلومات الصحيحة حول علاقاته بسائر الشعوب، وحول واجباته في احترام حقوق الآخرين، وحول تأثر ما حدث ويحدث في الساحة الدولية، وحول تأثر الحياة القومية بالأمور التي تحدث أو لا تحدث بين الشعوب، على أن يتم ذلك كله ضمن إطار تربية الشعب العادية».

وجد لبنان نفسه وسط منطقة موبوءة بالصراعات، وكان يعتقد أنه محصّن داخلياً ضد أي عدوى. ولكن تبين الآن أن هذا الاعتقاد كان خاطئاً تماماً. فقد تحول لبنان من بلد محصّن ذاتياً، إلى بلد تخشى دول المنطقة من انتقال عدوى المرض المستشري في عروقه إليها. كيف حصل ذلك؟ ولماذا؟

إن في الجواب على هذا السؤال مفتاحاً أساسياً من مفاتيح الأزمة اللبنانية. ولا شك في أن البحث عن الجواب الصحيح يحتم بالضرورة طرح السؤال الصحيح. فنحن لا نستطيع اليوم أن نجد حلولاً صحيحة لمشاكلنا ما لم نطرح الأسئلة الصحيحة المتعلقة بهذه المشاكل.

لقد استطاع كوبرنيكوس أن يغير نظرة الإنسان إلى الكون من خلال سؤال صحيح واحد طرحه على نفسه، وهذا السؤال هو: بدلاً من أن نقول أن الشمس تدور حول الأرض. لماذا لا نقول أن الأرض تدور حول الشمس؟. في عهد كوبرنيكوس كان مجرد طرح هذا السؤال هرطقة لا تغتفر. ولكن السؤال الصحيح في ذلك الوقت كان الخطوة الأولى نحو عصر الفضاء، الذي تعيشه الإنسانية اليوم.

موقع لبنان في الصراع الدولي:

ليست الأزمة اللبنانية هي الأزمة الوحيدة التي تتفاعل فيها عناصر الانقسامات الداخلية مع التدخلات الخارجية (اقليمياً ودولياً). فمنذ العام ١٨٦٠، وقعت ١١٠ أزمات داخلية وحروب أهلية في العالم (كما وقعت ١٢٠ حرباً بين دول مختلفة) تدخلت قوى خارجية في ٣٥ بالمئة منها.

ويدخل لبنان في هذه الاحصاءات ثلاث مرات، في العام ١٨٦٠ ثم في العام ١٩٥٨، وأخيراً في العام ١٩٧٥، وفي كل مرة كانت الأزمة تبدأ داخلياً، ثم تتوسع لتشمل قوى ودولاً خارجية.

ولذلك فإن الصراعات المحلية التي تجر إلى تدخلات خارجية أصبحت من أهم القضايا السياسية التي تستقطب الفكر السياسي العالمي. وبالنسبة للوطن العربي وللدول التي يتشكل منها بما فيها لبنان، فإن هذه القضية تأخذ أبعاداً أكثر حدة من خلال الأمرين التاليين:

الأمر الأول: عام، وهو إخضاع العالم كله إلى وسيلة المحورين المتصارعين (أو المتوافقين) على النفوذ والسيطرة، وهما الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي.

الأمر الثاني: خاص، وهو أن هذه المنطقة من العالم لم تشملها خريطة النفوذ التي تم التوافق عليها في يالطة في العام ١٩٤٥، وبقيت من جراء ذلك الخطوط

مفتوحة بين ما تعتبره الولايات المتحدة جزءاً من أمنها الستراتيجي، وما يعتبره الاتحاد السوفياتي واجهة متقدمة لأمنه الستراتيجي في منطقة مجاورة لحدوده.

إلى جانب الأزمة في لبنان هناك أزمات مماثلة تقريباً حدثت وتحدث في مختلف قارات العالم:

- ففي آسيا هناك الأزمة في كل من أفغانستان وكمبوديا وكوريا، وفيتنام، وقبرص.

- وفي أفريقيا هناك الأزمة في كل من تشاد وأنغولا وموزامبيق وأثيوبيا وجنوب أفريقيا (بالإضافة إلى الأزمة في نيجيريا).

- وفي أوروبا الغربية هناك الأزمة في إيرلندا الشمالية، وفي أوروبا الشرقية هناك الحركات الانفصالية في دول البلطيق والتفسخ القومي داخل الاتحاد السوفياتي نفسه، وخاصة الصراع بين أرمينيا وأذربيجان.

- وفي أميركا الوسطى هناك الأزمة في كل من نيكاراغوا والسلفادور.

وفي كل هذه الأزمات لعب ويلعب التدخل الخارجي دوراً أساسياً في توجيه الأحداث، ومن ثم في صياغة القرارات المصيرية المتعلقة بأطراف الأزمة. فالصراعات المحلية تزيد، في طبيعتها، من احتمالات التدخل العسكري الأجنبي. وعندما يقع هذا التدخل، فإن الطرف الخارجي يميل في أغلب الأحيان إلى دعم الحكومة المحلية (التي تعطيه الغطاء الشرعي للتدخل) ضد القوى المحلية المعارضة لها. مما يؤدي إلى تعميق الصراع. وتكون النتيجة أن التدخل الخارجي يؤدي إلى التصعيد بدلاً من التهدئة. ويؤدي تأخير التسوية بدلاً من تعجيل اقرارها.

وأسوأ التدخلات الخارجية هي التي تتم استجابة لطلب من أحد الأطراف المحلية. ذلك أن هذا التدخل يشكل حافزاً أمام الطرف الآخر أو الأطراف الأخرى في الصراع لطلب تدخل دولٍ - أو قوى - خارجية أخرى. مما يعني، كما حدث في لبنان، تحول الصراع المحلي إلى صراع للقوى الخارجية. فتكون النتيجة صراعاً أعنف وأطول، وبالتالي ضحايا أكثر وخسائر مادية أفدح. وفوق ذلك تعقيدات سياسية، تجعل الحل رهناً بتوافق القوى الخارجية المتصارعة، واستجابة لمصالحها،

سواء من حيث مضمون الحل أو من حيث توقيته، مما يعني أن الحل غالباً ما يتم على حساب القوى المحلية التي طلبت التدخل الخارجي.

هنا لا بد من طرح الأسئلة التحليلية التالية:

متى تعمد الحكومة الشرعية، أو أي من قوى الصراع المحلي إلى طلب الاستعانة بقوى خارجية؟ وكيف يكون طلب الاستعانة، ومتى تستجيب هذه القوى الخارجية للطلب؟ ثم ما هي حدود التدخل الخارجي وما هي إمكانيات وضع حد له؟.

نظرياً تعمد الحكومة (أو أي من أطراف الصراع المحلي) إلى طلب المساعدة الخارجية عندما تشعر أن ميزان القوى في الصراع قد مال إلى خصمها بشكل لم يعد في مقدورها منفردة تصحيحه. فتلجأ إلى طلب المساعدة أياً كان الثمن. إلا أنه ونظرياً أيضاً، تعمد القوة الخارجية للاستجابة إلى طلب التدخل (أي إلى اجتياز الحدود الدولية بقوات عسكرية لمساعدة أحد الأطراف المتصارعة ضد بقية الأطراف الأخرى) عندما ينهار النظام في دولة الصراع، أو عندما يحدث الانقسام الداخلي فيها فراغاً يشجع قوى خارجية معادية (للقوة الخارجية المطلوب تدخلها) على محاولة ملئه. أو عندما يكون الانقسام في مصلحة طرف داخلي لا تريد هذه القوة الخارجية أن يخرج من الصراع منتصراً.

وهذا يعني أن التدخل الخارجي يتم في الوقت الذي تتصاعد فيه حدة الصراع الداخلي وعندما تدخل مساعي التسوية طريقاً مسدوداً، أو عندما يطرأ خلل أساسي على ميزان القوى لا يمكن تقويمه إلا بالتدخل. أو عندما يعطي التدخل فرصة أمام القوة الخارجية لتحسين موقع تفاوضي لها حول قضية ليس من الضروري أن تكون دولة الصراع طرفاً معنياً بها. وإذا كان التدخل العسكري هو شكل من أشكال التدخل السياسي بوسائل عسكرية، فإن لبنان منذ بداية أزمته العام ١٩٧٥ شهد ستة أنواع من هذا التدخل: -

أولاً: التدخل السوري في العام ١٩٧٦، والذي تم بناء على طلب رسمي من الحكومة الشرعية في ذلك الوقت.

ثانياً: التدخل العربي الذي شرّع واحتوى التدخل السوري بموجب مقررات قمتي الرياض، والقاهرة في العام ١٩٧٦.

ثالثاً: التدخل الإسرائيلي في العام ١٩٧٨ الذي اقتصر على اجتياح ٤٢٥ ميلاً مربعاً من جنوب لبنان ثم وصل في العام ١٩٨٢ إلى بيروت نفسها.

رابعاً: تدخل القوات الدولية المتعددة الجنسيات التي جاءت إلى لبنان بطلب رسمي شرعي على فترتين في العام ١٩٨٢، وهي قوات أميركية وفرنسية وإيطالية وبريطانية.

خامساً: التدخل الأميركي - (تجاوزاً لدور القوات الدولية المتعددة الجنسيات) في العام ١٩٨٤، حيث شاركت مدفعية البوارج والطائرات العسكرية في قصف مواقع عسكرية لبنانية (في الجبل وفي ضاحية بيروت) وكذلك مواقع سورية عسكرية. وهو دور امتنعت عن المشاركة فيه القوات الإيطالية والبريطانية.

سادساً: التدخل الفرنسي في مراقبة خطوط وقف اطلاق النار في بيروت والجبل وفي مناطق التماس بعد مؤتمر الحوار الوطني في لوزان.

إن كل القوى الخارجية التي تدخلت عسكرياً في لبنان وبصرف النظر على أهدافها من وراء التدخل، كانت أقوى عسكرياً وسياسياً من كل الأطراف المتصارعة داخل لبنان. ومع ذلك فإن أيّاً من هذه القوى لم ينجح في إنهاء الأزمة (باستثناء التدخل السوري الذي أدى إلى تهدئة شبه تامة من تشرين الثاني(نوفمبر)١٩٧٦ حتى كانون الأول(ديسمبر)١٩٧٧ خاصة بعد صدور مقررات قمة الرياض في تشرين الأول (اكتوبر)١٩٧٦) بل ان النتيجة كانت على العكس تماماً. إذ إن التدخل كان يشكل قوة حافزة للانتقال إلى مرحلة جديدة من التصارع أشد عنفاً من المراحل التي سبقت التدخل الخارجي. (فالتدخل الإسرائيلي أدى إلى أحداث الشوف وعاليه في أيلول (سبتمبر) عام ١٩٨٣، والتدخل الأميركي أدى إلى أحداث بيروت في ٦ شباط(فبراير) ١٩٨٤).

ويعود السبب في ذلك إلى أن القوة المتدخلة لم تلعب دائماً دور الوسيط. بل تحولت في تدخلها إلى مجرد طرف من الأطراف المتصارعة.. مما كان يؤدي في كل مرة

إلى تصعيد الأزمة. . وبالتالي إلى تأخير حلها. ومما يؤكد ذلك أن توقيت التدخل (بالإضافة إلى أسلوبه) لم تكن تحدده متطلبات الأزمة في لبنان بقدر ما كانت تمليه على القوة المتدخلة، حسابات مصالحها الستراتيجية أو التكتيكية بمعزل عن حسابات ومصالح وأهداف القوى المحلية التي كانت تطلب تدخلها وتسعى إليه.

كان التدخل العسكري مظهراً ساخناً من مظاهر التدخل السياسي إما لصياغة حل يتوافق مع مصالح الدولة المتدخلة، أو لتوجيه مسار الأزمة في لبنان الوجهة التي تخدم مصالح هذه الدولة المتدخلة.

لقد كان ولا يزال من مصلحة سوريا منع تقسيم لبنان. وكان ولا يزال من مصلحتها كذلك منع الهيمنة الإسرائيلية عليه. ولذلك فقد كان تدخلها في العام ١٩٧٦ يخدم هذه المصالح الستراتيجية.

وكان من مصلحة اسرائيل ابعاد المقاومة الفلسطينية عن لبنان وإقامة حزام في الجنوب اللبناني يحفظ أمن الجليل ويمكنها من جر مياه نهر الليطاني إلى داخل الأراضي المحتلة. وكان من مصلحة إسرائيل كذلك الهيمنة على لبنان أو على الأقل التأثير في قراره السياسي لفتح ثغرة في السد الذي ارتفع في وجه مسيرة التسوية السياسية وفق الشروط الإسرائيلية. كان تدخل إسرائيل في العام ١٩٧٨ ثم في العام ١٩٨٢ سعياً وراء تحقيق هذه المصالح الستراتيجية. . . وذلك دون أن يكون للأطراف اللبنانية المتصارعة أي مصلحة حقيقية. بل إن بعض هذه الأطراف كان يتحرك مثل الدمى على مسرح العرائس، المربوطة بحبال تمسك بها أصابع خارجية.

وكان طبيعياً أن يؤدي التضارب في المصالح السورية والإسرائيلية إلى اصطدامها المستمر في لبنان. ثم إن وقوف الولايات المتحدة دائماً وراء إسرائيل، ووقوف الاتحاد السوفياتي أحياناً وراء سورية، ولّد لدى كل من واشنطن وموسكو في وقت من الأوقات شعوراً بأنها انجرفتا إلى حافة مواجهة لم يكن أي منهما يتوقعها أو يريدها.

بدا من خلال التوافق الأميركي ـ السوفياتي على معالجة القضايا بالطرق السليمة، من خلال التوافق العربي ـ العربي على تقليص الخلافات وتحسين العلاقات

المشتركة، ومن خلال الانهاك الذي منيت به القوى المتصارعة داخل لبنان وعجز أي منها عن تسجيل انتصار حقيقي على الآخرين، بدا من خلال ذلك كله انه بالامكان الانتقال بالأزمة اللبنانية من الخنادق إلى طاولة المعالجة.

ولكن الترجمة العملية للتوافق الدولي تمثلت في فتح أبواب هجرة يهود الاتحاد السوفياتي إلى إسرائيل، كما تمثلت بقرار الكونغرس الاميركي اعتبار القدس عاصمة لها. وأدى تسارع دول الشرقية إلى استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل ونشدان ودها، إلى إصابة الدول العربية بخيبة أمل شديدة، مما أدى إلى تراجع الاهتمام بلبنان.

ان الهجرة اليهودية الواسعة النطاق من الاتحاد السوفياتي، والتمويل المالي لهذه الهجرة من الولايات المتحدة، يشجع إسرائيل على عدم الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة لتوطين المهاجرين الجدد فيها، ثم ان التفوق العسكري الذي تتمتع به القوات الإسرائيلية والتنافس الأميركي ـ السوفياتي على كسب ود الحركة الصهيونية العالمية، يشجعان إسرائيل على محاولة التوسع من جديد على حساب الدول العربية المجاورة، ومنها لبنان.

إذا كان التنافس الاميركي ـ السوفياتي في الشرق الأوسط قد انعكس سلباً على محاولات إنهاء الأزمة اللبنانية، فإن التوافق بينهما لم ينعكس إيجاباً على هذه المحاولات. ذلك ان لعبة الأمم الجديدة، قد تعمد إلى إعادة النظر في رسم خريطة المنطقة. وقد تحتاج إلى «رقعة» من هنا وهناك. أو قد تحتاج إلى استرخاء أو التعويض على هذا الجانب أو ذاك. وبالتالي قد تحتاج إلى أن يبقى لبنان ذخيرة احتياط أو مستودع قطع غيار لاستعمالها في الوقت المناسب.

لبنان والقضية الفلسطينية

قبل التطرق إلى التدخل الدولي الذي مر في ظروف حرجة خطيرة للغاية، لا بد من التوقف أولاً أمام الدور العربي في لبنان، وأمام الاستغلال الدولي للصراعات العربية، والتي كانت أزمة لبنان تشكل أحد أبرز مداخلها العريضة.

كان لبنان الدولة العربية الوحيدة المجاورة لإسرائيل التي لم تفقد في العام ١٩٦٧ أي شبر من أرضها، فإسرائيل احتلت صحراء سيناء وقطاع غزّة من مصر، واحتلت الضفة الغربية من الأردن، ومرتفعات الجولان من سوريا. وبين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٣ نشطت المقاومة الفلسطينية كإحدى ردات الفعل المترتبة على هذا الاحتلال الإسرائيلي، أولاً في الأردن ـ حتى أيلول(سبتمبر)١٩٧٠ ـ وبعد ذلك في لبنان، ويشكل اتفاق القاهرة ـ اللبناني ـ الفلسطيني في العام ١٩٦٩ علامة بارزة في تكريس هذا الانتقال وتشريعه.

كان طبيعياً أن تتعاطف الدول العربية مع المقاومة الفلسطينية وأن تمدها بكل المساعدات المادية والمعنوية، غير أن هذا التعاطف الذي بلغ أوجه في العام ١٩٧٤ عندما صدر عن القمة العربية في الرباط القرار الشهير باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، اتخذ منحى استقطابياً عربياً من جهة أولى، وتمرداً فلسطينياً على هذا الاستقطاب من جهة ثانية؛ وكان لبنان هو المسرح الذي جرت فوق خشبته العمليتان معاً.

منذ العام ١٩٤٨ والقضية الفلسطينية تشكل أحد أهم المحاور الثابتة للصراع العربي ـ العربي. ولقد مرت هذه القضية طوال ربع القرن الماضي بعدة مراحل. وتبعاً لذلك واجهت الصراعات العربية حالات من التصعيد أو التراجع، وأنواعاً من التحالفات والمحاور فرضتها طبيعة كل مرحلة من هذه المراحل.

ومع أننا لسنا معنيين هنا بدراسة تاريخ المواقف العربية من القضية الفلسطينية، إلا أنه لا بد من التوقف أمام الاستقطاب العربي لهذه القضية. لقد قام بأول استقطاب الرئيس الراحل جمال عبد الناصر إلى أن وافق على مشروع وزير الخارجية الأميركي الأسبق وليم روجرز في العام ١٩٦٩. ثم قام الرئيس المصري

السابق أنور السادات بنفس المحاولة إلى أن وافق على اتفاقتي كمب دايفيد مع اسرائيل والولايات المتحدة في العام ١٩٧٨. وبعد التوقيع على معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية في العام ١٩٧٩ انحصر التنافس على استقطاب القضية الفلسطينية بين سوريا والأردن.

دخلت إسرائيل على خط الاستقطاب عندما حاولت تشكيل مجالس القرى المحلية لتحل محل المجالس البلدية في الضفة الغربية وغزة. الا انها فشلت في ذلك فشلاً ذريعاً فانكفأت إلى سياسة القمع وهي السياسة التي ولدت الانتفاضة في الأراضي المحتلة.

وعندما تسلّحت منظمة التحرير الفلسطينية بقرار القمة العربية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، فإن ذلك لم يضع حداً لمحاولات الاستقطاب، وذلك على أساس أن القضية الفلسطينية هي شأن عربي عام، وليست شأناً فلسطينياً خاصاً، وأن القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية لا يمكن بالتالي حصرها بيد منظمة التحرير وحدها، دون أن يعني ذلك بالضرورة الانتقاص من شرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني.

حاول الفلسطينيون اثبات استقلاليتهم في لبنان حتى استقلوا عن الدولة اللبنانية. فقد أقام الفلسطينيون نواة دولتهم العتيدة حتى إذا تحققت الأمنية بإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة، فإن هذه النواة كانت جاهزة في بيروت. لقد كانت لمنظمة التحرير ميزانية سنوية تبلغ مليار دولار. كان لها ٣٠ ألف مقاتل مجهزين بأحدث الأسلحة، بما فيها المدفعية المتوسطة المدى. وكان للمنظمة هيكل اقتصادي يتمحور حول مؤسسة صامد. فقد انطلقت هذه المؤسسة من مشروع متواضع جداً في العام ١٩٦٩ في المخيمات الفلسطينية في الأردن لإعداد الأقمشة النسائية المطرزة. وانتهت في بيروت في مؤسسة رأسمالها ٤٠ مليون دولار. كانت صامد تضم ٢٤ مصنعاً بما فيها مصانع البلاستيك والنسيج والأحذية. كما أنها كانت تضم مراكز تجارية ومالية حديثة. وكانت صامد قبل أن يدمرها الغزو الإسرائيلي للبنان توظف ٦٥٠٠ فلسطيني بين عامل وموظف وخبير. بالإضافة إلى أربعة آلاف عامل مؤقت. وكان عدد الفلسطينيين الذين يعيلهم هؤلاء يزيد على ٥٠ ألفاً.

وكانت منظمة التحرير في لبنان تقدم الرعاية الكاملة للمعوقين من الفدائيين الذين كان يبلغ عددهم أربعة آلاف شخص كما كانت تعيل عائلات الشهداء. وكانت المنظمة تدير ثماني مستشفيات في بيروت ومائة مدرسة.

ومن بيروت كانت تصدر صحيفة يومية، ومجلات عدة أسبوعية وشهرية، وكانت هناك إذاعة، ومركز للأبحاث والدراسات. ومن بيروت كذلك كانت المنظمة تدير ١٠٨ بعثات دبلوماسية تمثلها في مختلف دول العالم.

كذلك كانت توجد داخل كل مخيم لجان خاصة تقوم مقام المجالس البلدية والقروية. وكانت هذه اللجان تتولى الإشراف على تعبيد الطرق وجمع النفايات وحتى بناء الملاجىء. وكان يوجد داخل المخيمات شرطة فلسطينية خاصة. وكانت هناك محاكم وسجون. كما كانت هناك أندية رياضية وكشفية وثقافية ومكتبات عامة، ومخازن للمواد الغذائية.. والأسلحة. وكانت منظمة التحرير تمارس دور الحكومة من خلال هيمنتها المنفردة على الستة عشر مخيماً.. وحتى على الفلسطينيين الذين يعيشون خارج المخيمات أيضاً.

كان هذا الواقع يعبر عن ممارسة فلسطينية مباشرة وكاملة للحكم الذاتي داخل لبنان. وهو واقع اصطدم عملياً بثلاث عقبات أساسية.

أولاً: العقبة اللبنانية: وهي أن هذه القوة الفلسطينية أوجدت خللاً في توازن القوى الديموغرافي ـ السياسي المتخلخل أساساً.

إن للمهاجرين إلى أي وطن من الأوطان أهدافاً وتطلعات خاصة بهم. ولهم كذلك عاداتهم وتقاليدهم. فكيف إذا كانت لهم ثورتهم التي يتطلعون للوصول من خلالها إلى استرجاع وطنهم وحقوقهم المسلوبة؟. ورغم ان الفلسطينيين هم عرب كاللبنانيين، الا ان ذلك لا يغير من حقيقة أساسية. وهي أن التباين بين عامة المواطنين والمهاجرين يفرض نفسه فرضاً منذ البداية الأولى. وهناك أمثلة عديدة على ذلك. هناك مثل الفرنسيين الذين هاجروا إلى الجزائر. وهناك مثل العرب في شرق افريقيا. ومثل الزنوج في أميركا، ومثل الصينيين في ماليزيا، ومثل الأوروبيين في جنوب أفريقيا وروديسيا.. إن هناك دائماً حالة انشطار بين أهل البلد والمهاجرين

إليه. رغم ان الفلسطينيين لا يختلفون في أقدميتهم عن اللبنانيين، الا أن تعدد الأديان في لبنان جعل من السهل استغلال هذا التباين لاشعال الفتنة بسرعة ولإضرام نار الصراع على نطاق واسع. وهذا ما حدث في نيسان (ابريل) ١٩٧٥ اثر ما يعرف بحادث عين الرمانة.

ثانياً: العقبة العربية: أن تنامي القوة الفلسطينية في لبنان استقطب ولاءات الفلسطينيين المنتشرين في بقية الدول العربية الأخرى. مما أدى إلى الاصطدام الحتمي بين منطق الولاء للثورة (الفلسطينية) ومنطق الولاء للدولة التي يقيمون فيها.

ثالثاً: العقبة الإسرائيلية: إن الممارسة العملية للحكم الذاتي الفلسطيني في لبنان كانت بمثابة نداء إلى العالم كله بأن الفلسطينيين قادرون على ممارسة سيادتهم على أنفسهم فوق أرضهم ودولتهم. ولا شك في أن إسرائيل كانت أكثر المتضررين من تكريس مصداقية هذا النداء ومن تثبيته كحقيقة من الحقائق السياسية الثابتة في الشرق الأوسط. فكان همها ضرب هذا التوجه السياسي واستئصاله من جذوره، ليس فقط بالاعتماد على القوة العسكرية الإسرائيلية، إنما بالاعتماد أساساً على المخاوف اللبنانية، وعلى التناقضات العربية ـ الفلسطينية. ولذلك هاجمت القوات الإسرائيلية لبنان في صيف ١٩٨٢ وقبل أن تنكشف الأبعاد الحقيقية لهذاالهجوم وجدت فريقاً لبنانياً متعاطفاً معها... ووجدت عجزاً عربياً عن التصدي لعملياتها الهجومية. وقد شجعها ذلك كله على عدم الاكتفاء بضرب المواقع الفلسطينية في الجنوب، وحتى في ضواحي بيروت، بل إنه شجعها على اقتحام العاصمة اللبنانية نفسها. ولم تنسحب القوات الاسرائيلية الا بعد خروج المقاتلين الفلسطينيين، وتدمير البنية التحتية للحكم الذاتي الفلسطيني في المخيمات.

أزمة لبنان ومساعي التسوية الاقليمية

لم يكن اندلاع شرارة الفتنة في لبنان... في نيسان (ابريل) ١٩٧٥، مجرد مصادفة. فالانفجار وقع بعد التوقيع على اتفاقية فك الاشتباك الثانية بين مصر وإسرائيل. ويمكن القول إن حرب السنتين (١٩٧٥ ـ ١٩٧٧) كانت بمثابة قنبلة دخان أخفت وراءها حقيقة التحركات في الشرق الأوسط التي مهدت بعد ذلك لزيارة الرئيس المصري السابق أنور السادات للقدس المحتلة، ومن ثم توقيعه على

معاهدة الصلح مع إسرائيل.

كذلك فإن الغزو الإسرائيلي للبنان في حزيران (يونيو) ١٩٨٢ جاء نتيجة واستمراراً طبيعياً لهذه التحركات. وقد ألقت إسرائيل بعض الضوء على ذلك عندما أشارت إلى «خطورة» التفاهم الأميركي - السوفياتي «على ضرورة استئناف مؤتمر جنيف حول الشرق الأوسط من جديد». ففي مطلع عهده رفع الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر، لأول مرة شعار «الوطن الفلسطيني» - وأبدى اقتناعاً بأن العودة إلى مؤتمر جنيف هي الطريق الوحيد لحل مشكلة الشرق الأوسط. هنا وجدت إسرائيل - مناحيم بيغن - أنه لا بد من إيجاد ضابط فوري لهذا الانجراف في الموقف الأميركي. وقد اعتبر بيغن ان في هذا الأمر خطراً مباشراً على (يهودا والسامرة) الضفة الغربية. ومن أجل لجم هذا الانحراف، استجاب لطلب الرئيس أنور السادات الانسحاب من سيناء. ووقعت إسرائيل ومصر معاهدة السلام، واتفقا بالفعل على البحث في مستقبل يهودا والسامرة بعد خمس سنوات على قيام الإدارة الذاتية، أي أنه تأجل البحث في الموضوع الصعب.

من خلال ذلك بدا واضحاً أن هذا الأمر كان بمثابة موافقة - إسرائيلية - مصرية - أميركيةعلى تأجيل المفاوضات بشأن مصير الإدارة الذاتية، وعرضت مقترحات من أجل البحث عن حلول فورية للمشكلة الفلسطينية من دون التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية. وبالتالي فإن محاولة حلحلة المشكلة التي جمدت في اتفاق كمب دايفيد (لبضع سنوات على الأقل) رفعت درجة الحرارة في المنطقة. وسببت بصورة مباشرة الانفجار الذي يسمى حرب لبنان.

إن هدف التأجيل ألزم إسرائيل بالاحتفاظ بالموضوع الفلسطيني على نار خفيفة على قدر الإمكان، ولكن في صيف ١٩٨١ اختلقت تعليلات أخرى قادت إلى اشتعال الحدود الشمالية (جنوب لبنان) فأرسل السفير فيليب حبيب إلى الشرق الأوسط على عجل من أجل التوصل إلى ترتيب لوقف اطلاق النار. إلا أن شخصية الوسيط الذي سعى في الماضي إلى التفاهم مع منظمة التحرير، وجوهر الترتيب الذي توصل إليه، أشعلا ضوءاً أحمر لدى الإسرائيليين إذ أدركوا فجأة أن تسويات جزئية كهذه من شأنها أن تحطم الحاجز الأميركي القائم أمام انطلاق المنظمة الفلسطينية.

وبسبب ذلك أعطى بيغن موافقته على العملية بعد تردد شديد. لقد اعتقد أنه بهذه الطريقة يمكن تحطيم البنية السياسية والعسكرية وتأجيل معركة الحسم بشأن (يهودا والسامرة) لبضع سنوات أخرى. وقد اندمج هذا التفكير في تكتيكه السابق في كامب دايفيد ومفاوضات الإدارة الذاتية. أكد على هذا الترابط بين الغزو الإسرائيلي للبنان ومخططات إسرائيل في الضفة الغربية التقرير السنوي (١٩٨٣) للمعهد الدولي للدراسات الستراتيجية في لندن الذي أشار إلى أقوال المعارضة الإسرائيلية التي تتهم الحكومة الإسرائيلية بأن قرارها بغزو لبنان «ينبع من فشل سياستها في الضفة الغربية». كما أشار إلى اقرار المؤيدين للحكومة الذين يؤكدون على أن «نجاح العملية الإسرائيلية» في لبنان ضروري لتحقيق أهداف سياسة الحكومة الإسرائيلية في الضفة الغربية. حتى أعضاء «ليكود» أنفسهم يتناقلون فيما بينهم - على حد تعبير التقرير - ما يفيد بأن حرب الـ ٨٢ (أي غزو لبنان) هي حرب من أجل (يهودا والسامرة) أو على الأقل المرحلة الأولى من هذه الحرب. وثمة ضوء آخر ألقاه على هذه القضية الدكتور هنري كيسنجر نفسه. فوزير الخارجية الأميركي الأسبق قال[٣٤]:

«طالما أن الهدف هو شكل السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية بكاملها فإنه لا يمكن لمفاوضات الحكم الذاتي أن تصل إلى نتيجة مقبولة من جميع الأطراف. فمن دون لبنان كنا سنصل حتماً إلى النقطة التي قد تحمل الولايات المتحدة إما على تحديد مفهومها الخاص للحكم الذاتي، ومن ثم تدفع بهذا المفهوم إلى الأمام، أو إلى نسف المفاوضات.

ولكن لبنان جعل الآن اشتراك دول عربية أخرى في العملية أمراً ممكناً. وبالتالي جعل الاشتراك في العملية أكثر شمولاً مما كان عليه الأمر من قبل».

إن مثل هذه الحسابات السياسية هي التي أدت إلى تفجير الوضع في لبنان، وكان التفجير هنا بمثابة عملية مرسومة لشق طريق التسوية السياسية في الشرق الأوسط عبر أخطر منعطفاتها الوعرة. فكان لبنان يدفع من جهته الثمن للذين يريدون هذه التسوية. وكان يدفع من جهة ثانية الثمن للذين يرفضونها ويعارضونها.

إن من المسلّمات السياسية في الشرق الأوسط أن القضية الفلسطينية هي مفتاح السلام والحرب. ومن هذه المسلّمات أيضاً، أنه حيث يتواجد الثقل الفلسطيني

تتمركز مساعي السلام... ومؤامرات الحرب معاً. وفي عام ١٩٦٩ كان الثقل الفلسطيني لا يزال في الأردن. وكان الشرق الأوسط يقف أمام ثلاث بوابات رئيسة للسلام:

كانت هناك أولاً بوابة الرئيس الفرنسي الأسبق الجنرال شارل ديغول بعقد مؤتمر رباعي دولي يضم الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وفرنسا وبريطانيا لحل قضية الشرق الأوسط، وقد وافق الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون على الاقتراح في حينه.

وكانت هناك ثانياً المباحثات الأميركية ـ السوفياتية المباشرة التي كانت تجري حول الشرق الأوسط في واشنطن بين وزير الخارجية وليم روجرزومساعده جوزيف سيسكو مع السفير السوفياتي أناتولي دوبرينين.

وكان هناك ثالثاً مشروع وليم روجرز نفسه الذي وافق عليه الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، والذي يدعو إلى إنسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة في العام ١٩٦٧ مقابل الاعتراف بها داخل حدود آمنة.

كانت إسرائيل تشعر أنها محشورة في زاوية ضيقة للغاية. كانت إسرائيل ضد اقتراح الرئيس ديغول. وضد المباحثات الأميركية ـ السوفياتية المباشرة. وكانت ضد مشروع روجرز. ولكن قدرتها على إقفال هذه الأبواب كانت محدودة للغاية، بل يمكن القول إنها كانت شبه معدومة.

فجأة انفجر الوضع الفلسطيني في الأردن في أيلول(سبتمبر)١٩٧٠ وتوالت التطورات السياسية والعسكرية الخطيرة. حشدت سورية قوات على حدود الأردن، وحشدت إسرائيل قوات مضادة. وتحركت الولايات المتحدة تحت شعار «حماية» أصدقائها ومصالحها في المنطقة... وهكذا تبعثرت الأوراق، وسدت الأبواب الثلاثة نحو التسوية.

ومن الملاحظ أن الانفجار الذي وقع في العام ١٩٨٣ في شمال وشرق لبنان، حدث في وقت كانت تقف فيه المنطقة أمام بوابات جديدة للتسوية أيضاً:

كان هناك أولاً مشروع الملك فهد ببنوده الثمانية التي أقرتها بالاجماع القمة

العربية في فاس رقم ٢ في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢.

وكان هناك مشروع الرئيس الأميركي رونالد ريغان، الذي يدعو إلى انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية وغزة. والذي جرت محاولات لتطويره بحيث يشمل الجولان أيضاً، مقابل الاعتراف العربي بإسرائيل، مما جعله أقرب إلى مشروع روجرز.

وكانت هناك مقررات الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تدعو إلى عقد مؤتمر دولي تشترك فيه منظمة التحرير الفلسطينية مع سائر الأطراف الإقليمية والدولية الأخرى، لتحقيق تسوية شاملة، يحصل الفلسطينيون بموجبها على حقهم في وطن ودولة فوق ترابهم.

إلا أن إسرائيل كانت ترفض كل هذه المبادرات، وكانت في الوقت نفسه تعتمد على الخلافات العربية ـ العربية للاجهاز عليها، ومن ثم لفرض أمر واقع جديد.

فالخلافات الفلسطينية ـ الفلسطينية ليست جديدة. والذي حدث في سهل البقاع وفي شمال لبنان حدث من قبل في بيروت الغربية وفي الجنوب اللبناني، خصوصاً بين فتح من جهة والصاعقة والجبهة الديمقراطية من جهة ثانية. كذلك فإن الخلافات الفلسطينية ـ السورية ليست جديدة أيضاً. فدخول القوات السورية إلى لبنان في العام ١٩٧٦ جرى في إطار معركة سورية ـ فلسطينية سقط فيها عدد كبير من الضحايا، وتسببت في كثير من الخراب والدمار.

وإذا كانت هذه الصراعات التي جعلت من لبنان مسرحاً لها قد جاءت بعد اتفاقيات فصل القوات مع إسرائيل، فإنها جاءت كذلك قبيل مبادرة الرئيس المصري السابق أنور السادات، الذي استقوى بالانقسامات العربية، وقام بزيارته لاسرائيل ومن ثم بالتوقيع على اتفاقيتي كامب دايفيد.. وعلى معاهدة الصلح المنفرد.

من هنا، فإنه لا يمكن تجاهل العلاقة السببية والمباشرة بين الصراعات العربية ـ العربية في لبنان، والمبادرات السياسية، سواء كانت اقليمية أو دولية.

وفي ضوء صراع حاد وعميق وخطير من النوع الذي ذرّ قرنه بين سورية

ومنظمة التحرير الفلسطينية من جهة، وبين بعض فصائل المقاومة الفلسطينية من جهة ثانية، فإنه لا يمكن انتظار سوى الأسوأ. بمعنى أنه إذا كان مشروع ريغان سيئاً، وإذا كان مشروع القمة العربية سيئاً كذلك، فقد كان واضحاً ان البديل الذي تفرزه الصراعات العربية الراهنة سيكون بالتأكيد أسوأ من هذه كلها.

إن مسيرة الانتقال من سيىء إلى أسوأ، من عام ١٩٤٧ ـ مشروع التقسيم ـ حتى الآن، هي مسيرة طويلة من الصراعات العربية ـ العربية، والذي يجري الآن ليس سوى علامة بارزة على طريق هذه المسيرة الطويلة!!.

أمام هذه المعطيات يبدو واضحاً أن استمرار الخلافات العربية ـ العربية يعني تعذر الدخول إلى حرم التسوية الشاملة في الشرق الأوسط، مما يؤخر، ويعرقل الدخول إلى حرم التسوية الشاملة في لبنان أيضاً.

المبادرات العربية في لبنان:

منذ بداية الأزمة في لبنان، بدأ التحرك العربي لمعالجتها فبمبادرة سعودية ـ كويتية عقدت في الرياض في ١٦ تشرين الأول ١٩٧٦ قمة اشترك فيها الملك خالد بن عبد العزيز، والأمير صباح السالم والرؤساء الياس سركيس وحافظ الأسد وأنور السادات والسيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

هذه القمة أعلنت من جهة أولى رفض تقسيم لبنان قانونياً أو واقعياً، صراحة أو ضمناً، وأكدت على الالتزام بالحفاظ على وحدة لبنان الوطنية وسلامته الاقليمية وعدم المساس بوحدة أراضيه أو التدخل في شؤونه الداخلية بأي صورة، كما قررت من جهة ثانية تنفيذ اتفاقية القاهرة وملحقاتها. وشكلت القمة لجنة تضم ممثلين عن السعودية ومصر وسوريا والكويت «تقوم بالتنسيق مع رئيس الجمهورية اللبنانية فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية القاهرة وتكون مدتها تسعين يوماً من تاريخ اعلان وقف اطلاق النار».

وكانت هذه أول لجنة عربية تشكل لمعالجة الأزمة اللبنانية، وذلك بعد أن قررت القمة السداسية كذلك «تعزيز قوات الأمن العربية الحالية (كانت قوات

سورية فقط) لتصبح قوة ردع تعمل داخل لبنان تحت إمرة رئيس الجمهورية اللبنانية شخصياً».

وبعد حوالى أسبوع عقدت قمة عربية شاملة في القاهرة في ٢٥ تشرين الأول (اكتوبر)١٩٧٦ صدقت فيها على ما صدر عن قمة الرياض السداسية (مع تحفظ العراق وحده). وأقرت هذه القمة أن تساهم الدول العربية،كل حسب امكاناتها في إعادة تعمير لبنان وتقديم الاحتياجات المادية المطلوبة لإزالة آثار النزاع والأضرار التي حلت بالشعبين اللبناني والفلسطيني، وان تبادر الدول العربية بتقديم العون العاجل للحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية. وكان هذا أول قرار عربي بمساعدة لبنان مادياً.

وفيما يتعلق بقوات الأمن العربية قررت قمة القاهرة انشاء صندوق خاص للانفاق على متطلبات هذه القوات، على أن تسهم كل دولة من الدول العربية في الصندوق بنسبة مئوية تحددها كل دولة حسب طاقتها. ويشرف الرئيس اللبناني نفسه على هذا الصندوق. وقد شكلت هذه القوات العربية من ٣٠ ألف جندي، وحددت مهمتها بالفصل بين المقاتلين وجمع الأسلحة الثقيلة، وانسحاب القوات المتقاتلة في لبنان إلى مواقعها قبل ١٢ نيسان(ابريل)١٩٧٥. وعندما عقدت القمة العربية في بغداد في ٢ تشرين الثاني(نوفمبر)١٩٧٨ إثر قرار مصر التوقيع على اتفاقيتي كامب دايفيد مع إسرائيل وبعد زيارة الرئيس السابق أنور السادات للقدس المحتلة، اتخذت القمة قراراً من ثلاثة بنود يتعلق بلبنان. وهذه البنود هي:

١ ـ تأكيد مقررات قمتي الرياض والقاهرة واعتبارها مع التوصيات التي صدرت عن مؤتمر بيت الدين لوزراء خارجية الدول المعنية بقوات الردع العربية (السعودية ـ الكويت ـ سوريا ـ لبنان) مدخلاً لإنهاء الأزمة اللبنانية.

٢ ـ دعم الدولة اللبنانية ومؤازرتها بجميع الوسائل وفي جميع المحافل العربية والدولية لتتمكن من اعادة بسط سلطتها الشرعية كاملة على كل الأراضي اللبنانية بما فيها الجنوب اللبناني.

٣ ـ تكليف جامعة الدول العربية وضع مشروع لعمل عربي مشترك لدعم

لبنـان ماديـاً، وإعادة بنـاء ما دمـرته الأحـداث من المرافق البنيـوية والاقتصـادية والاجتماعية والسكنية على أن يعرض هذا البرنامج على اجتماع لمجلس الجامعة على مستوى وزراء المال في خلال ثلاثة أشهر.

واستكمالاً وتعزيزاً لمقررات قمة بغداد عقدت في العام التالي قمة في تونس في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٧٩. في هذه القمة سمع الـزعماء العـرب ـ وربما لأول مـرة ـ «صرخـة استغـاثـة وتحذيـر» من الرئيس اللبنـاني الأسبق (الياس سركيس) الـذي قال(٣٥):

«لقد تحمل لبنان ما لم يتحمله بلد عربي آخر في سبيل القضية الفلسطينية، وهو لا يزال مستعداً لتلبية واجب التضامن الأخوي. لكن استمرار الوضع عـلى هذا المنوال وما يجره من استنزاف للطاقات ومن ردود خطيرة، يهدد سائر المناطق اللبنانية بأنواع الشرور، فوق ما حل بها حتى الآن من ويـلات، كما ينـذر الشرق العربي بأسره، بما لا يعلم غير الله عقباه».

في هذه القمة تقرر «رفض كل المحاولات تحت أي صورة وبأي شكل ـ الرامية إلى بسط الهيمنة الصهيونية على الجنوب اللبناني». وأخذت القمة العربية «علماً بما قامت به منظمة التحرير الفلسطينية من امتناع عن القيام بعمليـات عسكريـة من الحدود اللبنانية وامتناع عن الاعلان من لبنان عن الأعمال التي تقوم بها المقاومة داخل الأراضي المحتلة». إلا أن القمة أكدت من جهة أخرى على «حق المقاومة الفلسطينية في ممارسة نضالها من سائر الجبهات العربية» كما أكدت من جهة ثانية على أن تتعهد الـدول العربيـة بتقديم مساعدات مـالية إلى الفلسطينيين في الجنوب اللبنـاني دعماً لصمودهم ومؤازرة لهم فيما يجابهونه من صعاب، عـلى أن تتولى منـظمة التحـرير الفلسطينية بحث ذلك ثنائياً مع الدول العربية.

وأكدت القمة كذلك على «تأييد الحكومة اللبنانية في نشر الجيش في الجنوب وذلك للقيام بمسؤولياته الوطنية» وأهابت القمة بكل الأطراف أن تسهل هذه المهمة.

ومع تأكيد القمة على ضرورة تنفيذ مقررات الرياض والقاهرة وبيت الدين، ومع تأكيدها أيضاً على سلامة لبنان وسيادته ووحدة أراضيه، ومع تأكيدها كذلك على

«المسؤولية العربية المشتركة في إعادة اعمار لبنان لا سيما جنوبه» (خصصت القمة بـالفعل مبلغ ألفي مليـون دولار للإعمـار والانماء يـوزع عـلى السنوات الخمس ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤. ولكن المبلغ الذي تلقاه لبنان يقل عن ربع هذه القيمة)، اتخذت القمة قراراً بدعم الحكومة اللبنانية في جميع المجالات الدولية وذلك لممارسة أقصى الضغوط على العدو الإسرائيلي من أجل وقف عدوانه على جنوب لبنان ومن أجل تحقيق الانسحاب الإسرائيلي منه. كما أكدت القمة عـلى «ضرورة التنفيذ الكـامل لمقررات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بجنوب لبنان وتمكين القوات الدولية من تنفيذ مهامها. وعلى تنظيم التواجد الفلسطيني المسلح في المناطق الداخلية في نطاق عمل القوات الدولية وذلك بموجب الاتفاق بين الدولة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية قصد تسهيل مهمة هذه القوات».

غير أن الخلافات العربية ـ العربية حالت دون تنفيذ هذه المقررات، حتى أنه عندما انعقدت القمة العربية في عمان في ٢١ تشرين الثاني(نوفمبر)١٩٨٠ تغيب عنها إضافة إلى لبنان كل من سوريا وليبيا واليمن الجنوبي ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقد عصفت هذه الخلافات بالمرحلة الأولى من القمة العربية التالية التي عقدت في فاس في ٢٥ تموز(يوليو)١٩٨١. وأدت تلك الخلافات وخاصة معارضة سوريا لما كان يعرف باسم مشروع الأمير (الملك) فهد بن عبد العزيز لتحقيق التسوية الشاملة في الشرق الأوسط، إلى تعليق اجتماعات المؤتمر بصورة مفاجئة. وعندما استأنفت القمة اجتماعاتها في المرحلة التالية في ٦ أيلول(سبتمبر)١٩٨٢، كانت القوات الإسرائيلية قد اجتاحت لبنان. وشمل اجتياحهـا لأول مرة، أول عـاصمة عـربية هي العـاصمة اللبنانية.

سبق القمة العربية ـ كالعادة ـ اجتماع لـوزراء الخارجيـة العرب. وفي هـذا الاجتماع قدم لبنان ورقة عمل طالب فيها بالأمور التالية:

أولاً: إعلان تضامن من الدول العربية مع لبنان في مأساته واستعدادها لتقديم أي مساعدة يطلبها في سبيل معالجة هذه المأساة ووضع حد لها.

ثانياً: إدانة العدوان الإسرائيـلي واستمراره عـلى شعب لبنان وأرضـه وعلى الشعب الفلسـطيني بشدة، ولفت الـرأي العام الـدولي إلى خطورة هـذا العدوان

ونتائجه على الاستقرار والأمن والسلام في المنطقة.

ثالثاً: دعم لبنان في كل ما يؤول إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن الرقم ٥٠٨ و٥٠٩ و٥١١ و٥١٢ و٥١٣ و٥١٥ و٥١٦ و٥١٧ و٥١٨، ولا سيما ما يقضي منها بانسحاب اسرائيل من الأراضي اللبنانية حتى الحدود الدولية المعترف بها. ولهذه الغاية يتم تقديم أي مساعدة للبنان في المحافل الدولية وممارسة جميع الضغوط على الدول القادرة على تنفيذ هذه المقرارات ومقاومة المحاولات الإسرائيلية الهادفة إلى التطبيع بجميع الوسائل.

رابعاً: أخذ العلم بقرارات السلطة اللبنانية بضرورة انسحاب جميع القوات المسلحة غير اللبنانية من لبنان، ومن أجل ذلك:

- إعلان وقف العمل العسكري الفلسطيني نهائياً في الأراضي اللبنانية ومنها إنهاء الوجود المسلح للمنظمات الفلسطينية في لبنان.

- إعلان انتهاء مهمة قوة الردع العربية في لبنان.

- دعم جميع الاجراءات التي يمكن أن تعتمدها الحكومة اللبنانية لوضع هذا البند موضع التنفيذ.

خامساً: تقديم كل عون إلى السلطة اللبنانية لممارسة سلطاتها وسيادتها على جميع الأراضي اللبنانية من دون استثناء وبواسطة الجيش اللبناني وقوى الأمن اللبنانية.

سابعاً: إنشاء صندوق مالي مستقل لاعادة تعمير لبنان ومساعدة المتضررين.

غير أن القمة لم تتخذ سوى قرار واحد من ثلاثة بنود هي الآتية:

١ - يعلن المؤتمر إدانته الشديدة للعدوان الإسرائيلي على شعب لبنان وأرضه وعلى الشعب الفلسطيني. ويلفت نظر الرأي العام الدولي إلى خطورة هذا العدوان ونتائجه على الاستقرار والأمن في المنطقة.

٢ - يقرر المؤتمر دعم لبنان في كل ما يؤول إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن وخاصة القرارين رقم ٥٠٨ و٥٠٩ القاضيين بانسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية

حتى الحدود الدولية المعترف بها.

٣ - يؤكد المؤتمر تضامن الدول العربية مع لبنان في مأساته واستعداده لتقديم أي مساعدة يطلبها في سبيل معالجة هذه المأساة ووضع حد لها. ولقد أحيط المؤتمر علماً بقرار الحكومة بإنهاء مهام قوات الردع العربية في لبنان على أن يجري التفاوض بين الحكومتين اللبنانية والسورية لوضع الترتيبات في ضوء الانسحاب الإسرائيلي من لبنان. وقد تحفظ لبنان على هذه الفقرة من القرار.

وبعد غياب استمر ثلاث سنوات، عادت القمة العربية للاجتماع في السابع من آب(اغسطس)١٩٨٥ في الدار البيضاء. الا ان القضية اللبنانية غابت عن هذه القمة بسبب تغييب لبنان نفسه إلى جانب سوريا وليبيا والجزائر واليمن الديمقراطية. حتى الدول العربية الستة عشر التي حضرت تغيب رؤساء سبع منها.

كانت هذه القمة بظروف انعقادها وبالنتائج المتواضعة التي اسفرت عنها، السبب المباشر وراء تأجيل عقد القمة المقررة منذ ذلك الوقت في المملكة العربية السعودية. ولذلك اعتبرت قمة الدار البيضاء التي عقدت في صيف ١٩٨٩ قمة غير عادية، وهي القمة التي حزمت فيها الدول العربية أمرها من القضية اللبنانية واتخذت بشأنها القرارات التي سارعت إلى وضعها موضع التنفيذ.

من خلال ذلك يبدو واضحاً أن القرارات العربية بشأن الأزمة في لبنان كانت تتجاذبها عوامل عدة، أبرزها:

أولاً: الموقف أو المواقف العربية من القضية الفلسطينية.

ثانياً: المخطط الإسرائيلي في المنطقة.

ثالثاً: الصراعات العربية ـ العربية.

رابعاً: الاستغلال الدولي لهذه الصراعات العربية من جهة أولى وللصراع العربي ـ الإسرائيلي من جهة ثانية.

وتكاد تكون هذه العوامل مترابطة كحلقات في سلسلة واحدة. من حيث الشكل، يمكن تقسيم الصراعات العربية إلى أقسام رئيسة أربعة:

(١) صراعات بين دولتين عربيتين ـ أو أكثر ـ حول أمور عربية كالصراع حول الصحراء الغربية بين المغرب والجزائر، والصراع الحزبي بين سوريا والعراق، والصراع الحدودي بين قطر والبحرين (حول جزيرة حوار) الخ . . .

(٢) صراعات بين دولة عربية وأخرى غير عربية مجاورة لها. كالصراع العراقي ـ الإيراني الذي انفجر حرباً في عام ١٩٨٠ وأدت إلى مقتل مليون شخص، والصراع الليبي ـ التشادي، والصراع السوداني ـ الأثيوبي.

(٣) صراعات بين مجموعات عربية، تشكل كل مجموعة منها محوراً سياسياً قائماً بذاته. مثل مجموعة الدول الراديكالية التي يرتبط أعضاؤها بمعاهدات واتفاقات صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفياتي. ومجموعة الدول المحافظة التي يرتبط أعضاؤها باتفاقات خاصة مع الولايات المتحدة الأميركية.

(٤) صراعات بين الدول العربية حول الموقف الذي يتحتم عليها أن تتخذه من الصراع مع إسرائيل. وقد اتخذ هذا الصراع أبعاده الجديدة، بعد إعلان الرئيس الأميركي رونالد ريغان في أول أيلول ١٩٨٢ عن مبادرته للتسوية في الشرق الأوسط،

ثم بعد صدور قرار القمة الإسلامية الرابعة في الدار البيضاء في كانون الثاني(يناير) ١٩٨٤ بدعوة مصر إلى استرجاع مقعدها في منظمة المؤتمر الإسلامي دون شرط التخلي عن معاهدة الصلح مع إسرائيل ثم بعد صدور قرار الأردن باستئناف العلاقات الدبلوماسية مع مصر في ٢٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٤.

وقبل أن تسوء هذه المشكلة باسترجاع مصر مقعدها في الجامعة بشكل كامل دون التخلي عن كمب دايفيد، كما أعلن ذلك قرار مجلس الجامعة العربية الذي حدد في الدورة التي عقدت في ١٣ اذار (مارس) ١٩٨٩ في تونس كانت هذه الصراعات العربية تنعكس بشكل أو بآخر على لبنان، وعلى الأزمة القائمة فيه.

فحتى العام ١٩٧٥ كان شعار الوحدة العربية يعلو فوق كل شعار آخر في كل العواصم العربية.

كانت هناك مشاريع واتفاقات للوحدة بين ليبيا وكل من مصر والسودان وتونس والجزائر.

وكانت هناك مساعٍ لتوسيع اتحاد الإمارات العربية ليضم قطر والبحرين.

وكان هناك مشروع الوحدة بين مصر والسودان. وكانت هناك اتفاقية الوحدة بين سوريا والعراق. وكانت هناك اتفاقيات التنسيق الوحدوية بين سوريا من جهة وكل من الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية من جهة ثانية.

كانت الوحدة أملاً شعبياً عربياً، كما كانت سلوكاً سياسياً يومياً.

ولكن بعد عام ١٩٧٥، أي بعد الاتفاق الثاني لفك الاشتباك بين مصر وإسرائيل في جنيف «انفخت» دف الوحدة وتفرق عشاقها. . . ففي المغرب العربي قامت أزمة الصحراء بين المغرب والجزائر. ثم بين المغرب من جهة وليبيا والجزائر، وبعد ذلك بين المغرب من جهة وموريتانية وليبيا والجزائر. ولا تزال قضية الصحراء رغم نجاح المساعي السعودية بين الرباط والجزائر تستنزف ليس فقط قدرات هذه الدول العربية وإمكاناتها، ولكنها تستنزف كذلك الأمل في تحقيق شعار وحدة المغرب العربي.

وفي الجبهة الشرقية التي تتحمل عبء الصمود في وجه إسرائيل، وقعت

الحرب في لبنان. وتهاوت أسس التعاون بين دمشق وعمان، وبين عمان ومنظمة التحرير، وانفجر الصراع بين دمشق وبغداد وبين المنظمة ودمشق، وأصبح لبنان حتى الغزو الإسرائيلي أولاً في ربيع ١٩٧٨ ثم في صيف ١٩٨٢ الجبهة العربية المفتوحة أمام غطرسة القوة الإسرائيلية.

وليست الجبهة الشرقية وحدها التي ضعفت وتفككت، ولكن تلاشت تماماً جبهة الصمود والتصدي التي قامت من سوريا واليمن الجنوبية وليبيا والجزائر ومنظمة التحرير وإلى حد التلاشي والإلغاء الذاتي.

كذلك انفجرت حرب الخليج بين العراق وإيران. فاستنزفت هذه الحرب قدراً كبيراً من قدرات العراق وإمكاناته البشرية والعسكرية والاقتصادية.

لقد فقدت سوريا عمقها الستراتيجي الطبيعي . . .

وفقدت الجبهة الشرقيةركناً أساسياً من أركانها . . .

وبالإضافة إلى ذلك، انفجرت حرب تشاد لتستنزف قدراً كبيراً من امكانات ليبيا ولتزيد هموم السودان ومشاغل مصر.

وانفجرت حرب أوغادين ليس فقط لاستنزاف امكانات الصومال المعدومة، ولكن لفتح جبهة واسعة من الهموم في البحر الأحمر تشغل بها مصر والسودان وحتى السعودية. وجاءت بعد ذلك عملية تلغيم البحر الأحمر لتضاعف من حجم القلق ولتزيد من تعقيدات الموقف في المنطقة.

فانفجرت في وقت واحد إلى جانب جبهة البحر الأحمر، جبهة الخليج العربي، وجبهة لبنان، وجبهة تشاد، وجبهة الصحراء على المحيط الأطلسي!!!.

كان لهذه الجبهات انعكاسات سلبية على لبنان حيث تمكنت اسرائيل من تعزيز حضورها السياسي والعسكري وبالتالي تفعيل تأثيرها في عملية اتخاذ القرار اللبناني أو أي قرار يتعلق بمصير لبنان.

أدركت الدول العربية ان صراعاتها وخلافاتها هي أفضل استثمار سياسي بيد اسرائيل. وأدركت أنه نتيجة لذلك، بدأت ترجح كفة اسرائيل على الدول العربية سياسياً وعسكرياً معاً.

أمام هذا الخطر الذي تزامن مع مسيرة الوفاق الدولي، بدأت الصراعات العربية عملية الانحسار، وبدأ التجاوب مع مساعي المصالحة التي كانت تقوم بها السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت والأردن.

ثم قامت مجموعات التعاون العربية على مثال مجلس التعاون الخليجي (من السعودية والكويت والإمارات المتحدة وقطر والبحرين وسلطنة عمان) فقام المجلس المغاربي (من المغرب وموريتانيا والجزائر وتونس وليبيا). وقام مجلس التعاون العربي (من مصر والعراق والأردن وفلسطين).

سبق ذلك التحول الجذري في سياسة منظمة التحرير الفلسطينية منذ مؤتمر المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر الذي أقر مبدأ التخلي عن العمل العسكري لمصلحة العمل السياسي.

هذه المتغيرات مهدت الطريق إلى قمة الدار البيضاء ١٩٨٩، التي تشكل نقطة تحول جذرية في التعامل العربي مع الأزمة اللبنانية.

الاستغلال الدولي للصراعات العربية

إن الاستغلال الدولي بصورة عامة، والاستغلال الإسرائيلي بصورة خاصة لكل هذه الصراعات العربية ـ العربية ليس فيه ما يدعو للاستغراب. إنه قديم قدم هذه الصراعات.

ففي وثيقة سرية وجهها الكابتن بورانس إلى جهاز الاستخبارات البريطاني في عام ١٩١٦ حول ثورة الشريف حسين ضد الأتراك قال[٣٦]:

«إن ثورة الحسين في الحجاز ستكون مفيدة لبريطانيا لأنها تتمشى مع الأهداف الحالية: تحطيم الكتلة الإسلامية، والتغلب على الامبراطورية العثمانية وتمزيقها. أما الدول التي ستقام لتخلف الأتراك فستكون غير ضارة بنا كما كانت تركيا قبل أن تصبح آلة في يد الالمان. بل إن العرب أقل استقراراً من الأتراك، فإذا أحسنت معالجتهم ظلوا في حالة تفرق سياسي، ولايات صغيرة متحاسدة عاجزة عن الاتحاد».

هناك علاقة مسلم بها بين الصراع الدولي والصراعات العربية. وإذا كان لبنان قد استُخدم طوال السنوات الخمس عشر الماضية ليكون مسرحاً لهذه الصراعات، فإن ذلك يعود، من زاوية أخرى، إلى عامل لبناني خاص. وهو انفتاح الفرقاء اللبنانيين على قوى خارجية مختلفة. وكما يقول البروفسور هارلان كليفلاند: «فإن مضمون الشؤون الدولية الآن ليس في معظمه سوى شؤون داخلية لبلدان تتمتع بالسيادة. لكن يصعب على المرء أن يتخذ موقفاً غير متحيز إزاء ما يجري في الواقع، بسبب مخلفات القانون الدولي، الذي أصبح الآن قديم الطراز، وبسبب تقاليد الحوار الدبلوماسي، وإدارة معظم المؤسسات الدولية كأنها لجان تضم ممثلين عن حكومات وطنية مزودين بالتعليمات اللازمة».

ويبدو الآن أن العالم لا يقطب جبينه إلا عندما يرى جيشاً يجتاز حدود بلد آخر في وضح النهار. أما بخلاف ذلك، فكل شيء مقبول طالما لا ينعت بالتدخل. ونتيجة لذلك تصدعت القوانين التقليدية وانهارت، بحيث أصبح من الضروري إعادة صياغة القوانين الدولية، واعتماد أشكال جديدة من الدبلوماسية، وأنواع جديدة من المؤسسات الدولية.

وتنقسم العوامل التي تقف وراء تحويل الشؤون الداخلية إلى شؤون دولية، إلى عوامل سياسية واقتصادية وبيئية وتكنولوجية وأخلاقية. ولا نجد وطناً واحداً ينطبق عليه بدقة أي من العوامل الخمسة المذكورة، لأن الدوافع والأساليب تكون في غالب الأحيان مزيج من تلك العوامل الخمسة، التي تؤلف خطوطاً عريضة يمكن دراسة الأوضاع على أساسها.

لقد برزت إلى الوجود دول جديدة اعتمدت في خطوط تنميتها على ثورة عالمية من الرخاء، فوجدت نفسها فجأة تحتاج إلى كافة أنواع المساعدة الخارجية. وكانت

النتيجة المتناقضة ظاهرياً أن أصبحت الوطنيات الجديدة رأس جسر للعمليات السياسية الدولية. وأدى كل من زوال الاستعمار، والمساعدات الإنمائية، والتعاون الفني، والمساعدة العسكرية والنمو السريع للشركات المتعددة الجنسيات، إلى خلق أقنية من العلاقات، استطاع من خلالها الأميركيون والأوروبيون ـ بمن فيهم السوفيات ـ أن يلعبوا دوراً هاماً في الشؤون الداخلية لحوالى مئة دولة.

ومن الصعب إن لم يكن من المستحيل استثناء أي دولة عربية من بين هذه الدول المئة. فقد فقدت الدول العربية تأثيرها الضاغط على الولايات المتحدة عندما تحول سلاح النفط من سلاح عربي في عام ١٩٧٣ إلى سلاح ضد العرب في عام ١٩٨٣، وأدى هذا التحول إلى تلاشي قوة الضغط العربية، ومن ثم إلى الاستخفاف برد فعل العرب إزاء الإجراءات التي تتخذها إسرائيل من جهة، والولايات المتحدة من جهة ثانية، في المنطقة بما فيها لبنان.

أكد كل هذه الحقيقة التقرير السنوي (١٩٨٣) للمعهد الدولي للدراسات الستراتيجية في لندن، الذي لاحظ كيف أنه لم يكن لدى الدول العربية لا القدرة العسكرية للتصدي للهجوم الإسرائيلي على لبنان ولا وحدة الموقف ولا الإرادة السياسية لردع إسرائيل عن الغزو بواسطة ممارسة ضغط غير مباشر عليها. ولذلك فإن العالم العربي، المنزوع سلاحه السياسي والعسكري، وجد نفسه صامتاً يتفرج على القوات الإسرائيلية وهي تدمر المواقع الفلسطينية في جنوب لبنان وتقضي على دفاعات سوريا الجوية وتجبرها على قبول وقف اطلاق النار في لبنان وقيامها بمحاصرة بيروت. ويشير في هذا الصدد إلى أن ثمانية فقط من وزراء الخارجية العرب (عددهم ٢٢ وزيراً) حضروا مؤتمر وزراء الخارجية الذي انعقد في تونس في ٢٦ حزيران من ١٩٨٢، وكيف أنهم فشلوا في التوصل إلى أية نتائج مهمة. ويشير أيضاً إلى اجتماع وزراء خارجية السعودية وسوريا والكويت وممثلين عن الجزائر ومنظمة التحرير والجامعة العربية الذي انعقد في الطائف في الثلاثين من الشهر ذاته، وكيف أنه لم يحقق أي شيء للحيلولة دون حصار بيروت.

الصراع الأميركي ـ السوفياتي في لبنان

مرت العلاقات الاميركية ـ السوفياتية منذ نشوب الأزمة اللبنانية في العام

١٩٧٥ حتى اقرار اتفاقية الطائف في العام ١٩٨٩ بعدة مراحل من الصعود والهبوط، كان لكل مرحلة انعكاساتها على مسيرة الأزمة وعلى مساعي الوفاق.

منذ المرحلة التي تمثلت بمحاولة عزل الاتحاد السوفياتي عن القيام بدور رئيسي في الشرق الأوسط خلال فترة سيطرة الدكتور هنري كيسنجر على السياسة الخارجية الاميركية، حتى مرحلة البيروسترويكا والفلاسنوست التي كرست في قمة مالطة في شتاء ١٩٨٩ التوافق الأميركي السوفياتي على معالجة القضايا الاقليمية في العالم، ترك التنافس بين موسكو وواشنطن بصمات واضحة على تأزم المشكلة اللبنانية أحياناً واسترخائها أحياناً أخرى.

كان هناك عامل ثابت في الموقف الاميركي وعوامل متغيرة في الموقف السوفياتي. العامل الاميركي الثابت كان مراعاة المصالح الاسرائيلية في لبنان، ومن خلاله في المنطقة العربية. تمثل ذلك في أمرين أساسيين:

الأول سياسي، استهدف اقرار اتفاق ثنائي بين لبنان واسرائيل (بعد الاتفاق المصري ـ الإسرائيلي) وقع عليه الجانبان برعاية مباشرة في أيار (مايو) ١٩٨٣، ثم سقط تحت وطأة المعارضة السورية.

الثاني عسكري، تمثل باشتراك الولايات المتحدة مع دول اخرى في حلف شمال الأطلسي هي بريطانيا وفرنسا وايطاليا في وحدات عسكرية ارسلت إلى لبنان في العام ١٩٨٣. ولأن هذه القوات الدولية لم تكن تابعة للأمم المتحدة، ولأنها استبعدت أي مشاركة من دول حلف وارسو، فقد اتخذ الاتحاد السوفياتي منها موقفاً معادياً.

ان سقوط مشروع الاتفاق اللبناني ـ الإسرائيلي، وانسحاب القوات الاميركية بعد ان حلت بها خسائر كبيرة نتيجة تعرض مواقعها لعمليات فدائية جرئية، أثبتت فشل سياسة الاستفراد الاميركي والاستبعاد السوفياتي.

هذه التجارب التي كان لبنان مسرحاً لها كان ثمنها باهظاً جداً ودفعت مساعي التسوية في لبنان ثمنها غالياً.

لقد بلغ التداخل الأميركي ـ السوفياتي المتناقض مرحلة وصفها الرئيس الاميركي الأسبق ريتشارد نيكسون بقوله[٣٧]:

«إن لبنان يبدو الآن رهينة مواجهة الشرق والغرب أكثر من أي وقت مضى. وإن التسوية السياسية في لبنان ليست مرتبطة بتوافق المسلمين والمسيحيين، بل إنها تمر عبر اتفاق سياسي بين موسكو وواشنطن».

وفي ظل استبعاد الاتفاق السياسي بين موسكو وواشنطن استناداً إلى معطيات العلاقات المتوترة القائمة بينهما في ذلك الوقت فإنه يمكن تصور سيناريو بسيط لتفجير الوضع. فالمستشار النمساوي السابق برونو كرايسكي تصور هذا السيناريو على الشكل التالي[٣٨].

«لو ان طياراً سورياً ألقى قنبلة صغيرة على سفينة أميركية قريبة ترسو أمام الشاطىء اللبناني. . . فماذا يمكن أن يحصل: بالتأكيد حرب عالمية. أي كارثة عالمية. هنا يكمن الخطر الماحق. حرب عالمية على أرض لبنان الصغير. لذلك أقول إن سوريا تقبض على ورقة الحل في لبنان بيد من حديد. ولذلك أدعو بإلحاح إلى تفاوض الأطراف المتصارعة على الساحة اللبنانية. الأميركيون والسوفيات والإسرائيليون والسوريون. . ومن يمثلهم من مختلف الأحزاب والتنظيمات اللبنانية. . وإلا فلا أفق أمام لبنان سوى الخراب».

بالنسبة للسوفيات والأميركيين، لا بد من العودة بالذاكرة إلى عام ١٩١٤، وهو العام الذي بدأت فيه مفاوضات بين بريطانيا وفرنسا من جهة، وروسيا من جهة ثانية لتقاسم تركة الرجل العثماني المريض في الشرق الأوسط. غير ان نشوب الثورة البولشفية وانشغال روسيا بمشاكلها الداخلية أديا إلى تفرد بريطانيا وفرنسا في تقاسم الإرث العثماني. وبموجب ذلك اقتطعت لندن لنفسها العراق وشرق الأردن وفلسطين ومصر والخليج العربي. وحصلت باريس على سوريا ولبنان.

تعتبر صفقة الأسلحة المصرية ـ التشيكية في عام ١٩٥٤ أول تحرك سوفياتي باتجاه السعي لاسترجاع حصته الضائعة. من هنا أهمية السؤال: ما هي امكانات اغفال الاتحاد السوفياتي في الحسابات الأميركية بالنسبة للبنان وللشرق الأدنى؟.

إن الدكتور شارك مالك وزير خارجية لبنان الأسبق يجيب على هذا السؤال بقوله[٣٩]: «بإمكان الاتحاد السوفياتي إذا أحب (وقبل أن يحب ويقدم، يعمل لذلك ألف حساب)، أن يعطل، مع الزمن، بشتى الوسائل، وبالصبر الدهري الذي تميز

به الشعب الروسي حتى قبل ثورة السنة ١٩١٧، مفعول أية تسوية يصار إليها في الشرق الأدنى باستقلال تام عنه، يجب أن يرضى الاتحاد السوفياتي، بشكل أو بآخر، أو أن لا يعترض، إن عاجلاً أو آجلاً، على التسوية كي تثبت وتستقر. هذا قدر هذه المنطقة. إن اهتمام الاتحاد السوفياتي الاستراتيجي بالشرق الأدنى والأوسط لا يقل عن اهتمام أوروبا الغربية والأميركية به. وفي الأمم المتحدة كان مولوتوف وغروميكو وفيشنسكي ويعقوب مالك دائماً يذكّرون الغرب ويذكرونها بهذا الأمر. إن أحداث هذه المنطقة كلها، منذ الحرب العالمية الثانية، لا تفهم إلا في ضوء هذا الاهتمام السوفياتي المتأصل». إذا كان البحر الأبيض المتوسط، امتداداً بحرياً طبيعياً للمحيط الأطلسي، وكانت أوروبة وأميركة نبتاً تاريخياً لحضارات البحر الأبيض المتوسط، أعني القدس وأثينا وروما، هكذا إن الشرق الأدنى والأوسط امتداد أرضي طبيعي للاتحاد السوفياتي والعالم السلافي على العموم، وهذان الاتحاد السوفياتي والعالم السلافي نبت تاريخي لقارات الشرق الأدنى والأوسط، يعني القدس وبيزنطية والإسلام: إن هذه الحقيقة الثقافية ـ الجغرافية Géopolitique تحكمت في التاريخ وتتحكم في تكوينه اليوم.

غير أن الولايات المتحدة انتهجت في المنطقة ومنذ العام ١٩٧٣ وحتى نهاية عهد الرئيس رونالد ريغان سياسة ثابتة قامت على أساس إبعاد الاتحاد السوفياتي عن الشرق الأوسط. تكرست هذه السياسة أولاً: من خلال المحادثات المصرية ـ الإسرائيلية في خيمة الكيلومتر ١٠١ على طريق القاهرة ـ السويس، في عام ١٩٧٣. ثم من خلال مفاوضات فك الارتباط المصري ـ الإسرائيلي، ثم الإسرائيلي السوري في العام ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥. ثم زيارة الرئيس السابق أنور السادات لإسرائيل في العام ١٩٧٧، فاتفاقيتي كمب دايفيد في عام ١٩٧٨. فمعاهدة الصلح المصرية ـ الإسرائيلية في العام ١٩٧٩. وانتهاء بالاتفاق اللبناني الإسرائيلي في ١٧ أيار (مايو)١٩٨٣ الذي ألغي بقرار من مجلس الوزراء اللبناني بعد عدة أشهر على صدوره.

إن مسيرة عقد من الزمن من عام ١٩٧٣ حتى ١٩٨٣ لم تحقق أياً من الأهداف الأميركية الستراتيجية. فالولايات المتحدة لم تفرض هيمنتها على لبنان والمنطقة. ولم تجتث النفوذ السوفياتي ولم تحقق التسوية السياسية الشاملة في المنطقة، بل لعل،

أخطاءها أدت إلى العكس تماماً. أضاعت واشنطن ثلاث فرص ذهبية لبلوغ هذه الأهداف الثلاثة:

الفرصة الأولى: كانت من خلال استغلال الأمر الواقع الذي فرضه الاتفاق المصري ـ الإسرائيلي. فبدلاً من أن تبادر الدبلوماسية الأميركية إلى التحرك بسرعة وبجدية لتحويل هذا الاتفاق إلى قاعدة واسعة لسلام شامل من خلال منح الفلسطينيين حق تقرير المصير في الضفة الغربية وغزة، وإقامة وطنهم المستقل على أرضهم، خضعت لابتزاز مناحيم بيغن وتراجعت خطوات التطبيع مع مصر، وسقطت شعارات التعاون الستراتيجي التي رفعت في لقاء السادات ـ بيغن في حيفا عام ١٩٨٠.

الفرصة الثانية: كانت من خلال التورط السوفياتي في أفغانستان. فقد أضاعت الدبلوماسية الأميركية فرصة ذهبية لتوظيف نقمة العالمين العربي والإسلامي ضد الغزو العسكري لأفغانستان في عام ١٩٧٩ بمبادرة استقطاب تجاه القضية الفلسطينية. ولكن ما حدث هو أن الجنرال الكسندر هيغ وزير الخارجية السابق بكل عجرفيته العسكرية، وانطلاقاً من عقدة استخفافه بالعالم العربي، تجاهل النقمة العربية وتعامل مع ما كان يعتقد انه الخوف العربي من طموحات الغزو السوفياتي لأفغانستان. أي بدلاً من أن تبادر الولايات المتحدة إلى حل قضية الشرق الأوسط على أساس عادل وشامل وأن تجعل من هذا الحل قاعدة لتعاون مشترك للوقوف في وجه المد السوفياتي، بادرت إلى العكس من ذلك تماماً، فدعت الدول العربية إلى تناسي صراعها المصيري مع إسرائيل، وإلى التحالف مع عدو مقيم ضد عدو محتمل.

لقد كان تصرفاً ساذجاً للغاية أن يدعو هيغ العالم العربي إلى التحالف مع إسرائيل ومع الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفياتي، في الوقت الذي يستمر الاحتلال الإسرائيلي بدعم أميركي للقدس وللضفة الغربية ومرتفعات الجولان السورية. وفي الوقت الذي يقدم السوفيات المساعدات للدول العربية عسكرياً وسياسياً لإنهاء هذا الاحتلال.

أما الفرصة الثالثة فكانت من خلال إتخاذ الاتحاد السوفياتي موقفاً متعثراً من الهجوم الاجتياحي الإسرائيلي على لبنان في صيف ١٩٨٢ .

كانت خيبة الأمل العربية عامة والفلسطينية خاصة عميقة وشاملة . وتجسدت خيبة الأمل تلك في تعاون جهات عربية بما فيها منظمة التحرير، مع المبادرة الأميركية لإخراج القوات الفلسطينية من لبنان وخروج القوات السورية من بيروت على أساس انسحاب اسرائيل إلى ما وراء حدودها مع لبنان .

ولكن ما حدث هو أنه بعد الخروج السوري والفلسطيني من لبنان وبيروت اقتحمت القوات الإسرائيلية العاصمة اللبنانية لتحطم كبرياء العرب كلهم . ولتحطم مع كبريائهم مصداقية الولايات المتحدة الأميركية وشرف التزامها بتعهداتها .

وقد جاء طرح الرئيس رونالد ريغان في مطلع أيلول سبتمبر ١٩٨٢ مناسبة لامتحان هذه المصداقية من جديد . فإذا به يفشل مرتين :

المرة الأولى : في تجميد بناء المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وغزة مما أضاع فرصة تحقيق الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني، ومن ثم فرصة انضمام الأردن إلى مسيرة التسوية تحت مظلة من الدعم العربي الشامل .

والمرة الثانية : في إخراج القوات الإسرائيلية المحتلة من لبنان، مما أدى إلى التساؤل : هل يستطيع الرئيس الأميركي الذي يفشل في إخراج هذه القوات من لبنان أن ينجح في إخراجها من الضفة الغربية وغزة والجولان؟ .

ورغم كل هذه التجارب المرة، ورغم كل المعاناة العربية المترتبة على مشاعر خيبة الأمل من موسكو ومن واشنطن، أو من مشاعر العجز عن القفز من فوق حسابات موسكو وواشنطن معاً، فإن الوضع ظل يراوح مكانه .

فلا الولايات المتحدة استطاعت تحجيم النفوذ السوفياتي .

ولا الاتحاد السوفياتي استطاع أن يلعب الدور الأميركي .

وهكذا بقي السلام مجرد كرة تتقاذفها أقدام اللاعبين الكبيرين دون أن تستقر في شباك التسوية .

وطوال الأعوام الخمسة عشر الماضية بدا لبنان وكأنه هو كرة السلام هذه . فالضربات التي تلقاها لبنان دمرته وحولته إلى حطام وأنقاض .

وفي الحسابات الأخيرة فإن الصراع الأميركي ـ السوفياتي في العالم، وفي الشرق الأوسط، كان وراء تصعيد وتعقيد وربما تفجير الأزمة اللبنانية . صحيح أن العناصر اللبنانية المحلية للأزمة موجودة، وهي عناصر كثيرة ومعقدة وخطيرة . وصحيح أن هناك عوامل محلية كانت دائماً قابلة للانفجار، إلا أن الصحيح أيضاً هو أن للقوى الخارجية دوراً هاماً ومباشراً وأساسياً في تفجير الأزمة، وفي استمرار الانفجار وتطويل عمره . .

«إن العناصر المحلية والإقليمية تبقى الأسباب البعيدة المدى التي تتسبب في وقوع الصراعات الداخلية . إلا أن دور القوى الخارجية في تطوير وفي تسهيل هذه الصراعات قد نما بدرجة هامة، حتى أصبحت هذه القوى تشكل الأسباب المتوسطة المدى والأسباب التي تسبق الانفجار مباشرة . فإذا كانت الأسباب الرئيسية تعود إلى عوامل داخلية، فإن نمو هذه الأسباب وتفجيرها قد يكون نتيجة مباشرة للحضور الفاعل للعوامل الخارجية[٤٠]» .

«وجذور الصراعات المحلية تتمدد في أرضية من الصعوبات الاقتصادية والظلم الاجتماعي، والضغط السياسي والفساد المستشري»[٤١] .

أما الصراعات الخارجية، فإنها ترعى هذه الجذور وتسهر على تنميتها حتى تتمكن فيما بعد من جني ثمارها المحرمة وهذا ما حدث في لبنان .

فلأول مرة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية لم يقف العالم، كما وقف في العام ١٩٨٣ في لبنان،أمام هاوية لا قرار لها .

كانت أزمة برلين في العام ١٩٦١ .

كانت أزمة كوبا في العام ١٩٦٢ .

وكانت قبل ذلك حرب كوريا في العام ١٩٥٠ .

ثم كانت حرب فيتنام بعد عقد من السنين.

وكانت سلسلة الحروب العربية ـ الإسرائيلية من العام ١٩٦٧ حتى اجتياح لبنان في عام ١٩٨٢ .

وبين كل هذه الحروب كان الغزو السوفياتي لافغانستان في عام ١٩٧٩، والغزو الأميركي لغرينادا في العام ١٩٨٣ .

وكانت حروب زائير وأنغولا وتشاد وأوغادين والصحراء الغربية في أفريقيا. . وكانت سلسلة حروب الهند الصينية في آسيا. وكانت حروب السلفادور ونيكاراغوا.

إن كل تلك الحروب والأزمات على فظاعتها، وخطورتها، لم تصل بالعالم إلى ما وصل إليه في العام ١٩٨٣ على طول الجبهة الممتدة من الخليج العربي حتى لبنان. فعلى جانبي هذه الجبهة تتزاحم المصالح الاستراتيجية الأمنية والاقتصادية للاتحاد السوفياتي وحلفائه من جهة، وللولايات المتحدة وحلفائها من جهة ثانية.

إن الولايات المتحدة كانت تتعامل مع الأزمة اللبنانية من خلال صراعها في المنطقة مع الاتحاد السوفياتي، وليس فقط من خلال الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وهذا يعني، أن الأزمة في لبنان لم تكن مجرد وجه من وجوه أزمة الشرق الأوسط، ولكنها أصبحت جزءاً من الأزمة العالمية، بل لعلها أصبحت رأس الدبوس الذي وقف عليه الصراع الدولي طوال العقد (من ١٩٧٨ ـ ١٩٨٨). كان على لبنان أن ينتظر تثبيت أقدام البيريسترويكا في الاتحاد السوفياتي، وثقة الولايات المتحدة بها، ثم كان عليه أن ينتظر انتقال العلاقات الأميركية ـ السوفياتية، وعلاقات الشرق بالغرب من التحفز واللاثقة إلى التفاهم الموثوق به، حتى ينعكس هذا التحول إيجابياً على تعامل الطرفين الدوليين مع أزمته. فقبيل قمة مالطة بين الرئيسين جورج بوش وميخائيل غورباتشوف في تشرين الثاني(نوفمبر)١٩٨٩ بدا موقفا موسكو وواشنطن من لبنان وكأنهما متكاملان ومتناسقان. فتأييدهما لميثاق الطائف ولدور اللجنة العربية

الثلاثية العليا التي انبثقت عن قمة الدار البيضاء كان أول ترجمة عملية لسياسة التفاهم على معالجة المشاكل الإقليمية بالطرق السلمية.

الصراع السوري ـ الإسرائيلي وأثره في لبنان:

أما بالنسبة لسوريا وإسرائيل، فإن الأمر لا يقل تعقيداً. فالتناقض الكلي في أهداف وفي مصالح كل من سوريا وإسرائيل يجعل من المتعذر، بل من المستحيل إيجاد أي قاسم مشترك بينهما على غرار ما حاولت أن تقوم به الولايات المتحدة.

فقبل أن تقوم إسرائيل بعملية غزو لبنان في الرابع من حزيران يونيو ١٩٨٢، حققت الأمرين الآتيين:

أولاً: الوصول إلى مياه نهر الليطاني في جنوب لبنان. وقد مكنتها من ذلك عملية الغزو للجنوب التي قامت بها في آذار(مارس)١٩٧٨، ولم يغير من هذا الوضع إرسال قوات الأمم المتحدة إلى الجنوب بموجب قرار عن مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥ و٤٢٦.

ثانياً: ضم مرتفعات الجولان السورية المحتلة في العام ١٩٦٧ وذلك بإصدار قرار بتطبيق القانون الإسرائيلي على هذه المرتفعات في ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١.

إن أطماع إسرائيل في مياه لبنان ليست جديدة. وهي ليست انعكاساً لحاجة طارئة. ولكن هذه الأطماع هي جزء من المخططات الإسرائيلية حتى قبل قيام إسرائيل نفسها، وعندما كانت لا تزال مجرد مشروع على الورق في العام ١٩١٩. وإذا كانت السيطرة على مياه جنوب لبنان تدفع بإسرائيل إلى السيطرة على الجنوب نفسه فإن موقع مرتفعات الجولان المطلة على مجاري المياه في البقاع الغربي كان بلا شك وراء احتلال هذه المرتفعات ومن ثم وراء قرار ضمها.

من هنا فإن مصير جنوب لبنان والبقاع الغربي مرتبط إلى حد بعيد بمصير مرتفعات الجولان. فالجنوب والبقاع هما المجرى الذي يمر فيه نهر الليطاني، ومرتفعات الجولان هي الموقع المشرف على هذا المجرى. وأي مشروع إسرائيلي لتحويل مياه الليطاني وروافد نهر الأردن إلى داخل إسرائيل يتعذر تنفيذه إذا لم تكن

القوات الإسرائيلية تتولى حماية هذا المشروع من الجولان.

هذه الحقيقة بأبعادها السياسية والعسكرية والاقتصادية، هي مجرد مظهر واحد من عدة مظاهر يعكسها كون لبنان وسوريا دولتين مجاورتين لعدو واحد يتطلع إلى التوسع والامتداد في ترابهما الوطني معاً. من هذه المظاهر أيضاً أن إسرائيل عندما شنت هجومها على لبنان كانت تتطلع إلى توجيه ضربة مهينة إلى سوريا في لبنان تؤدي إلى إضعافها وكسر شوكتها، وإلى عزلها عربياً. وهدف إسرائيل من وراء ذلك هو خلق وضع جديد يؤدي إلى تحقيق الأهداف الآتية:

أولاً: حمل سوريا على القبول بصيغة كمب دايفيد.

ثانياً: كسر شوكة منظمة التحرير الفلسطينية وعزلها وتعطيل دورها.

ثالثاً: حمل الزعماء الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية على القبول بالتفاوض مع إسرائيل على أساس المشروع الإسرائيلي للحكم الذاتي.

حتى الولايات المتحدة عندما أيدت العمليات العسكرية الإسرائيلية في لبنان[1]، كانت تعتقد أنها سوف تتمكن بذلك من إزالة العقبة السورية التي تعترض طريق تحقيق التسوية السياسية الأميركية في الشرق الأوسط، مما سيمكنها بالتالي من الإجهاز على البقية الباقية من النفوذ السوفياتي في المنطقة.

أما حسابات سوريا فكانت على عكس ذلك تماماً. فعلى أساس قاعدة أمن لبنان من أمن سوريا، وأمن سوريا من أمن لبنان، كانت سوريا تدافع عن قضية تحرير الجولان، كما كانت تدافع عن قضية تحرير كل الأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل من خلال جبهة لبنان. وإذا كانت ظروف ما بعد قرار الرئيس المصري السابق أنور السادات وقف إطلاق النار مع إسرائيل (إثر حرب رمضان ١٩٧٣) والتوقيع معها على اتفاق فصل القوات الأول، قد حملت سوريا مكرهة على قبول اتفاق بفصل القوات في الجولان ونشر المراقبين الدوليين، فإن سوريا ترفض كذلك أن يؤدي أي اتفاق عسكري لبناني - إسرائيلي إلى قيام ظروف مماثلة تحملها على الانسحاب من سهل البقاع في عملية فصل ثانية للقوات دون أن تسترجع الجولان.

عندما قام الأمين العام للأمم المتحدة دي كويار بجولته في المنطقة في حزيران

(يونيو) ١٩٨٤، أبلغته سوريا رسمياً الرفض المطلق والقطعي للطلب الإسرائيلي القيام بعملية فصل للقوات في سهل البقاع. ثم أكدت ذلك لمساعده بريان اوكهارت الذي زار المنطقة في شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٨٤.

وفي الواقع فإن فصل القوات، بالنسبة لإسرائيل لم يكن هدفاً في حد ذاته. كان مجرد وسيلة لتحقيق هدف استراتيجي خطير، وهو فرض نظام التقاسم أو الكوندومنيوم في لبنان. وهو هدف ترفضه سوريا وتحاربه بقوة.

لقد سبق أن أطلق هذا البالون لأول مرة في العام ١٩٨٣ في مقال موسع نشرته مجلة فورن افيرز الأميركية وكتبه رئيس تحرير مجلة الدراسات الاستراتيجية الأميركية آموس بولميتر. وقد جاء في هذا المقال:

«الآن وبعد أن تم تثبيت لبنان بين سورية وإسرائيل فإن المعطيات القائمة تشكل مناسبة تستطيع معها الدبلوماسية الأميركية فرض نفسها بصورة واسعة وشاملة في منطقة الشرق الأوسط قاطبة. والمناسبة المتوافرة ليست أقل من اتفاق بين إسرائيل وسوريا تعود جذوره إلى حرب ١٩٧٣ ومن شأنه أن يؤدي إلى إيجاد منطقة عازلة بين سوريا وإسرائيل في لبنان». إن تقاسم الإشراف والسيطرة على لبنان مع سوريا سوف يؤمن لإسرائيل أمن حدودها الشمالية. «وهكذا فإذا نظرنا إلى إسرائيل وسوريا بين ١٩٧٣ - ١٩٨٢ لتمكنا من مشاهدة خط سيرهما بوضوح. الأكيد أن كل واحدة منهما تجنبت اعلان الحرب الشاملة على الأخرى. وفي الواقع لقد أسست كل واحدة على امتداد عشر سنوات سدوداً وضوابط ضمنية. إن احترام الواحدة للقوة العسكرية التي تتمتع بها الأخرى ومحافظتها على الأمور والوقائع القائمة، رغم بعض الاستثناءات أمر من شأنه أن يتعزز مع التثبيت الضمني لحكمهما المشترك (بصيغة «كوندومينيوم») على لبنان».

لا شك في أن صيغة «الكوندومينيوم» مرفوضة لبنانياً من حيث الشكل والأساس كما أنها مرفوضة سورياً وعربياً. ولولا ذلك لما تأخر اعتمادها حتى الآن. ويعود رفضها إلى أنها لا تشكل حلاً، دائماً، ولا حتى حلاً مؤقتاً، لا في لبنان ولا في المنطقة.

إن اقتسام لبنان أو تقسيمه (كما ورد في دراسة استراتيجية اسرائيل في الثمانينات التي نشرتها مجلة كيفونيم الصهيونية إلى خمس مقاطعات) سوف يؤدي إلى أمرين مباشرين:

أولاً: طرح خريطة الشرق الأوسط كلها فوق مشرحة التقسيم والاقتسام.

ثانياً: ابقاء الوضع المتفجر في لبنان على حاله، بل وزيادة بؤر التفجر فيه.

مخططات التقسيم وأخطارها

إن سيف التقسيم والتجزئة، ليس معلقاً فوق عنق لبنان وحده. إنه معلق فوق أعناق كل الكيانات السياسية في المنطقة. وإذا مر لا سمح الله كأس حنظل التقسيم على فم لبنان، فإن كل الدول الأخرى قد تجد نفسها مكرهة، على أن تشرب من الكأس نفسها.

ومن الدلائل الهامة على ذلك الدراسة التي أعدها المستشرق اليهودي الأميركي برنارد لويس Bernard Lewis وهو استاذ العلوم السياسية في جامعة برنستون في الولايات المتحدة، واختصاصي في شؤون الاقليات الدينية والعرقية في الشرق الأوسط. وقد وضع مؤلفات ودراسات عديدة حول الحركات الدينية الإسلامية، وأثرها في رسم خريطة سياسية جديدة للعالم الإسلامي.

وبتكليف من وزارة الدفاع الأميركية وضع البروفسور لويس خطة مرفقة بدراسة تاريخية تشكل حيثيات لمقترحات يدعو فيها إلى إعادة النظر في الخريطة السياسية الحالية للمنطقة الممتدة من باكستان حتى مصر. وقد نشرت الدراسة في المجلة الاختصاصية التي تصدر عن البنتاغون، وهي مجلة «Executive Intelligence Research Project». أساس الدراسة يقوم على فكرة أن الحدود الجغرافية الحالية لا تعبر عن الوقائع القومية والمذهبية في المنطقة. وأن هذا التناقض هو الذي يؤدي إلى استمرار الاضطرابات. وبالتالي إلى توفير الفرص أمام الاتحاد السوفياتي للتسلل عبر هذه الاضطرابات بوجوهها السياسية والاجتماعية، والفكرية، لتوسيع نفوذه ولتعميق حضوره المادي باتجاه الخليج العربي والشرق الأوسط. وتقترح الخطة إقامة دويلات جديدة، بحيث يكون لكل أقلية قومية أو مذهبية، كيان خاص بها.

تبدأ الخطة بباكستان فتقتطع منها ومن إيران وأفغانستان دويلتين جديدتين هما: بالوشستان وبوختونسيان.

كذلك تقتطع الخطة من تركيا وإيران والعراق وسورية دويلة كردستان.

وتقسم الخطة إيران إلى أربع دويلات أخرى هي: إيرانستان، وأذربيجان، وتركمانستان وعربستان.

وتدعو كذلك إلى تقسيم سورية ولبنان إلى كيانات مذهبية أربعة هي: علوي، درزي، مسيحي، سني.

وبموجب هذه الخطة يحصر الأردن بالضفة الشرقية فقط. وتمتد حدود إسرائيل من النهر إلى البحر. أي من نهر الأردن في الشرق إلى البحر المتوسط في الغرب، مما يعني ابتلاع الضفة الغربية وقطاع غزة.

أما الفلسطينيون فيجري توطينهم في الكيانات السياسية الجديدة.

ولا تختلف خطة برنارد لويس عن الخطة الإسرائيلية التي نشرها مستشار مناحيم بيغن البروفسور اوريد بنيون تحت عنوان. «استراتيجية إسرائيل في الثمانينات» في مجلة كيفونيم التي تصدر عن المنظمة الصهيونية العالمية إلا من حيث تعاملها مع مصر والسودان والمغرب العربي.

خطة لويس لا تتحدث عن موقع مصر في لعبة التجزئة والتقسيم، بينما تدعو الخطة الإسرائيلية إلى تقسيم طائفي في السودان بين الشمال العربي والجنوب الزنجي كما تدعو إلى إقامة كيان مسيحي قبطي في مصر. وتذهب استراتيجية إسرائيل في الثمانينات إلى أبعد من ذلك. فتدعو إلى إعادة النظر في دول المغرب العربي على أساس تحريك الأقليات من البربر ومنحهم كيانات سياسية مستقلة عن الكيانات العربية القائمة.

الغزو الإسرائيلي أهدافه ونتائجه

إذا كانت هذه هي الأهداف البعيدة المدى للستراتيجية الإسرائيلية انطلاقاً من لبنان، فإن الأهداف الفورية لا تقل خطراً. فعندما عهد مناحيم بيغن في العام ١٩٨١ بحقيبة وزارة الدفاع إلى الجنرال آرييل شارون، كانت حكومة بيغن تتخبط في دوامة من المواقف السياسية والعسكرية المتعثرة في لبنان، حتى إن اتفاق وقف اطلاق النار الذي تمكن المبعوث الرئاسي الأميركي فيليب حبيب من عقده بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ٢١ تموز(يوليو)١٩٨١ (وصادق عليه مجلس الأمن الدولي في القرار الصادر عنه تحت رقم ٤٩٠) اعتبر أول اعتراف إسرائيلي غير مباشر بالمنظمة.

جاء الجنرال شارون لانتشال إسرائيل من رمال لبنان المتحركة. فماذا كانت النتيجة؟.

كانت أهداف شارون واضحة. وهي[٤٢] أولاً: ضمان حدود إسرائيل الشمالية من صورايخ منظمة التحرير الفلسطينية (سلامة الجليل)، ثانياً: تدمير منظمة التحرير عسكرياً وسياسياً مما يجرد عرب الضفة الغربية المحتلة من القيادة، ثالثاً: حمل «القوات اللبنانية» على الاشتراك مع إسرائيل في اقتحام بيروت، ومن ثم تشكيل حكومة تكون ثاني حكومة عربية توقع على معاهدة سلام مع إسرائيل. وعلى المدى الأبعد، كان شارون يهدف إلى تشجيع أو إلى دفع الفلسطينيين في الضفة الغربية وفي المناطق الأخرى التي هاجروا إليها للتجمع في الأردن على أساس «أن الأردن هو فلسطين». حيث يتمكنون من خلال كونهم يشكلون الأكثرية، من إسقاط العرش الهاشمي. وإقامة دولة لهم على حساب الدولة الأردنية.

وفي حسابات شارون أن اللاستقرار المترتب على ذلك كله سوف يمكن إسرائيل من التدخل بصورة أو بأخرى، مما يجعل قوة إسرائيل تصل إلى حدود السعودية، ويعكس نفوذها بعيداً إلى باكستان وحتى إلى أفريقيا (كما ورد في الدراسة التي أعدها شارون نفسه حول مشاكل إسرائيل في الثمانينات والتي ألقاها في معهد الدراسات الستراتيجية في جامعة تل أبيب في ٤ كانون الأول (ديسمبر ١٩٨١).

وبذلك تصبح إسرائيل القوة المسيطرة على كل الشرق الأوسط. وتدخل القضية العربية مرحلة اليأس. وتشعر دولة عربية بعد الأخرى، أنها مضطرةإلى السعي إلى السلام مع إسرائيل على أساس الشروط الإسرائيلية.

غير أن كل هذه الأهداف لم تخرج عن كونها أضغاث أحلام. صحيح أن إسرائيل حققت سلامة الجليل لبضعة أشهر، إلا أن هذه السلامة كانت متوافرة منذ صيف ١٩٨١. ثم تلاشى هذا الحلم بقيام المقاومة في الجنوب البناني. وصحيح أن إسرائيل دمرت نظام دفاع الصواريخ السوري في سهل البقاع في لبنان، إلا أن سوريا أعادت بناء هذا النظام في كانون الأول(ديسمبر)١٩٨٢ وبشكل أكثر تطوراً بفضل المساعدة السوفياتية.

ثم إن الحرب الإسرائيلية في لبنان أثبتت أنها كانت باهظة جداً بشرياً واقتصادياً. وقد ضربت فوق ذلك الوحدة الوطنية الإسرائيلية. وأثرت تأثيراً سلبياً في سمعة إسرائيل الدولية. وانعكس ذلك كله على رئيس الحكومة مناحيم بيغن الذي حمله اليأس والشعور بالإحباط إلى الاستقالة والعزلة التامة.

وفور انتخاب الرئيس أمين الجميل بما يشبه الإجماع رئيساً للجمهورية في أيلول (سبتمبر)١٩٨٢، تعهدت إدارة الرئيس رونالد ريغن بأمرين أساسيين:

الأمر الأول هو مساعدة لبنان على تحقيق جلاء القوات الإسرائيلية، حتى يسهل بالتالي انسحاب القوات السورية والفلسطينية.

والأمر الثاني هو مساعدة لبنان على استرجاع سيادته الكاملة، وبسط الشرعية على كافة الأراضي اللبنانية.

في هذه الأثناء كان مناحيم بيغن في وضع صعب للغاية. كان يتعرض في الداخل إلى انتقادات شديدة بسبب التكاليف البشرية والمادية التي دفعها في لبنان، وبسبب التكاليف المعنوية لمجزرة مخيمي صبرا وشاتيلا. وكان يتعرض في الوقت نفسه إلى ضغط أميركي لانسحاب سريع من لبنان. أدرك بيغن أنه إذا استجاب لهذا الضغط الأميركي فإن ذلك سيكون نهاية حياته السياسية. وسيكون تكريساً لهزيمته في لبنان.

كذلك فإن بيغن كان يعرف جيداً أن الضغط الأميركي بحمله على سحب قواته من لبنان، كان هدفه تأكيد مصداقية الولايات المتحدة أمام الدول العربية، وخاصة الأردن، بأنها، أي الولايات المتحدة قادرة على حمل اسرائيل على سحب قواتها من الضفة الغربية ومن القطاع لتنفيذ ما ورد في مشروع الرئيس ريغان في الأول من أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢.

من هنا فإن رفض بيغن الانسحاب من الأراضي اللبنانية لم يكن رفضاً لتكريس هزيمته في لبنان فقط، ولكنه كان رفضاً للانسحاب التالي من الضفة والقطاع. أما الرئيس ريغان الذي يشدد على أن مساعي التسوية في الشرق الأوسط وفق المشروع الذي اقترحه، لا يمكن أن تبدأ إلا بعد أن تكون الأزمة اللبنانية قد دخلت طريق التسوية. وإذا نظرنا إلى هذا الموقف من زاوية حسن النية، فإنه يبدو لنا أن الغاية منه كانت اثبات الفعالية الأميركية على تنفيذ مشروع الرئيس ريغان.

غير أن مناحيم بيغن كان قد سارع إلى رفض هذا المشروع فور اعلانه. ومن الطبيعي أن يبذل كل جهد ممكن لتعطيل تنفيذه. وإذا كانت التسوية في لبنان هي المدخل إلى التنفيذ كما كان يعلن الرئيس ريغان، فلماذا لا يبادر بيغن إلى سد هذا المدخل بالامتناع عن سحب قواته من لبنان؟ بل لماذا لا يبادر إلى استعمال كل الأوراق التي يمسك بها داخل لبنان لمنع مسيرة التسوية من أن تتقدم خطوة واحدة إلى الأمام؟.

أعطى الرئيس ريغان بربطه التسوية في الضفة والقطاع بالتسوية أولاً في لبنان، رئيس الحكومة الإسرائيلية الفرصة لتقويض التسوية في لبنان من أجل تجنب تسديد فاتورة التسوية في الضفة والقطاع. وأشار إلى هذا الأمر الجنرال الكسندر هيغ وزير الخارجية السابق في مذكراته التي نشرت في شهر أيار (مايو) ١٩٨٤.

قرار الغزو والانسحاب من سيناء

في الأساس كان قرار الغزو الإسرائيلي للبنان معداً قبل وقت طويل من محاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن شلومو ارغوف في الثالث من حزيران (يونيو) ١٩٨٢. وقد أكد وليم كوانت (رئيس دائرة الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي الأميركي من عام ١٩٧٩) انه[٤٣]:

«قبل تنفيذ معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل في ٢٦ نيسان (ابريل) ١٩٨٢، كانت إدارة الرئيس رونالد ريغان تدرك وفي عدة مناسبات، أن إسرائيل تخطط للقيام بعملية عسكرية ضد منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان. وبالفعل، في شباط (فبراير) من تلك السنة، قام رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية باطلاع وزير الخارجية الأميركي الجنرال الكسندر هيغ على الخطة العامة. وكان الرد الأميركي هو «أنه يجب أن لا تنفذ هذه الخطة قبل الانسحاب من سيناء».

لقد كانت إدارة الرئيس ريغان تخشى من أن يؤدي الغزو الإسرائيلي للبنان قبل نهاية نيسان (ابريل) إلى إطلاق ردة فعل مصرية قوية ضد إسرائيل. وهذا بدوره يمكن أن يستعمل من قبل حكومة مناحيم بيغن لتبرير عدم إعادة آخر قطعة من سيناء إلى مصر. ولو حدث ذلك، فإن العلاقات المصرية - الإسرائيلية والتي كانت تشكل حجر الزاوية في الستراتيجية الأميركية، في المنطقة سوف تنهار. وكما كان الأمر غالباً، فإن السياسة الأميركية تجاه لبنان كانت تتأثر بقوة بأحداث تجري في مكان آخر.

لم يكن إعداد قرار الغزو سراً. فقد كانت القوات الإسرائيلية محتشدة على طول الحدود اللبنانية الجنوبية والجنوبية الشرقية مع إسرائيل. كان لبنان يشعر بخطر الغزو حتى أن الرئيس الياس سركيس حذر الدول رسمياً من احتمال وقوع الغزو. وكان مراقبو الأمم المتحدة، والقوات الدولية في الجنوب يراقبون التحركات الإسرائيلية ويتوقعون عملية الغزو أيضاً في أي وقت منذ شتاء (فبراير) ١٩٨٢ حتى أن صحيفة نيويورك تايمز الأميركية نشرت في عددها الصادر في العاشر من شباط ١٩٨٢ نبأ أكدت فيه «أن إسرائيل تخطط لغزو لبنان وأن عملية الغزو سوف تتم رداً على استفزاز فلسطيني».

وفي ٢٥ شباط (فبراير) وزعت وكالة رويتر نبأ نشر في اليوم التالي في معظم الصحف العالمية جاء فيه «إن سفير إسرائيل الجديد لدى الأمم المتحدة حذر اليوم من أن إسرائيل قد ترغم على اتخاذ اجراء عسكري في جنوب لبنان». ونسبت الوكالة إلى السفير الإسرائيلي قوله «إنني أكاد أقول إن المسألة هي مسألة وقت فقط».

وهكذا بعد يومين من محاولة اغتيال السفير الإسرائيلي، أصدرت السلطات البريطانية بياناً رسمياً أعلنت فيه أنها اعتقلت ثلاثة أشخاص اشتركوا في محاولة

الاغتيال ينتمون إلى مجموعة أبو نضال المناوئة لمنظمة التحرير، ووجهت إليهم التهمة بارتكاب الجريمة. ولكن في هذا الوقت أي في الخامس من حزيران (يونيو) كانت القوات الإسرائيلية قد بدأت هجومها على لبنان بحجة الانتقام!!.

وقد أبلغ الأمين العام للأمم المتحدة مجلس الأمن الدولي أن الطيران الإسرائيلي قام يوم الرابع من حزيران بثماني غارات شديدة على بيروت وضاحيتها الجنوبية.. وان الاشتباكات تجددت في جنوب لبنان بين ميليشيات الرائد سعد حداد المؤيدة لإسرائيل، وميليشيات الحركة الوطنية المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وبعد أن اتخذ مجلس الأمن القرار رقم ٥٠٨ بوقف النار وبتأكيد قراره السابق رقم ٤٩٠، أبدت منظمة التحرير استعدادها التقيد به واحترام مضمونه. وفي الساعة السادسة صباحاً (بتوقيت بيروت) من يوم السادس من حزيران (يونيو) ١٩٨٢، (أي الساعة ٢٣ بتوقيت نيويورك) نقل السفير الإسرائيلي إلى الأمين العام للأمم المتحدة رسالة رسمية قال فيها إن العمليات التي قامت بها إسرائيل هي من أجل الدفاع عن النفس، وأن الحكومة الإسرائيلية ستدرس اليوم القرار ٥٠٨.

ولكن في هذا الوقت بالذات، كانت جحافل القوات الإسرائيلية البرية تجتاز الحدود اللبنانية في أكبر عملية غزو للبنان. واستناداً إلى وثائق قوات الأمم المتحدة في جنوب لبنان، فإن الطائرات الإسرائيلية شنت بين الساعة السادسة و٢٤ دقيقة من صباح يوم السادس من حزيران (يونيو) أي في الوقت الذي كان السفير الإسرائيلي يسلم الرسالة إلى الأمين العام، والساعة ١٤ و٣٥ دقيقة من اليوم نفسه، ما مجموعة ١١٠ غارات جوية على لبنان.

نتائج غزو لبنان

أما نتائج الغزو فقد غيرت تغييراً كاملاً من علاقات القوى في الشرق الأوسط. وحدث ذلك بصورة لم تكن مرغوبة، ولم تكن متوقعة عند أي لاعب من المشتركين في لعبة الكلمات المتقاطعة في المنطقة. فقد تمكنت سوريا فجأة من أن تخرج من عزلتها ومن محاولة الامتهان التي تعرضت لها، لتمسك بمفتاح القوة في دبلوماسية الشرق الأوسط. وفي الوقت نفسه تقلص وتراجع الدور المهزوز لإسرائيل في المنطقة. وعاد الاتحاد السوفياتي إلى الشرق الأوسط بوضع يمكنه من ممارسة نفوذ لم يعد بالامكان

التخلي عنه بسهولة. وتأثرت الدبلوماسية الأميركية بشكل أساسي دفعها بعيداً عن قاعدة مبادرتها السياسية. وفوق ذلك فقد دفع الإسرائيليون مرة أخرى الجبارين الأميركي والسوفياتي إلى شفير المواجهة في المنطقة، مع أن أياً منهما لم يكن يرغب في حدوثها، وإن كان السوفيات قد أبدوا ولأول مرة اهتماماً أقل بتجنب مثل هذه المواجهة.

ولا شك في ان أهم نتائج الغزو الإسرائيلي واحتلال أجزاء واسعة من لبنان، هي قبول لبنان الدخول في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، وقبوله، عقد اتفاق السابع عشر من أيار (مايو) ١٩٨٣.

هنا لا بد من تسجيل الملاحظات الهامة التالية:

الملاحظة الأولى:

بعد الغزو الإسرائيلي وقبل بدء المفاوضات اللبنانية - الإسرائيلية عقدت قمة عربية في ٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢ في مدينة فاس بالمغرب، وأقرت بالإجماع خطة من ثماني نقاط للتسوية الشاملة، تتضمن استعداداً للاعتراف الواقعي بإسرائيل.

وبالمقارنة، فإنه بعد العدوان الإسرائيلي في عام ١٩٦٧ على مصر وسوريا والأردن عقدت قمة عربية في مدينة الخرطوم بالسودان، أقرت اللاءات الثلاث الشهيرة، لا تفاوض، ولا اعتراف ولا تسوية مع إسرائيل.

الملاحظة الثانية:

عندما اجتاحت القوات الإسرائيلية لبنان في حزيران (يونيو) ١٩٨٢ لم تبادر الدول العربية إلى اتخاذ قرار بقطع النفط عن الولايات المتحدة كما فعلت في عام ١٩٧٣.

ورغم أن الولايات المتحدة كانت متورطة في عملية الاجتياح الإسرائيلي، تنفيذاً لاتفاق التعاون الستراتيجي الذي وقعه الجنرالان الكسندر هيغ وآريل شارون في ٣٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١ فإن الدول العربية توجهت إلى واشنطن لممارسة نفوذها لدى إسرائيل لوقف العدوان. وحتى عندما جرت المفاوضات اللبنانية - الإسرائيلية توجهت الدول العربية إلى واشنطن أيضاً لحمل إسرائيل على

التراجع عن بعض شروطها.

ولما واجهت المفاوضات طريقاً مسدوداً وجهت الدول العربية تحذيراً إلى واشنطن بأنها إذا فشلت في إخراج الإسرائيليين من لبنان فإنها - أي الولايات المتحدة - لن تتمكن أبداً من إخراجهم من الضفة الغربية وغزة والجولان . . . والقدس . . . وبالتالي فإن المصداقية الأميركية في العالم العربي سوف تتلاشى تماماً.

الملاحظة الثالثة:

طوال فترة المفاوضات التي استمرت عدة شهور من ٢٨ كانون الأول(ديسمبر) ١٩٨٢ حتى ١٧ أيار (مايو)١٩٨٣، كانت الدول العربية تنتظر النتيجة لتقرر خطوتها التالية على أساس مشروع الرئيس ريغان، ولم تكن تعارض المفاوضات -علناً على الأقل من حيث المبدأ (باستثناء ليبيا).

الملاحظة الرابعة:

هناك اعتقاد بأن الثمن الذي اضطر لبنان لتسديده، كان ثمناً باهظاً، وهذا صحيح، ليس فقط من خلال ما تضمنته الاتفاقية، ولكن - وهذا الأهم - من خلال مبدأ المفاوضات بالذات التي جرت أمام عيون العالم العربي وبرعاية الولايات المتحدة.

فبعد تسع سنوات من الحرب، قتل خلالها أكثر من مائة ألف لبناني، وسقط أكثر من ١٥٠ ألف جريح، وتهدمت مدن وقرى، وتهاوى الاقتصاد، وتشرد عشرات الآلاف، وجد لبنان نفسه بالاحتلال الإسرائيلي لثلث أرضه، ولنصف سكانه، قد عاد مرة ثانية إلى نقطة الصفر.

لقد دخل لبنان المفاوضات وهو مغلوب على أمره. فلو كان يعتمد على قاعدة قوية وثابتة من الدعم العربي الفعال لما اضطر إلى قبول الاتفاق مع إسرائيل. ولو كان لبنان واثقاً من قدرة الأمم المتحدة على تنفيذ قراراتها لرفض من الأساس الدخول في المفاوضات. ولكن كل المؤشرات كانت تؤكد أن مصير القرارين ٥٠٨ و٥٠٩ المتعلقين بالانسحاب الإسرائيلي من لبنان لن يكون مختلفاً عن مصير القرارين ٢٤٢ و٣٣٦ المتعلقين بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة.

لا شك في أن أطماع إسرائيل في أرض وفي مياه لبنان كانت وراء الغزو الإسرائيلي في العام ١٩٧٨ ثم في العام ١٩٨٢. إلا أن هذا الغزو كان يمكن أن لا يتم لو لم تتضافر عدة عوامل مشجعة وحافزة للعدوان. منها الصراعات العربية - العربية، والانقسامات اللبنانية الداخلية. ومنها كذلك عجز لبنان عن إقناع الدول العربية إما بإغلاق الجبهة اللبنانية مع إسرائيل أو بفتح سائر الجبهات العربية الأخرى.

وبعد الغزو، ارتكب الحكم في لبنان خطأ الاعتقاد بأن فتح ملف تحرير أراضيه لا يمكن أن يتم دون مفاوضات مباشرة مع إسرائيل. فكانت المفاوضات ثمن سلسلة الأخطاء التي تراكمت في لبنان منذ عام ١٩٦٩ (اتفاق القاهرة) حتى عام ١٩٨٢ (الغزو الإسرائيلي).

ولذلك كان الثمن مرتفعاً جداً. وكان تسديده من خلال الاتفاق يتعدى قضية لبنان وحده، ليشمل القضية العربية وخاصة الأمن الستراتيجي لسوريا. ومن هنا كان التصدي السوري للاتفاقية حتى تم اسقاطها بالتفاهم مع الحكومة اللبنانية.

حاول وزير الخارجية اللبناني الدكتور إيلي سالم تبرير عقد الاتفاق مع إسرائيل، وذلك عندما قال أمام مجلس النواب اللبناني[٤٤]:

«لقد بادلنا في هذا الاتفاق انسحاب إسرائيل من لبنان بإعلاننا أن حال الحرب بيننا وبينها قد انتهت. ولم نعلن قيام سلام بيننا. ولم نعلن قيام علاقات طبيعية إذ لا يمكن أن نخطو مثل هذه الخطوة إلا بالتعاون والتشاور مع الدول العربية المعنية بموضوع الحرب والسلم في هذه المنطقة. إن العلاقات اللبنانية - الإسرائيلية تبقى بعد إبرام هذا الاتفاق علاقات معلقة تنتظر السلام العادل في المنطقة، إننا شعب يتوق إلى السلام وإلى الاستقرار وإلى العيش الكريم، إننا شعب حر، سيد أبي يتخذ القرار الذي يريد ولكننا في الوقت ذاته شعب له مصالح متشابكة ومترابطة في المجتمع العربي الكبير ولن نفرط بها أو ننتقص منها».

عندما أدرك الرئيس أمين الجميل أن الاتفاق الذي كان مطلوباً منه أن يحقق تحرير الأراضي اللبنانية المحتلة، قد أصبح مشكلة في حد ذاته، تحول دون تحقيق هذا

الهدف الوطني السامي، استجاب إلى الضغط الداخلي والخارجي بوجوب إلغائه.

جرّت الولايات المتحدة لبنان إلى التفاوض المباشر مع إسرائيل وجرّته إلى توقيع اتفاق ١٧ أيار(مايو) ١٩٨٣. وجرّته إلى الاصطدام بسوريا. وفي الوقت نفسه، أعطت الولايات المتحدة لسوريا حق نقض الاتفاق من خلال ربط تنفيذ الانسحاب الإسرائيلي من لبنان الذي نصَّ عليه الاتفاق بانسحاب سوري متزامن، وذلك عبر رسائل متبادلة بين إسرائيل والولايات المتحدة.

ونتيجة لمعارضة سوريا للاتفاق، لأسباب استراتيجية تتعلق بأمنها المباشر وبالأمن القومي العربي، فقد تحول الاتفاق من مخرج إلى مأزق. وبدلاً من أن يكون أداة للتحرير أصبح ذريعة لتكريس الاحتلال.

وعندما قرر الحكم في لبنان إلغاء الاتفاق، حذرت الإدارة الأميركية على لسان وزير الخارجية جورج شولتز من «أن على أولئك الذين يفكرون بإلغاء الاتفاق أن يؤمنوا البديل». . أمام هذا الوضع قام الرئيس اللبناني أمين الجميل بزيارته لدمشق في نهاية شباط(فبراير)١٩٨٤. . ثم اتخذ مجلس الوزراء برئاسته في الخامس من آذار (مارس)١٩٨٤ واستناداً إلى المادتين ٥٦ و٥٧ من الدستور اللبناني، قرار إلغاء الاتفاق الذي لم يبرم أساساً، وقد نص قرار الالغاء على اعتبار الاتفاق باطلاً وكأنه لم يكن كما نص على إلغاء ما يمكن أن يكون قد ترتب عليه من آثار. . .

كان من الخطأ التعامل مع الأزمة اللبنانية من موقع أن كل شيء محسوب، أن المقارنة بين أسباب الأزمة ونتائجها ليست من نوع المقارنة بين الصادرات والواردات. فالأرقام السياسية متحركة بخلاف الأرقام الحسابية الجامدة. إن الإداري الناجح هو الذي يعتمد في حساباته على أساس المعطيات المتوافرة أمامه، وعلى أساس الأرقام الجامدة التي يتعامل معها. وبسهولة يستطيع أن يعرف حجم الانفاق، وحجم العائدات ليحدد حجم الوفر، أو حجم العجز.

أما الرجل السياسي الناجح، فإنه يعتمد على رؤياه وعلى حسه أكثر مما يعتمد على الأرقام. ويتخطى ببصيرته السياسية حدود بصره، وبالتالي فإن عمله هو اقتحام المجهول بأسلوب المغامر وليس التعامل مع الواقع بالأسلوب البيروقراطي الجامد.

يتحتم أن يتجاوز مدى الرؤيا لدى صاحب القرار اللبناني حدود الصراع المحلي الضيق إلى الصراع السوري - الإسرائيلي في لبنان. . . إلى الصراع العربي - الصهيوني، إلى الصراع (أو التوافق) الأميركي - السوفياتي في الشرق الأوسط وفي سائر النقط الساخنة الأخرى في العالم.

من هنا، فإن عملية اتخاذ القرار في لبنان قد تكون من أعقد ومن أصعب العمليات المماثلة في أية دولة عربية أخرى. ذلك أن لبنان هو قلب عاصفة الانفجارات والصراعات في الشرق الأوسط. ومن سوء حظه، وكذلك من سوء حظ صاحب القرار فيه، انه وبسبب ضعفه وقوة جيرانه، فإنه (لبنان) يشكل أحد المواقع الأكثر تعرضاً للخطر. فالطبيعة تكره الفراغ، عندما تصطدم عواصف العنف بحواجز أقوى منها تتراجع نحو الأماكن الأكثر ضعفاً، ولكن عندما تجد فراغاً تسارع إلى ملئه.

ومما لا شك فيه أنه لم يغب عن القيادات اللبنانية المتورطة بشكل أو بآخر بالأزمة. أن مصير لبنان ومستقبله يواجهان واحداً من الاحتمالات الآتية:

(١) - إما التقسيم، كما حصل في باكستان حيث انفصل الاقليم الشرقي الذي يعرف الآن باسم بنغلادش، أو في قبرص حيث انفصل الاقليم التركي في الجزيرة عن الاقليم اليوناني.

(٢) - وإما انتصار أحد الفريقين المتصارعين، كما حدث في اسبانيا في عام ١٩٣٦ وبعد ذلك في نيجيريا في العام ١٩٧٠.

(٣) - وإما ابتلاع دولة أو أكثر، للبنان كما حدث في بولونيا ابان الحرب العالمية الأولى.

(٤) - وإما بتسوية بين الطرفين اللبنانيين المتنازعين، كما حدث في فرنسا بين الكاثوليك والبروتستانت في عهد هنري الرابع.

إن التقسيم ليس في مصلحة أي طرف لبناني، وهو بالتأكيد في غير مصلحة أي طرف عربي.

وانتصار أحد الطرفين المتخاصمين في لبنان ثبت أنه انتصار مستحيل، بعد خمسة عشر عاماً من الاقتتال.

كذلك، فإن ابتلاع لبنان كلياً أو جزئياً وخاصة من إسرائيل، هو الآخر عملية مستحيلة. ذلك أن الاحتفاظ بلبنان والتمسك به، هو الجامع المشترك الأساس بين كل الأطراف اللبنانبة والعربية وخاصة سوريا.

تبقى التسوية، الأمل الوحيد والمخرج الوحيد، وهي تسوية لا بد أن تتم بالوفاق السياسي وتحت مظلة الشرعية الدستورية، بعد إقرار وثيقة الطائف وانبثاق شرعية وطنية جديدة عن هذه الوثيقة بدعم عربي شامل وتأييد دولي كبير.

الدور العربي: ● اتفاقية الطائف

من هنا أهمية اتفاقية الطائف التي أقرّها اعضاء المجلس اللبناني في الثاني والعشرين من تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٩، والتي صدّقها المجلس بالاجماع في الخامس من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩، ذلك انه في العام ١٨٦٠ وإثر الحرب الأهلية التي نشبت بين الدروز والموارنة في جبل لبنان وضعت التسوية الدول الخمس الكبرى في ذلك الوقت (فرنسا - بريطانيا - روسيا - النمسا مع السلطنة العثمانية).

وفي العام ١٩٥٨، وضع صيغة التسوية التوافق العربي (ممثلاً بالجمهورية العربية المتحدة من مصر وسوريا) الأميركي (ممثلاً بالولايات المتحدة).

أما في العام ١٩٨٩، فقد وضع الاطار العام للتسوية مؤتمر القمة العربي، الذي انعقد في الدار البيضاء في المغرب (من ٢٣ إلى ٢٦ أيار (مايو) ١٩٨٩)، ثم تولت اللجنة العربية الثلاثية العليا المؤلفة من الملك فهد بن عبد العزيز، والملك الحسن الثاني، والرئيس الشاذلي بن جديد، والمنبثقة عن المؤتمر، صياغة مبادىء التسوية.

صحيح انه توفر لهذه الصيغة ضوء أخضر دولي (أميركي - سوفياتي - أوروبي) الا أن ولادتها تمت تحت عباءة عربية، وتولت لجنة من وزراء دول اللجنة الثلاثية (السعودية والمغرب والجزائر بمشاركة الأمانة العامة للجامعة العربية ممثلة بالسيد الأخضر الإبراهيمي) مسؤولية مواكبة مراحل تنفيذها.

أكد مؤتمر القمة العربي - غير العادي - الذي انعقد في الدار البيضاء، على «أن

الاطار العربي هو الاطار الطبيعي لحل الأزمة اللبنانية». كما أكد «على المسؤولية العربية العامة عن الوضع في لبنان والتزام الدول العربية جميعاً بالمشاركة الإيجابية في مناقشة ودراسة وتقديم المقترحات اللازمة لحل، وكذلك العون المادي والسياسي المطلوب».

ونص البند - الرابع - المتعلق بتشكيل اللجنة الثلاثية على منح اللجنة «الصلاحيات الشاملة والكاملة لتحقيق الأهداف التي أقرّها المؤتمر لحل الأزمة اللبنانية». وعلى أساس ذلك، أعدت اللجنة[٤٥] «مشروع وثيقة الوفاق الوطني لعرضها على حضرات النواب الكرام لمناقشتها لعلها تلقى قبولهم وتحقق الأهداف التي أقرها مؤتمر قمة الدار البيضاء وفي مقدمتها تحقيق الوفاق بين اللبنانيين المبني على اقرار الاصلاحات الدستورية واجراء الانتخابات الرئاسية وتشكيل حكومة وفاق وطني للحفاظ على وحدة لبنان وعروبته واستقلاله وسيادته وبسط سلطة الدولة اللبنانية على كافة التراب اللبناني بهدف حماية أمنها واستقرارها بقواتها الذاتية، وإعادة احياء الدولة اللبنانية كاملة بكافة مؤسساتها الدستورية والأمنية، والعمل على تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي وتنفيذ القرار ٤٢٥ والقرارات الدولية القاضية بإزالة الاحتلال الإسرائيلي إزالة تامة وشاملة».

هذه الوثيقة التي أقرها النواب اللبنانيون، تضمنت مجموعة من المبادىء العامة والاصلاحات السياسية والإدارية والقضائية، كما تضمنت فقرة تحدد الاطار العام للعلاقة مع سوريا، وفقرة أخرى تتعلق بتحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي.

في بيان اللجنة العربية الثلاثية العليا الذي صدر في ٢٤ / ١٠ / ١٩٨٩، اعتبرت اللجنة: «ان ادخال الاصلاحات على النظام السياسي اللبناني من شأنه تحقيق المشاركة الحقيقية في القرار وإنشاء دولة المؤسسات. ان هذه الاصلاحات بشقيها السياسي والإداري سواء فيما يتعلق بصلاحيات رئيس الجمهورية وصلاحيات رئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء وتوسيع عضوية المجلس النيابي، أو فيما يتعلق بإلغاء الطائفية السياسية وباللامركزية والتربية والتعليم والاعلام والجوانب الاقتصادية والاجتماعية، من شأنها كلها تلبية تطلعات اللبنانيين في العيش المشترك في ظل نظام حر يحقق تكافؤ الفرص أمام المواطنين في جو من الرخاء والأمن والازدهار، وفي ظل

وضع تسوده العدالة والسلم والمصالحة، وذلك لكي يتسنى للأخوة اللبنانيين بفضل التآنس والتضامن بينهم تشييد مستقبل تسوده الوحدة والاستقلال والاشعاع الحضاري ضمن العائلة العربية والأسرة الدولية».

بعد مرور يومين على تصديق مجلس النواب وثيقة الطائف وانتخاب رئيس الجمهورية رينيه معوض، صدر عن مجلس الأمن الدولي بيان[٤٦] جددت فيه الدول الأعضاء «دعمها الكامل للجنة الرؤساء العرب الثلاثية العليا في جهودها الرامية إلى إيجاد تسوية للأزمة اللبنانية بكل جوانبها مع ضمان سيادة لبنان الكاملة واستقلاله وسلامة أراضيه والوحدة الوطنية في لبنان».

وإثر اغتيال الرئيس معوض[٤٧] صدر عن المجلس بيان[٤٨] أكدت فيه دول المجلس «دعمها للجهود التي بذلتها اللجنة الثلاثية العربية العليا ودعمها لاتفاق الطائف، حيث ان هذا الاتفاق هو الدعم الأساسي والضمان لحرية واستقلال ووحدة لبنان».

كما ان المجموعة الأوروبية وبعد انتخاب النائب السيد الياس الهراوي رئيساً للجمهورية (بتاريخ ٢٤ / ١١ / ١٩٨٩) وبعد تشكيل حكومة جديدة برئاسة الرئيس الدكتور سليم الحص وحصولها على ثقة اجماعية من مجلس النواب (بتاريخ ٢٦ / ١١ / ١٩٨٩) أصدرت بياناً[٤٩] كرر فيه المجلس الأوروبي تأكيده على تشبثه باتفاق الطائف، كما يعبّر عن اقتناعه بعدم وجود بديل وذلك في الظروف الحالية للعملية التي يرتئيها الاتفاق من أجل تحقيق الوفاق الوطني والسلام.

البيان الوزاري الذي نالت الحكومة اللبنانية الثقة على أساسه نص على أن «الحكومة إذ تشكر اللجنة العربية الثلاثية على جهودها المثمرة والمشهودة في مساعدة لبنان واللبنانيين على الخروج من المحنة، وتشكر الشقيقة سوريا على دعمها المطلق لمسيرة الحل العربي، تبدي ارتياحها لتأكيد اللجنة العربية المتكرر باستمرارها في عملها ومواكبتها خطى الشرعية اللبنانية إلى المسيرة التي بدأتها لاسترداد العافية والفاعلية والاضطلاع بدورها الطبيعي في قيادة البلاد نحو مستقبل أفضل».

وبالفعل فإن رفض الجنرال ميشال عون اتفاق الطائف، ورفضه الاقرار بالشرعية الدستورية التي انبثقت عن هذا الاتفاق، اغرق لبنان في دوامة جديدة من العنف والتقاتل، فكان لا بد للجنة العربية ان تتصدى لمعالجة هذا الوضع على

الصعيدين العربي والدولي. من أجل ذلك قام وزراء خارجية اللجنة بعدة جولات إلى عواصم الدول الخمس الكبرى (واشنطن ـ لندن ـ باريس ـ موسكو وبكين) بالإضافة إلى الفاتيكان، بل وخاصة إلى الفاتيكان. كما قام الوزراء الثلاثة بجولات على العواصم العربية المعنية بالأزمة (دمشق، بغداد والقاهرة)، مما مكن مجلس النواب اللبناني من اقرار التعديلات الدستورية في جلسته التاريخية التي عقدها في ٢١ / ٨ / ١٩٩٠.

ان فك ارتباط التسوية (لا الحل) في لبنان بأزمة الشرق الأوسط بدا ممكناً من خلال توافر أمرين أساسيين:

الأمر الأول: هو التوافق الاميركي ـ السوفياتي الذي تكرس في قمة مالطة بين الرئيسين جورج بوش وميخائيل غورباتشوف.

الأمر الثاني: هو التوافق العربي ـ العربي الذي تكرس في القمة العربية التي عقدت في الدار البيضاء. (قبل انفجار الأزمة بين العراق والكويت في الخليج العربي).
اللبنانية وقوات الجيش بقيادة الجنرال عون. لفترة أطول مما كان يعتقد، ويحتمل.

غير ان عدم ارتياح الفاتيكان لصيغة التسوية التي اقرت في الطائف، وعدم ارتياح فرنسا لحدود منخفضة للدور الذي كانت تطمح إلى القيام به، أدى إلى استعصاء التمرد العسكري بمواقعه، وبالتالي إلى انفجار الصراع الدامي بين ميليشيات القوات اللبنانية وقوات الجيش بقيادة الجنرال عون.

ان استمرار ارتباط فرقاء الصراع في لبنان بقوى خارجية يؤكد مرة جديدة ان قرار التسوية في لبنان من حيث مضمونه أو من حيث توقيته مرتبط بإرادة هذه القوى وبمصالحها. حدث ذلك في العام ١٨٦٠، وبعده، وهو يتكرر اليوم أيضاً، المعادلة ثابتة والاسماء تتغير.

(1) Henri Gaps: Esquisse de lètat politique et commercial de la Syrie pris 1862, page 138.

(2) Paul Muvelin, Congres Francais sur la Syrie P. 7.

(٣) مراسلات القناصل السياسية (وزارة الخارجية الفرنسية) المجلد رقم ٢ .

(٤) لا بد من الإشارة إلى ان الدور الثقافي الفرنسي في لبنان، وكذلك الدور الذي تقوم به الجامعة الأميركية في بيروت، يختلف اليوم في توجهاته عما كان عليه في القرن الماضي.

(٥) في احتفال تخرج طلاب مدارس المقاصد في ٢٩ / ٧ / ١٩٧٨ قال رئيس الجمعية الأستاذ تمام سلام:

« لأن المقاصد انطلقت من منعطف تاريخي في الربع الأخير من القرن الماضي فقد كان عليها أن تخطط لمجابهة كل الصعوبات، وأن تواكب الحركات الإصلاحية في لبنان وأن تتطور مع الحركات التحررية في الوطن العربي وأن تنشط في مقاومة كل استعمار تربوي وكل تغريب ثقافي وكل محاولات طمس الأصالة الفكرية العربية، كما كان عليها أن تسهم في إرساء الوطن وتحقيق استقلاله، وأن تكون الينبوع البشري الذي يعطي لبنان رجالاته التاريخيين وقياداته المسؤولة، وذلك تأكيداً لعمق التصاق المقاصد بمجتمعها، ولدورها الوطني في نهضة المسلمين في لبنان».

(٦) مجلة كيفونيم الاسرائيلية **(أي الاتجاهات)** Kivunim - العدد رقم١٤، شباط ١٩٨٢، **الصادرة عن دائرة** النشر في المنظمة الصهيونية العالمية.

(٧) المشاريع الوحدوية العربية ١٩١٣ - ١٩٧٨ . مركز دراسات الوحدة العربية.

(٨) استناداً إلى مجلة Current History عدد كانون الثاني ١٩٨٣ كان لمنظمة التحرير في لبنان ثماني مستشفيات أربع منها في بيروت، وكان لها مائة مدرسة وداران للأيتام ومؤسسة للهلال الأحمر.

وكانت المنظمة تقدم في عام ١٩٨٢ مساعدات نقدية لأكثر من عشرين ألف عائلة فلسطينية من عائلات الشهداء. كما كانت تملك مؤسسة صامد برأسمال ٤٠ مليون دولار وهي مؤسسة كانت تضم شبكة من ٢٤ مصنعاً ومركزاً تجارياً يعمل فيها ٦٥٠٠ عامل وموظف يعيلون ٥٠ ألف شخص.

(٩) الجنوب اللبناني ١٩٤٨ - ١٩٨٦ - حقائق وأرقام، مركز النشر اللبناني - صفحة ٣٩. قدّرت الاحصاءات الصحفية (أوريان لوجور والنهار في ٢ أيلول ١٩٨٢) والمستندة إلى تقارير الشرطة وسجلات المستشفيات عدد القتلى بـ ١٧٨٢٥ قتيلاً و٣٠٢٠٣ جرحى بينهم ٥٥١٥ قتيلاً و١١١٣٩ جريحاً في بيروت الغربية وضاحيتها الجنوبية. بدورها قدّمت بعض المصادر الطبية المقربة من منظمة الأمم المتحدة أحصاءاتها لضحايا بيروت الغربية في ٨ تشرين الثاني: ٦٧٧٠ قتيلاً و٢٩٩١٢ جريحاً ٨٠٪ منهم مدنيون، وحوالي ثلث الضحايا (١١٨٤٠) لم تتجاوز أعمارهم الـ ١٥ عاماً. أما الإحصاء العام الرسمي الصادر في ٣٠ تشرين الثاني والمستند إلى أرقام صادرة عن الصليب الأحمر اللبناني فتحدث عن ١٩٠٨٥ قتيلاً و ٣١٩١٥ جريحاً.

وفقاً لتقريرات مجلس الانماء والاعمار الصادرة في كانون أول ١٩٨٢، بلغت الأضرار الناجمة عن الاجتياح حوالي ٧،٥٨٣ مليار ليرة لبنانية أي ١،٩ مليار دولار من ضمنها ٣،٤٣٤ مليار في بيروت و ٥١٥ مليون في جنوب لبنان و٨٥ مليون في جبل لبنان. ويشير احصاء المنازل المدمرة أو المتضررة في بيروت وفي جبل لبنان إلى أن هناك ٩١٦٨ منزلاً متضرراً من بينها ٤٨٢٢ بالغ الأضرار و ٢٠٨٨ بشكل جزئي و ٢٢٥٨ مدمرة تماماً. ويتطلب ترميم المدارس ٣٢٠ مليوناً (٢٥٠ مليوناً منها لبيروت و٧٠ للجنوب) في حين يتطلب ترميم المستشفيات ٢٨٨ مليوناً (منها ١٧٤ لبيروت و١١٤ للجنوب).

(١٠) المصدر السابق - صفحة ٣٩.

(١١) أقيم المجمع على مائة ألف متر مربع بكلفة ٣٠٠ مليون دولار، وكان يضم مستشفى (١٢٦ سريراً) وكليتين جامعيتين ومدرسة مهنية نموذجية ومحطة توليد للطاقة الكهربائية بقوة ٦٠ مليون فولت أمبير.

(١٢) أجرت مجلة الشراع (العدد ١٤٥ كانون الأول ١٩٨٤) مقابلة مع الاستاذ محمد حسنين هيكل وزير الاعلام السابق في مصر قال فيها: «اذا تحدثنا عن لبنان كوظيفة (عربية) فإنه يسمح في هذا الإطار بأن تختلف القواعد التقليدية وقيام الحكم والسلطات في لبنان لأنه حالة استثنائية. ففي ظل دور لبنان كوظيفة عربية يمكن أن يكون الرئيس مارونياً. أما في ظل تصور ان لبنان هو لبنان المستقل

لوحده والمنفلت من الرضعة العربية سواء المتجه إلى أوروبا الغربية متصوراً نفسه أميريكياً أو متوسطياً أو معتمداً على حماية اميركية متصوراً نفسها كقاعدة، أو لبنان المتجه لاسرائيل متصوراً نفسه اقلية مع أقلية، في هذه الحالات لا يجب أن يكون الرئيس مارونياً. بل الطبيعي في هذه الحالة أن يكون شيئاً آخر حسب رأي الأغلبية».

(١٣) تاريخ الطبري ١ / ٢٤٠٥ .

(١٤) الأموا ل لأبي عبيد ص ٢٩٥ «وجعلت لهم أي شيخ ضعيف عن العمل أو اصابته آفة من الآفات أو كان غنياً فافتقر وصار أهل دينه يتصدقون عليه طرحت جزيته، وعيل من بيت مال المسلمين ما اقام بدار الهجرة ودار الإسلام».

(١٥) تاريخ الطبري ١ / ٣٠٤٤ «اننا رددنا لكم أموالكم لأنه قد بلغنا ما جمع لنا من الجموع. وانكم اشترطتم علينا أن نمنعكم. وأنا لا نقدر على ذلك. وقد رددنا عليكم ما أخذنا منكم».

(١٦) Bernard Lewis: Executive Intelligence Research Project.

(١٧) - صدر وعد بلفور في الثاني من تشرين الثاني ١٩١٧، وهو ينص على ما يأتي: «ان حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جليّاً انه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يغير الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى».

(١٨) الوثائق الرسمية للخارجية البريطانية ١٩٨٤ . عن مجلة التضامن - العدد ٢٢ .

(١٩) Galilee Divided, The Israel — Lebanon Frontier 1916 — 1984, Frederic C. Hof.

(٢٠) — Palestine: Land of Promise — W. Lowdermilk.

(٢١) مذكرة لبنان إلى مجلس الأمن الدولي - الوكالة الوطنية للأنباء ٣٠ / ٨ / ١٩٨٤ .

(٢٢) مذكرات الياهو ساسون - عن كتاب القرار (الأقليات بين العروبة والإسلام) محمد السماك. دار العلم

(٢٣) مذكرات موشي شاريت - عن مجلة الشراع العدد ١٥٢ .

(٢٤) - مذكرة لبنان إلى مجلس الأمن الدولي - الوكالة الوطنية للأنباء ١٠ / ٨ / ١٩٨٤ .

(٢٥) - القرار العربي في الأزمة اللبنانية - محمد السماك - دار الكتاب اللبناني .

تقرير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن - ١٩٨٣ .

(٢٧) - Economist Magazine — London.

(٢٨) - دراسات لبنانية - ١٩٨٠ -مركز النشر، وزارة الاعلام اللبنانية .

(٢٩) - The M. E. Journal. Peacekeeping Options in Lebanon, Naomi Weinberger.

(٣٠) — The function of social conflicts, Routledge and Kegan Paul.

(٣١) — The principles of society Edward Asworth.

(٣٢) — The Wretched of Earth, Constance Farrington.

(٣٣) -Foreign Affairs Magazine Spring 1979.

(٣٤) - جريدة معاريف الإسرائيلية ٣٠ / ٩ / ١٩٨٣ .

(٣٥) دراسات لبنانية ١٩٨٠ . مركز النشر، وزارة الاعلام اللبنانية .

(٣٦) تاريخ الشرق الأوسط - ديزموند ستيوارت .

(٣٧) - مجلة الاكاديمية الأميركية للعلوم السياسية والاجتماعية .

(٣٨) جريدة السفير. ١٩٨٤ .

(٣٩) جريدة العمل. ١٩٨٤ .

(٤٠) - Comparative Strategy: The Role of the External Forces in the 3rd World, Richard Shultz.

(٤١) — Intelligence Requirements for 1980 — Covert Action — Theodore Shackly.

(٤٢) — Foreign Affairs Magazine Winter 1984.

(٤٣) The Middle East journal, Winter 1984.

(٤٤) دراسات لبنانية - ١٩٨٤ -مركز النشر وزارة الاعلام .

(٤٥) وثيقة الوفاق الوطني اللبناني- مجلس النواب اللبناني ص ٢٢ .

(٤٦) المصدر السابق- ص ٥٦ .

(٤٧) نفذت عملية الاغتيال يوم ٢٢ تشرين الثاني نوفمبر ١٩٨٩ بواسطة سيارة ملغومة .

(٤٨) وثيقة الوفاق الوطني اللبناني- مجلس النواب -ص ٦٧ .

(٤٩) المصدر السابق-ص ٧٩ .

صدر للمؤلف:

١ ـ القرار العربي في الأزمة اللبنانية ١٩٨٣ ـ نفذ، دار الكتاب اللبناني.

٢ ـ الأزمة اللبنانية في دوامة الصراعات العربية ١٩٨٤ ـ نفذ، مركز النشر اللبناني.

٣ ـ الارهاب والعنف السياسي ١٩٨٦ ـ نفذ، دار الكتاب الدولي.

٤ ـ النبؤة والسياسة (ترجمة عن الانكليزية) ١٩٨٨ ـ طبعة ثانية، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية.

٥ ـ تأملات في الدين والانسان والسياسة ١٩٩٠ ـ دار الحداثة.

٦ ـ الأقليات بين العروبة والإسلام ١٩٩٠ ـ دار العلم للملايين.

هذا الكتاب

يعالج هذا الكتاب موقع ودور المسلمين في لبنان منذ الفترة التي سبقت ولادته في العام ١٩٢٠ حتى اليوم. ويقدم دراسة تحليلية موثقة للصراعات التي كان لبنان مسرحاً لها في ظل اتفاق سايكس ـ بيكو ونتيجة لتجزئة الامبراطورية العثمانية، ثم يواكب مسيرة هذه الصراعات الداخلية في طور قيام إسرائيل في العام ١٩٤٨ ثم اجتياحها لبنان في العام ١٩٨٢، حتى انفجار أزمة ١٩٧٥ المستمرة حتى اليوم.

يعالج الكتاب أيضاً العلاقة الجدلية بين حقوق المسلمين اللبنانيين كمواطنين، ودور لبنان في إطار الاسرة العربية الواحدة. ويبيّن كيف أنه منذ العام ١٩٤٣ كانت العلاقة عكسية بين الدور العربي للبنان، والمطالب الوطنية والإسلامية بالاصلاح السياسي والدستوري. فكلما بعدت المسافة بين لبنان والدول العربية الاخرى، كان ملف المطالب الاصلاحية يفتح باصرار شديد. وكلما قصرت المسافة، كان الملف يغلق وباصرار أشد.

عندما كان الحكم في لبنان يجنح استجابة لاغراءات أو لضغوط خارجية، عن الخط العربي العام، كانت تبدأ في العالم العربي عملية التشكيك في شرعيته والطعن بديمقراطية نظامه من خلال التذكير بالحقوق المهضومة للمسلمين. وكأن هذه الحقوق هي مجرد عصا يلوح بها في وجه أي حكم لبناني يدير ظهره للتضامن العربي.

هذه الحقوق لا تثار عندما يلزم الحكم بقواعد الاتفاق؛ ولكن بمجرد خروجه عنها يُستحث اصحاب الحقوق المسلمين على التحرك والثورة. حتى إذا عاد الحكم إلى رشده العربي، وحتى إذا جدد التزامه بقواعد الانضباط مع المجموعة العربية، تطوى صفحة الحقوق ويؤجل البحث فيها.

أبدى المسلمون اللبنانيون في مناسبات عديدة سابقة تجاوباً مع هذه المعادلة على ظلامتها، اعتقاداً منهم بأن الأولوية هي للشأن القومي على كل شأن آخر.

ولكن في كل مرة كانت آمال المسلين اللبنانيين بالتضامن القومي تتعرض للانتكاسة (خاصة بعد الاجتياح الإسرائيلي الأول ١٩٧٨ والثاني ١٩٨٢) كانت تزداد أيضاً لبننتهم ويشتد بالتالي تمسكهم بحقوقهم في المواطنة الكاملة كضمان ثابت لعروبة لبنان مما جعل ولادة اتفاق الطائف وتثبيته في الدستور اللبناني أكثر صعوبة وأشد تعقيداً..»..

الناشر

هذا الكتاب

يعالج هذا الكتاب موقع ودور المسلمين في لبنان منذ الفترة التي سبقت ولادته في العام ١٩٢٠ حتى اليوم. ويقدم دراسة تحليلية موثقة للصراعات التي كان لبنان مسرحاً لها في ظل اتفاق سايكس ـ بيكو ونتيجة لتجزئة الامبراطورية العثمانية، ثم يواكب مسيرة هذه الصراعات الداخلية في طور قيام إسرائيل في العام ١٩٤٨ ثم اجتياحها لبنان في العام ١٩٨٢، حتى انفجار أزمة ١٩٧٥ المستمرة حتى اليوم.

يعالج الكتاب أيضاً العلاقة الجدلية بين حقوق المسلمين اللبنانيين كمواطنين، ودور لبنان في إطار الاسرة العربية الواحدة. ويبيّن كيف أنه منذ العام ١٩٤٣ كانت العلاقة عكسية بين الدور العربي للبنان، والمطالب الوطنية والإسلامية بالاصلاح السياسي والدستوري. فكلما بعدت المسافة بين لبنان والدول العربية الاخرى، كان ملف المطالب الاصلاحية يفتح باصرار شديد. وكلما قصرت المسافة، كان الملف يغلق وباصرار أشد.

عندما كان الحكم في لبنان يجنح استجابة لاغراءات أو لضغوط خارجية، عن الخط العربي العام، كانت تبدأ في العالم العربي عملية التشكيك في شرعيته والطعن بديمقراطية نظامه من خلال التذكير بالحقوق المهضومة للمسلمين. وكأن هذه الحقوق هي مجرد عصا يلوح بها في وجه أي حكم لبناني يدير ظهره للتضامن العربي.

هذه الحقوق لا تثار عندما يلزم الحكم بقواعد الاتفاق؛ ولكن بمجرد خروجه عنها يُستحث اصحاب الحقوق المسلمين على التحرك والثورة. حتى إذا عاد الحكم إلى رشده العربي، وحتى إذا جدد التزامه بقواعد الانضباط مع المجموعة العربية، تطوى صفحة الحقوق ويؤجل البحث فيها.

أبدى المسلمون اللبنانيون في مناسبات عديدة سابقة تجاوباً مع هذه المعادلة على ظلامتها، اعتقاداً منهم بأن الأولوية هي للشأن القومي على كل شأن آخر.

ولكن في كل مرة كانت آمال المسلين اللبنانيين بالتضامن القومي تتعرض للانتكاسة (خاصة بعد الاجتياح الإسرائيلي الأول ١٩٧٨ والثاني ١٩٨٢) كانت تزداد أيضاً لبننتهم ويشتد بالتالي تمسكهم بحقوقهم في المواطنة الكاملة كضمان ثابت لعروبة لبنان مما جعل ولادة اتفاق الطائف وتثبيته في الدستور اللبناني أكثر صعوبة وأشد تعقيداً..».

الناشر